

# المجتمع المدني

## في العالم العربي

دراسة للجمعيات الأهلية العربية



د. أمانى قنديل

CIVICUS

منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطنين



المجتمع المدني في العالم العربي  
دراسة للجمعيات الأهلية العربية

المجتمع المدني في العالم العربي  
تأليف: د. أماني قنديل

الناشر:

CIVICUS

منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن

919 18th Street N.W.

Suite 300

Washington, D.C. 20006

U.S.A

إنجاز الكتاب:

دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت، مصر الجديدة، القاهرة

© ١٩٩٤، حقوق النشر محفوظة

الطباعة:

انترناشيونال برس، القاهرة

تصميم الغلاف وإخراج الكتاب:

محيي الدين اللباد

رقم الإيداع في دار الكتب القومية بالقاهرة

٩٤/١٠٠٧٠

الترقيم الدولي للكتاب

ISBN ٩٧٧ - ٢٣٩ - ٠٧٢ - ٨

# المجتمع المدني في العالم العربي

دراسة للجمعيات الأهلية العربية

د. أماني قنديل

CIVICUS

منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن



### شكر واجب

يتقدم الباحث بجزيل شكره إلى كل من أسهم في إعداد مادة هذا التقرير، ويخص بالشكر كل من:

- |                   |                                      |
|-------------------|--------------------------------------|
| أ.د. أميمة الدهان | تقرير قطري عن أوضاع الجمعيات بالأردن |
| أ.د. رؤوفة حسين   | تقرير قطري عن أوضاع الجمعيات باليمن  |
| د. سارة بن نفيس   | تقرير قطري عن أوضاع الجمعيات بتونس   |
| أ. وفاء البابا    | تقرير قطري عن أوضاع الجمعيات بلبنان  |

كما يتقدم الباحث بشكره وتقديره إلى قيادات العمل الأهلي العربي في كل من مصر ولبنان والأردن وتونس والمغرب ، والذين أجروا مقابلات شخصية مع الباحث وسهلوا له مهمة الزيارات الميدانية إلى بعض الجمعيات الأهلية.





## تقديم

من يقلب صفحات تاريخ الوطن العربي يجد أن رحلة العطاء الإنساني من خلال مشاركة المواطنين في التنظيمات والجمعيات والمؤسسات الأهلية قد انطلقت منذ مئات السنين . كانت لهذه الرحلة محطات متميزة تشهد عليها إنجازات في مجالات لا عد ولا حصر لها، توثقها لنا - بكل وضوح - الدكتوراة أمانى قنديل في هذا العمل القيم، إذ يرسم لنا الخريطة الواضحة والمتكاملة للعطاء الأهلي في معظم الدول العربية من زوايا متعددة : التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولقد ظل هذا العطاء، وهذه المبادرات والإنجازات، غير مرئية، ليس فقط خارج الوطن العربي ولكن بداخله أيضاً، وهذا تبرز أهمية مبادرة منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن (CIVICUS) بأن يكون نشاطها الأول، بعد أن تم تأسيسها في برشلونة عام ١٩٩٣، ممثلاً في تنفيذ سلسلة من البحوث والدراسات في ست مناطق من العالم، هدف هذه البحوث الكشف عما هو مخزون من معارف ومعلومات، في حقل التنظيمات الأهلية التطوعية، والتي مهما تعددت مسمياتها، فهي ظاهرة كونية إنسانية ممتدة التأثير في كل منطقة من مناطق العالم، يركز العطاء فيها على قيم مشتركة بين الديانات والثقافات والحضارات، ظاهرة لا تقيدتها حدود الشمال أو الجنوب، أو تميز بينها معالم التقدم أو التخلف، أو مستويات الغنى أو الفقر .

لذا نأمل أن يكون هذا البحث باكورة جهد علمي وعملي وتنسيقي

وتدريبى مستقبلى متواصل، تسعى هذه المنظمة العالمية الجديدة لأن تسانده وتدعمه بالتعاون مع الهيئات والمنظمات والمؤسسات العاملة فى كل إقليم من أقاليم العالم المختلفة، مسترشدة بهدف سام واحد واضح ونبيل، إنه هدف تعزيز مشاركة المواطن فى اتخاذ القرار وفى تحقيق الديمقراطية، وفى تأصيل قيم جمالية وروحية وإنسانية، تكاد أن تندثر .. قيم بدونها ستواجه البشرية جمعاء كوارث أخطر من تلك التى نتابعها يومياً عبر أجهزة الإعلام العالمية.

إن مؤسسات المجتمع المدنى هى وحدها الكفيلة والقادرة على زرع بذور الفكر الجديد وعلى تقديم البدائل الممكنة للخروج من مأزق التخلف المتعددة، وعلى تأصيل البعد الإنسانى، وذلك من خلال احترام الثقافات والديانات وتراث الشعوب وتقاليدها، ومن خلال الحد من هيمنة القوى على الضعيف، والغنى على الفقير، والرجل على المرأة، والكبير على الصغير، والحاكم على المحكوم.

وكما امتدت عبر العصور عقول وأيادى المواطنين العرب، نساء ورجال، لتبنى الجسور، ولتفتح المدارس والمستشفيات، ولتحمى كرامة الفقراء ضد الجهل والمرض والجوع، ولتواجه الاستعمار، وتغنى الفكر الإنسانى بالثقافة والعلوم والمعرفة، ستواصل هذه العقول والأيادى عطاء الإنسان العربى لتحمى التشوهات التى طغت على هذه المنطقة المؤثرة من العالم، لكى تظل كما كانت منطقة مصدرة لقيم حضارية متجذرة فيها بقدم تاريخ البشرية.

#### د. فريدة العلاقى

رئيس مشارك لمنظمة CIVICUS

وعضو مجلس الأمناء

## مقدمة

## الإطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

تكتسب هذه الدراسة، عن حالة القطاع الأهلي في المنطقة العربية، أهمية خاصة، باعتبارها العمل الأول الذي يسعى لتحليل وتفهم طبيعته هذا القطاع وملامحه، من منظور شامل. وقد يكون ذلك أيضاً مصدراً للصعوبات التي واجهت عملية إعداد هذا العمل. فالأدبيات المتوافرة حول الموضوع محدودة، ويهتم أغلبها بأقطار معينة. أما التقارير والبيانات التي تصدر عن الجهات الرسمية، فهي تختلف في مدى حدائتها وشمولها، وأحياناً في المفاهيم التي تستند عليها. وفي مواجهة ذلك اعتمدت الدراسة على كل ما هو متوافر من أدبيات وتقارير وبيانات وإحصاءات، واستكملت الفجوات الأساسية من خلال زيارات ميدانية لبعض الأقطار العربية، ومقابلات شخصية مع رموز هذا القطاع وقياداته.

إن القطاع الثالث، الذي يعرف في الأقطار العربية باسم «القطاع الأهلي»<sup>\*</sup>، يتسم بثراء خبراته وتنوع صياغاته التنظيمية، ومن ثم كان من الضروري أن يوفق الباحث بين ماهو عام ومشترك بين الأقطار العربية، وماهو خاص ومميز من خبرة بعض الأقطار. نحن في مواجهة خبرة متراكمة وغنية لإثنين وعشرين قطراً عربياً، وبالتالي كان من المهم سـنـحن

\* تشير كلمة "الأهلي" التي تصف القطاع الثالث في الأقطار العربية إلى معانٍ هامة في اللغة العربية، من أهمها الارتباط بالقاعدة العريضة من السكان، وتعبيرها عن مبادرات صادرة عن الأهالي أو المجتمع، وليس للدولة.

نرسم صورة حية لهذا القطاع - الإشارة إلى نماذج من هذه الخبرات المتنوعة ، وأن نتجول سريعاً بين هذه الأقطار ، وهي عملية شاقة مثلت تحدياً أمام الباحث .

من المهم أيضاً في هذا التقديم للتقرير ، أن نتناول أهمية القطاع الأهلى في الأقطار العربية ، من منظور علاقته بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تشهدها المنطقة العربية في الفترة الحالية . فمُنذ بداية السبعينيات تقريباً اتجهت منظمات هذا القطاع نحو النمو وتعدد الأنماط والأشكال التنظيمية . وعلى الرغم من أن خبرات بعض الأقطار العربية في هذا المجال تعود إلى القرن التاسع عشر ، إلا أن (صحوة) هذا القطاع قد ظهرت ملامحها بأشكال مختلفة خلال العقدين الماضيين ، وبدأت في التبلور مرة أخرى في اللحظة الحالية .

لم تقتصر التغيرات التى يشهدها " القطاع الأهلى على نمو حجم منظماته ، وتعدد أنماطها ، بل امتدت إلى المفاهيم والفلسفة التى تحدد توجهاته وتؤثر عليها . فبعد أن كان مفهوم " الخيرية " والرعاية الاجتماعية يمثلان المنطلقات الأساسية لهذا القطاع ، طرحت التنمية والمشاركة الشعبية كاقترابات حاسمة ، من شأنها تعظيم دور القطاع الأهلى . وبعد أن كان الاهتمام بمشكلات هذا القطاع وقايلته ، يقتصر على دائرة محدودة من النخبة ، اتسعت هذه الدائرة لتشمل فئات عديدة ومتنوعة من الرأى العام ، ومن صانعى السياسات .

إن هذه التغيرات التى يشهدها القطاع الأهلى في الأقطار العربية ، هى في جانب كبير منها انعكاس لتغيرات وتحولات اجتماعية واقتصادية وأحياناً سياسية (توجه بعض هذه الاقطار التعددية السياسية) . ولا يمكن إغفال أن التغير الذى لحق بهذا القطاع ، هو في جزء منه امتداد لاتجاهات عالمية أبرزت تصاعد وزن القطاع الثالث في كافة دول العالم ، كما ابرزت دور المنظمات غير الحكومية الدولية في تعاملها مع مشكلات السكان والبيئة ، والفئات المحرومة أو المهمشة ، وقضايا حقوق الإنسان ، وغير ذلك .

ما أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى أسهمت في تغيير مكانة القطاع الأهلى في الأقطار العربية ؟

تتمثل أهم تلك العوامل في مجموعتين أولاهما تتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية التى اتبعتها أغلب الدول العربية في السنوات

الآخيرة وثانيتهما تتعلق بتغيرات الهيكل السكاني والمطالب والاحتياجات التي ترتبط بهذه التغيرات .

فمن ناحية اتبعت غالبية الحكومات العربية سياسات مالية ونقدية تهدف إلى مواجهة التضخم وعجز الميزانيات . وفي إطار هذه السياسات اتجه الانفاق الحكومي على الخدمات العامة - الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية - نحو التناقص النسبي \* . وقد أدى ذلك إلى بروز أهمية القطاع الثالث في تغطية جانب من مطالب السكان وإشباعها ، وهو دور طبيعى ومكمل لأداء الدولة من جانب ، والقطاع الخاص من جانب آخر . ولاشك أن سياسات الدولة قد شجعت منظمات القطاع الثالث على سد الفجوة أو الثغرات في السياسات العامة Public Policies ، خاصة في قطاعات الصحة والتعليم والفئات الخاصة . ومن ناحية أخرى فإن اتجاه بعض الأقطار العربية - مثل مصر وتونس والمغرب والجزائر - نحو اتخاذ خطوات التحول إلى القطاع الخاص Privatization ، قد أثرت بالإيجاب على مناخ عمل القطاع الخاص بشقيه : الهادف للربح For Profit وغير الهادف للربح Non Profit . ومن المعروف أن هذه السياسات تؤدي إلى تهميش بعض الفئات في المجتمع ، وترتبط - في سنواتها الأولى - بتصاعد مشكلة البطالة وارتفاع الأسعار والفقر ... وبالتالي تزامن مع هذه السياسة الاقتصادية دور أكبر لمنظمات القطاع الأهلي ، ومجالات جديدة لنشاطها ( خاصة في مواجهة البطالة ، وعملية التدريب التحويلي ، والفقر ) .

وفي مقابل هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية - التي كانت محصلتها تراجع دور الحكومات العربية في الانفاق على الخدمات العامة والرعاية الاجتماعية اتجه عدد سكان الدول العربية نحو التزايد ( ٢٢١ مليون نسمة عام ١٩٩٠ ) ، ووصل معدل نمو السكان في عقد الثمانينات إلى ٢٫١ ٪ ، وهو من أعلى المعدلات في العالم . ويعنى ذلك احتياجات ومطالب سكانية جديدة ، قد تعجز بعض الحكومات عن إشباعها ، خاصة إذا كانت هذه الاحتياجات والمطالب مرتبطة " بمجتمعات شابة " ، تصل فيها نسبة السكان أقل من ١٥ سنة إلى حوالي ٤٠ ٪ من إجمالي عدد السكان . وسوف يفسر لنا

\* انخفضت نسبة الانفاق الصحي إلى الانفاق العام في بعض الأقطار العربية ، خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٢ ، منها مصر ( من ٢٣٫٦ ٪ إلى ٣ ٪ ) والأردن ( من ٣١ ٪ إلى ٢٢ ٪ ) والصومال ( ١٦٫١ ٪ إلى ١٢ ٪ ) ، والإمارات العربية المتحدة ( ٥١ ٪ إلى ٤٦ ٪ ) .

ذلك - فيما بعد - اتجاهات القطاع الأهلي نحو الاهتمام بالطفولة وقضايا المسنين على وجه العموم ، كما سيُفسر اهتمام بعض الأقطار العربية بسياسات تنظيم الأسرة ، وعاملة الأطفال وأطفال الشوارع ... وغير ذلك .

وأخيراً قد يكون من المهم - في إطار هذا التقديم - الإشارة إلى أن بعض الأقطار العربية التي شهدت ظروفًا استثنائية بسبب الحروب أو الكوارث البيئية والطبيعية (لبنان ، وفلسطين ، والسودان) ، برز فيها دور مهم لمنظمات القطاع الأهلي لتلبية احتياجات السكان . كما استجابت - بمرور عالٍ - للمشكلات والمتغيرات التي لحقت بالمجتمع ، وهو ما يدفعنا لأن نعطي هذه النماذج بعض الأهمية في متن هذه الدراسة .

## الإطار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمنطقة العربية

قبل أن ننقل إلى مناقشة حالة القطاع الأهلي في المنطقة العربية والذي يضم عدداً كبيراً ومتنوعاً من الجمعيات الأهلية ، من المهم أن نتعرض في هذه المقدمة للإطار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للأقطار العربية . إذ أن هناك اختلافات فيما بينها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وفي طبيعة النظم السياسية وتوجهاتها . وهذه الاختلافات تدعكس بلا شك على أدوار الجمعيات الأهلية في المنطقة ، وعلى أنماطها ، وأولويات القضايا التي تتصدى لها ، وذلك على النحو الذي سنتبينه من التقرير . وفيما يلي نتعرض بإيجاز إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمثل الإطار العام للظاهرة محل البحث: (١)

### أولاً: خصائص السكان

يتكون العالم العربي من ٢٢ دولة ، بلغ عدد سكانه عام ١٩٩٠ ، ٢٢١ مليون نسمة ، ارتفع عام ١٩٩١ إلى ٢٢٩ مليون نسمة ، ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان المنطقة العربية إلى ٢٩٩ مليوناً عام ٢٠٠٠ ، بمعدل نمو متوسطه ٣٪ سنوياً . ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً بالمقارنة مع متوسط معدل النمو الطبيعي في العالم ، الذي يبلغ ١٫٧٪ . ويقدر معدل المواليد بنحو ٤٠ في الألف ، مع توقع ارتفاعه ليصل إلى نحو ٤٤ في الألف . وقد سجل

معدل الوفيات انخفاضا ملحوظا في جميع الأقطار العربية ، وبلغ المعدل الإجمالي للوفيات في أغلبية الأقطار العربية ١٠ في الألف .

وهناك تباين بين الأقطار العربية في حجم السكان ، فالبعض منها لايزيد عدد سكانه على نصف مليون نسمة (مثل قطر والبحرين وجيبوتي) بينما يصل عدد سكان مصر إلى ٥٦ مليون نسمة تقريبا ، وتوزع باقي الأقطار العربية ما بين هذا الحد الأدنى والحد الأقصى . وفي الوقت نفسه فإن معدلات النمو السكاني تختلف من دولة إلى أخرى ، ومن منطقة إلى أخرى ، فهي مرتفعة على وجه العموم في منطقة الخليج العربي بإعتبارها منطقة جذب للعمالة المهاجرة (العربية والاسيوية خاصة) ، كما أنها لا تتنهج سياسة سكانية معينة لتخفيض معدل المواليد بها ، بل أن بعضها يشجع على زيادة النسل . وفي أقطار عربية أخرى ، اتجه معدل النمو السكاني نحو التزايد الملحوظ فارتفع إلى أكثر من ٣٪ مثل الأردن وسوريا وفلسطين واليمن والصومال وجيبوتي . وهناك أقطار أخرى يقل معدل النمو السكاني فيها عن ٣٪ مثل مصر وتونس ، وتتبع سياسات سكانية قوية لتخفيض معدل النمو .

اذن هناك اختلافات بين الأقطار العربية في عدد السكان ومعدل النمو السكاني ، وفي الوقت نفسه اختلافات فيما بينها في النظر إلى الزيادة السكانية كمشكلة رئيسية تواجهها . وبالتالي فإن المتغير المهم في البعد السكاني هو خصائص السكان من جهة وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى (انظر الجداول في الملحق الإحصائي رقم ١) .

## ١ - التعليم

يقدر عدد الملتحقين بالتعليم الحكومي في الوطن العربي خلال العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩ بمختلف مستوياته ، بحوالى ٤٤ مليون طالب أى ما يعادل ٢٢٪ من إجمالي السكان . ويسأثر التعليم الابتدائي بحوالى ٦٤٪ من المجموع في حين يمثل التعليم المتوسط ١٩٪ والتعليم الثانوى والفنى ١٣٪ ، والتعليم العالى ٤٪ من إجمالي عدد الطلاب . وعلى الرغم أنه يمكن القول إجمالاً أن التعليم في المنطقة العربية قد حقق تقدما كميًا ملحوظا في العقدين الماضيين ، ولعب دورا مهما في عملية التطور الاقتصادى والاجتماعى ، إلا أن هناك تباينا كبيرا بين الأقطار العربية . من بين المؤشرات التي يمكن أن

توضح ذلك : نسبة المسجلين فى المرحلة الابتدائية ، والتي تصل الى ١٠٠٪ من إجمالي المؤهلين للإلتحاق بالتعليم الابتدائي فى الاردن والبحرين وتونس وسوريا وقطر والكويت وليبيا . بينما تنخفض بشكل حاد فى الصومال (٢١٪) وجيبوتي (٣٢٪) وموريتانيا (٣٧٪) وفى السودان (٥٠٪) وفى اليمن تصل إلى ٦٦٪ كذلك فإن التباين بين الأقطار العربية يمتد ليشمل نسبة الإناث فى مختلف مستويات التعليم . ففي حين ترتفع النسبة فى مصر وأقطار الخليج العربى فإنها تنخفض لتبلغ ٣٢٪ فى اليمن، ٣٥٪ فى الصومال، ٣٩٪ فى جيبوتي، ٤٠٪ فى السودان . ورغم الاهتمام المتزايد بالتعليم ، والذي تعكسه نسب الانفاق الحكومى على قطاع التعليم فى الأقطار العربية ، فإن مشكلة الأمية ما تزال إحدى المشاكل التى تواجه المنطقة العربية .

## ٢ - العمالة وتوزيعها على قطاعات الاقتصاد القومى

يقدّر حجم القوة العاملة العربية عام ١٩٩١ بحوالى ٦٧ مليون نسمة بزيادة قدرها ١٦ مليوناً عما كانت عليه عام ١٩٨٥ . ويتوقع أن يصل هذا العدد عام ٢٠٠٠ ، إلى حوالى ٨٧ مليون نسمة بمعدل زيادة ٣٪ فى المتوسط سنوياً ، بسبب ارتفاع معدل النمو السكانى ، وزيادة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى ، وارتفاع نسبة التسرب فى مراحل التعليم المتوسط والثانوى . وتغلب العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة على قوة العمل العربية ، ويرتبط ذلك الى حد كبير بتزايد خريجي الجامعات الذين لا يحصلون على موافق عمل مناسبة فيكونون عرضة للبطالة أو يخترطون فى أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم . وقد أدت أزمة الخليج عام ١٩٩٠ ، وكذلك السياسات المتشددة للهجرة فى الدول الأوروبية إلى عودة أعداد كبيرة من العمالة العربية المغتربة الى بلادهم ، التى لم تتمكن فرص العمل من استيعابهم ، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة فيها .

ويستقطب قطاع الصناعة نسبة منخفضة من قوة العمل ، وتختلف الأقطار العربية فيما بينها فى هذا الصدد . ففي تونس تبلغ نسبة العاملين فى الصناعة حوالى ١٨٪ ، وفى سوريا ومصر ١٥٪ ، بينما تنخفض إلى ٧٪ فى الامارات ، ٥٪ فى البحرين واليمن ، ٣٠٪ فى موريتانيا . وترتفع نسبة



العاملين في قطاع الزراعة باعتباره القطاع الغالب في الاقتصاد العربي ، مع تباين ملحوظ بين الدول العربية . ففي حين تبلغ نسبة العمالة الزراعية في الصومال والسودان ٦٥٪ وفي اليمن ٦١٪ وموريتانيا ٥٠٪ وفي مصر ٣٣٪ ، فإن هذه النسبة لا تكاد تصل إلى ٥٪ في أقطار الخليج العربي ، باستثناء السعودية .

### ٣ - نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي

يعبر هذا المؤشر عن المستوى الاجتماعي والاقتصادي للنساء اللاتي يشكلن نصف المجتمع ، وعلى وجه العموم ، فهناك انخفاض شديد في هذه النسبة ، وإن اختلفت بين الأقطار العربية . فهي تبلغ ٥٥٪ في المتوسط في الكويت والإمارات وليبيا والمملكة وقطر وعمان عام ١٩٩٠ . لكن ترتفع نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في مصر (٢٧٨٪) ، وتونس (٢٠٩٪) ، وتتنخفض كثيرا في اليمن (٧٪ من إجمالي القوى العاملة) ، والسودان وموريتانيا (١٤٪) . إلا أنه يلاحظ أن هناك بعض القصور في الإحصاءات الخاصة بنسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ، لأن بعض الأقطار العربية هي دول زراعية ، ومن ثم فهي لا تعتبر أن مشاركة المرأة لأفراد أسرتها في الحقل نشاطا اقتصاديا ، وبالتالي يرجع جانب من قصور الإحصاءات إلى اختلاف التعاريف المستخدمة للنشاط الاقتصادي ، وخاصة بالنسبة لعمالة الإناث (راجع جدول ٢ في الملحق الإحصائي) .

### ٤ - الصحة والغذاء

حدث تقدم ملموس في مستوى الخدمات الصحية في المنطقة العربية منذ النصف الثاني من الثمانينيات على وجه الخصوص ، إذ بلغ متوسط السكان لكل طبيب عام ١٩٩٠ حوالي ٣٧٢٠ نسمة ، كما بلغ متوسط السكان لكل ممرضة في نفس العام حوالي ٩٦٠ نسمة ، ومتوسط السكان لكل ممرير ٥٢٦ . إلا أن هناك اختلافات بين الأقطار العربية في نسبة السكان الذين تتوافر لديهم الخدمات الصحية ، فالنسبة تصل إلى ١٠٠٪ في البحرين والكويت وليبيا ، وتزيد على ٩٥٪ في السعودية ومصر والأردن ولبنان وعمان ، بينما تصل إلى أدنى مستوى لها في موريتانيا (٣٠٪) ، وفي جيبوتي ٣٧٪ .

ووفقاً لبيانات ١٩٩٠ فإن نسبة السكان الذين لا تشملهم الرعاية الصحية في الوطن العربي ككل تبلغ ٢٤٪.

### ٥ - التنمية البشرية

إذا نظرنا إلى الأوضاع الاجتماعية في الدول العربية إذا ما قيسَت بالمستويات العالمية - من منظور الترتيب الدولي للتنمية البشرية - نجد أن دولتين عربيتين فقط هما اللتان حققنا تنمية بشرية عالية وهما الكويت وقطر . بينما تصنف معظم الدول العربية ضمن مستوى التنمية البشرية المتوسطة ، وهي : البحرين ، والإمارات ، والسعودية ، وسوريا ، وليبيا ، وعمان ، والعراق ، والأردن ، وتونس ، ولبنان ، والجزائر . وأخيراً توجد خمسة أقطار عربية مصنفة ضمن التنمية البشرية المنخفضة ، وهي : المغرب ، مصر ، اليمن ، السودان ، الصومال .

ومن المعروف أنه من أهم مؤشرات التنمية البشرية العمر المتوقع عند الولادة ، ومعدل القراءة والكتابة بين الكبار ، ومتوسط عدد سنوات الدراسة ، ونسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية ، ونسبة المقيد في المدارس الابتدائية والثانوية . (انظر الجدول رقم ٣ في الملحق الإحصائي) .

### ٦ - متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي

من المعروف أن الناتج القومي لا يعبر عن مستوى المعيشة السائد للمواطنين بل يجب الاعتماد على متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي ، باعتباره مؤشراً دقيقاً لدراسة المستوى الاقتصادي ومقدار التغير الذي يحدث فيه عبر الزمن . وهناك تفاوت كبير في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي بين أقطار المنطقة . فهو يصل إلى أعلاه في المجموعة المنتجة للبتروöl بصفة عامة ( الكويت ، ليبيا ، البحرين ، قطر ، السعودية ، الإمارات ، عمان) . يليه أقطار المجموعة الثانية وهي دول شبه بدوئية ، وتضم العراق والجزائر ، ثم دول المجموعة الثالثة التي تمثل الاقتصاد المتنوع ، وتشمل : تونس والأردن وسوريا ولبنان ومصر والمغرب وقلسطين . ويتجه نصيب الفرد نحو الإنخفاض الشديد في أقطار المجموعة الرابعة الضعيفة اقتصادياً ، وهي الصومال ، السودان ، جيبوتي ، اليمن ، موريتانيا . حيث تنتشر في البعض منها مشكلات سوء التغذية والمجاعات ، وانتشار الأوبئة والأمراض .

ويوضح الجدول رقم (٤) في الملحق الإحصائي إنخفاض معدلات الزيادة السنوية في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، حتى بين دول المجموعة الأولى الغنية المنتجة للبترول. كما أن أقطار عربية أخرى من دول المجموعات الثانية والثالثة والرابعة ، تشهد معدلات زيادة متناقصة أيضا ، مثل العراق والجزائر والمغرب وتونس ولبنان والأردن وسوريا . والجدير بالذكر أن معظم الدول العربية غير النفطية قد قامت بزيادة الأسعار المحلية لأغلب السلع والخدمات بنسب أعلى بكثير من الزيادة المتوسطة في نصيب الفرد من الدخل القومي ، مما أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي للفرد ، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وإرتفاع معدلات التضخم . وكل هذه المشكلات الاقتصادية تؤثر على الأوضاع الاجتماعية للسكان عامة ، والشرائح الدنيا والطبقة المتوسطة ، وبعض الفئات الخاصة ( المرأة والطفل ) على وجه الخصوص.

#### ٧ - نسبة السكان تحت خط الفقر

هذا المؤشر له أهمية خاصة لقياس الحالة الاقتصادية والاجتماعية معا ، وبهذا الخصوص فإن الدول العربية بصفة عامة تعاني من قصور في توافر هذا البيان الذي يتطلب إجراء مسح ميدانية . ويلزم لتحديد خط الفقر توزيع السكان حسب فئات الدخل المختلفة ، كما يلزم أيضا تحديد مستوى الدخل الذي يمكن أن نعتبره خطا للفقر ، وهو ذلك المستوى الذي يوفر الحد الأدنى من الوجبات الغذائية الواجب توافرها للفرد من البروتينات والنشويات والدهون ، وخلافه من متطلبات الغذاء الكافية ، وأيضا بالنسبة لاحتياجات الفرد من السلع والخدمات الأساسية الأخرى مثل الكساء والسكن والتعليم .. الخ ، التي تضمن حدا أدنى لمستوى معيشي لائق .

ويلاحظ بهذا الخصوص أن دول المجموعة الأولى - المنتجة للبترول - لا يوجد فيها سكان تحت خط الفقر ، بينما تتركز أعلى نسبة للسكان تحت خط الفقر بين دول المجموعة الرابعة ، حيث تصل نسبة هؤلاء السكان في ريف السودان إلى حوالي ٨٥ ٪ ، وحضر الصومال إلى ٤٠ ٪ ، وريف الصومال ٧٠ ٪ . ثم تقل نسبة السكان تحت خط الفقر قليلا بالنسبة لدول المجموعة الثالثة ، لكنها تصل إلى أعلاها في المغرب (٤٥ ٪) ، وريف مصر (٢٥ ٪) ، ثم الأردن (١٧ ٪) ، ثم كل من لبنان وتونس (١٥ ٪) .

ويهمنا الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر تعنى تدنى الظروف المعيشية ، وبالتالي إحتياج السكان الى الصحة والتعليم والسكن ، مع الأخذ فى الإعتبار اتجاه نسبة هؤلاء السكان تحت خط الفقر الى الإرتفاع فى الريف عن الحضر (انظر جدول رقم ٥ فى الملحق الإحصائى) .

ما الذى يعنيه اختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان فى الأقطار العربية ، بالنسبة إلى واقع الجمعيات الأهلية والأدوار التى تلعبها ؟ تنعكس التباينات فى أوضاع السكان فى كل قطر عربى على أولويات القضايا التى تهتم بها هذه المنظمات ، وعلى الشرائح والقطاعات السكانية التى تتوجه نحوها . وفى الأقطار التى يرتفع فيها نسبة السكان تحت خط الفقر كما هو الحال فى مصر والمغرب وتونس والسودان مثلا ، يزداد عدد المنظمات الخيرية التى تقدم مساعدات مالية وعينية للسكان . كما يتجه عدد المنظمات التى تقدم خدمات صحية إلى الارتفاع فى الأقطار العربية التى ينخفض فيها مستوى الخدمات الصحية الحكومية ، وأبرز مثال لذلك حالة مصر والأردن . بينما نلاحظ شبه اختفاء لهذا النمط من المنظمات فى أغلب أقطار الخليج العربى ، حيث تتراوح مستويات الخدمة الصحية فى تغطيتها للسكان بين ٩٥ ٪ و ١٠٠ ٪. كذلك فى الأقطار العربية التى تتبع سياسات سكانية واضحة للمحد من تزايد السكان (مصر ، تونس ، المغرب) ، يتوافر نمط خاص من الجمعيات الأهلية ينشط فى مجال تنظيم الأسرة وفى الأقطار العربية التى يرتفع فيها نسبة البطالة ، تنشط منظمات أخرى للتدريب وللأهيل ولتوفير فرص عمل .. وهكذا توجد إنعكاسات واضحة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان ، على القطاع الثالث ، الذى يضم منظمات أهلية تنسم بالمرونة فى استجابتها لاحتياجات المجتمع .

ثانيا : ملامح النظم السياسية العربية وانعكاساتها

### على طبيعة القطاع الثالث

إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وتبايناتها بين الأقطار العربية ، لاتمثل المتغيرات الوحيدة التى تؤثر على واقع الجمعيات الأهلية وأنماطها ،

وإنما هناك متغيرات أخرى سياسية مهمة تنعكس على هذه المنظمات . فالدراسة تتناول المنطقة العربية ككل ، والتي تضم ٢٢ قطرا عربيا ، يشهد اختلافات عديدة في واقعها السياسى . فهناك إختلافات بين طبيعة النظم السياسية، وهناك اختلافات أخرى أكثر أهمية في مرحلة التطور الديمقراطي Democratization التي تمر بها بعض هذه الأقطار ، وأخيرا فإن هناك تباينات في واقع الحركة الإسلامية الأصولية في المنطقة العربية ... وكل هذه الأبعاد السياسية تمس مباشرة واقع هذه المنظمات وتصبح ملامحها ، بإعتبارها مكونا أساسيا في مؤسسات المجتمع المدني Civil Society .

هناك ثمانى دول عربية تشهد مستويات متفاوتة من التطور الديمقراطي في إطار ما يعرف باسم " النظام التعددى المقيد " ، وهى : مصر، ولبنان وتونس والجزائر والمغرب والأردن واليمن وموريتانيا . ومن قبل سقطت التجربة الديمقراطية في السودان عام ١٩٨٩ ، كما أن التجربة الديمقراطية في لبنان قد انتكست منذ نشوب الحرب الأهلية ، ثم جرت انتخابات نيابية عام ١٩٩٢ ولكن في إطار بعض القيود لايوجد مجال للتفصيل فيها . وفي منطقة الخليج العربى أتاحت الانتخابات النيابية الكويتية فرصة استئناف مسار التحول الديمقراطي المحدود ، والتي كانت قد انتكست عام ١٩٨٦ بحل مجلس الأمة المنتخب . وحدثت تغيرات طفيفة في بعض أقطار الخليج الأخرى ، مثل السعودية والبحرين وسلطنة عمان ، انحصرت في الإعلان عن إنشاء مجالس استشارية معنية بالإصلاح ، أو إعطاء صلاحيات محدودة لهذا النوع من المجالس (كما حدث في سلطنة عمان) وهناك نماذج أخرى لنظم سياسية عربية تعكس ما يعرف باسم «النظام السلطوى الشعبوى، Authoritative Populist» تجسدها سوريا وليبيا ، ثم العراق بدرجة أقوى .

إذن فالمملكة العربية تشهد نظاما سياسية متنوعة ، خاصة من منظور التطور الديمقراطي ، والذي يرتبط مباشرة بطبيعة الجمعيات الأهلية ، بحيث يمكن أن نصف الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات : الأولى تأخذ بنظام التعددية السياسية المقيدة (أو المراقبة) ، فهي تأخذ بنظام المجالس النيابية المنتخبة ، ولديها أحزاب سياسية متعددة ، وجماعات مصالح Interest Groups تعبر عن مطالبها بدرجات مختلفة ، وجمعيات أهلية تختلف في مدى الحرية التي تتمتع بها وفي طبيعة علاقتها بالدولة . وفي

هذه النظم اعتراف بحريات الرأى والتعبير ، وإن كان هناك اختلافات واقعية فيما بينها فى مدى الالتزام بهذه الحريات أو فى الدراجع عنها .  
 أما المجموعة الثانية فهى تضم أقطارا عربية تشهد نظم حكم محافظة وهى فى أغلبها ملكية ، وتأخذ ببعض الإصلاحات التدريجية البطيئة لتحقيق مشاركة شعبية جزئية ( أقطار الخليج العربى ) .  
 وأخيرا فإن المجموعة الثالثة تضم أقطارا عربية تشهد نظما سلطوية تعتمد على التعبئة الشعبية ، وتختلف مرونتها السياسية وقدراتها من نظام إلى آخر ( وهى تضم العراق ، ليبيا ، سوريا ) .

والسؤال المهم فى هذا المقام هو كيف تنعكس الاختلافات بين النظم السياسية على أوضاع الجمعيات الأهلية ؟

إن طبيعة النظام السياسى تحدد حرية تأسيس هذه المنظمات ثم طبيعة العلاقة بين الدولة وبينها ، ومدى إشراف ورقابة الدولة عليها والسلطات التى تتمتع بها . كذلك فإن طبيعة النظام السياسى تنعكس على مجالات نشاط الجمعيات ، وبالتالي أنماط عملها ، وتنعكس على حجم القطاع الثالث ككل . وبالتالى سوف نلمس - فى متن الدراسة - الاختلافات بين القوانين المنظمة لنشاط الجمعيات فهى فى الأقطار التى تشهد تطورات ديموقراطية توفر حرية أكبر لهذه المنظمات ، ويتجه القطاع الثالث فيها نحو النمو والتنوع ( حالة مصر ولبنان وتونس والأردن ) . بينما فى أقطار أخرى مثل العراق وليبيا فإن هذا النمو والتنوع غير قائم ، فالنظام السياسى يسمح بتأسيس لجان شعبية أو منظمات تنشط فقط فى إطار هيمنة الدولة ، وبالتالى يصعب الحديث عن مبادرات تطوعية خاصة . وفى سوريا يشهد الواقع نشاطا محدودا لهذا النوع من المنظمات ، وهناك محددات كثيرة على نمو هذا القطاع وعلى إمكانات تطوره . بينما فى أغلب أقطار الخليج العربى - حيث توجد نظم تقليدية محافظة - هناك تواجد لنشاط الجمعيات الأهلية ، إلا أن هذا التواجد له ملامح معينة ، من أبرزها تركزه فى مجال العمل الخيرى ، وخدمات الفئات الخاصة ، والارتباط بينه وبين الدين (العمل الخيرى والدعوة الدينية) .

ويدخل ضمن الأبعاد السياسية التى تؤثر على ملامح وأنشطة الجمعيات الأهلية فى الأقطار العربية ، مدى قوة الحركة الإسلامية وقايلتها فمنذ النشأة الأولى لهذه التنظيمات ، كما سنرى تفصيلا فيما بعد ، كان من

الملحوظ التفاعل القائم بينها وبين الحركات الإسلامية الإصلاحية في القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين . إذ تمثل هذه المنظمات إحدى الأدوات الأساسية للاتصال بال جماهير وتعبئتها ، كما أنها كانت تاريخياً - ومازالت - تعبيراً عن الإسلام الاجتماعي الذي يكمل الإسلام السياسي في بعض الأقطار العربية . وبالتالي فإن الحركة الإسلامية مع اختلاف أشكالها في الأقطار العربية تتفاعل مع الجمعيات الأهلية ، وسوف نشير تفصيلاً إلى ذلك ، حين نتناول ملامح القطاع الثالث .





## الفصل الأول

### ملاح القطاع الأهلي

---

#### أولاً: المفاهيم السائدة ومجالات النشاط

تتمثل نقطة البداية في فهم هذا القطاع والتعرف على ملامحه ، في تحديد المفاهيم التي تعبر عنه والتي تلقى الضوء على نوعية منظماتها . ولعل الملاحظة الأولى التي ينبغي أن نأخذها في الاعتبار أن هناك تقارباً بين التعريف القانوني (أو المفهوم القانوني) الذي يعبر عن كافة المنظمات التي يضمها هذا القطاع وبين المفاهيم أو التعريفات المتداولة على مستوى المجتمع.

الملاحظة الثانية أنه لا توجد " تكنولوجية " أو تصنيف محدد متفق عليه بين الأقطار العربية للمنظمات التي يشملها القطاع الأهلي (أو القطاع الثالث) . ففي بعض هذه الأقطار قد يدخل ضمن هذا القطاع - لظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية - التعاونيات باعتبارها منظمات ذات جذور شعبية Grass Rootes من أبرزها حالة اليمن . بينما في أغلب الأقطار ، تخضع هذه التعاونيات لقوانين ومفاهيم خاصة ، وتبدو كحالات حدية . كذلك قد تكون الجماعات المهنية Professional groups ركيزة أساسية للقطاع الثالث ضمن بعض الأقطار (معظم أقطار الخليج العربي) وتخضع لنفس القانون والمفهوم الذي يعرف منظمات هذا القطاع . بينما في أقطار أخرى (حالة مصر مثلاً) هناك قوانين مستقلة تنظم الجماعات المهنية والاتحادات أو النقابات العمالية ، في إطار يختلف إلى درجة كبيرة عن

الإطار الذى ينظم الجمعيات الأهلية .

ونهدف من النقطة التالية إلى إلقاء الضوء على المفاهيم السائدة لهذا القطاع ، ومع حرصنا على إبراز الاتجاهات العامة والخصوصيات التى تتسم بها بعض الخبرات ، ونلقى الضوء أيضا على الحالات الحدية التى يضمها .

### أ - مفهوم القطاع الأهلى ومنظوماته

إن هذا القطاع يتحدد موقعه فى المفاهيم العربية ، كما هو الحال فى المفهوم الغربى ، ما بين الدولة ومؤسساتها من جانب والقطاع الخاص الهادف للربح من الجانب الآخر . ووفقا لذلك يتكون القطاع الأهلى أو القطاع الثالث من مجموعة من المنظمات ، غير الهادفة للربح ، والتى تنشط فى مجالات الرعاية الاجتماعية ، والخدمات ، والتنمية المحلية والإغاثة (فى بعض الأقطار العربية) .

ويلاحظ أن مصطلح القطاع غير الهادف للربح Non Profit Sector أو القطاع المستقل ، أو مصطلح القطاع الثالث Third Sector - والذى نستخدمه فى هذه الدراسة - هى مصطلحات غير شائعة الاستخدام ، إلا فى بعض الأدبيات والمحافل العلمية . وفى غالبية الاحوال يتم التعبير عن هذا القطاع بمصطلح " القطاع الأهلى " ، وهى كلمة تشير معانيها فى اللغة العربية إلى الارتباط بالأهالى أو المجتمع أو السكان . ومن ثم فهى تعكس علاقة التفاعل بين هذا القطاع ومنظوماته من جانب ومبادرات المجتمع التطوعية من جانب آخر . والمهم هنا هو التأكيد على أن السمات التى تحدد القطاع الأهلى فى الأقطار العربية - أيا كان المصطلح المستخدم - تتقارب إلى درجة كبيرة من السمات التى ترتبط بالمصطلحات الغربية المتداولة للتعبير عن هذا القطاع .

أما عن المفاهيم السائدة حول المنظمات التى يشملها القطاع الأهلى ، فإن أبرزها وأكثرها انتشارا فى المنطقة العربية هو الجمعيات Associations والمؤسسات الخاصة تمييزا لها عن مؤسسات الدولة والقطاع العام . ويلاحظ أن هذه المفاهيم هى المستخدمة فى التشريعات العربية ، كما أنها هى ذاتها المستخدمة على مستوى المجتمع والمعاملات اليومية . ووفقا لها فإن الجمعيات والمؤسسات هى منظمات تطوعية خاصة Private Voluntary Organizations، تنبى أهدافا متدوعة ، وقد تنشط فى مجال واحد (رعاية

المعاقين مثلا) أو في عدة مجالات (الطفولة، المساعدات الخيرية، والمعاقين...) يلاحظ أيضا أن كلا من مفهوم الجمعية والمؤسسة يجمعها سمات مشتركة باعتبارها مبادرات أهلية، إلا أن المؤسسات الخاصة - في المفاهيم العربية - تنسم بدرجة أكبر من التعقيد وقد تضم عدة منظمات، كما أنها - وهو الأهم - تستند على تخصيص مال معين لتحقيق أهداف معينة إنسانية أو علمية أو ثقافية، أو لأعمال الرعاية الاجتماعية. أما الجمعيات فهي قد تسعى إلى نفس الأهداف، لكنها تستند على مصادر تمويل عادية مثل اشتراكات الأعضاء والهبات والتبرعات ودعم الدولة، دون أن يستند كيانها على تخصيص مال محدد لتحقيق الأهداف التي تبتغيها، كما أنها تضم "أشخاصا طبيعيين"، وليس أشخاصا اعتباريين (مجموعة من المنظمات) كما هو الحال في المؤسسات الخاصة.

ولأن مصطلح المنظمات غير الحكومية قد شاع استخدامه عالميا في السنوات الأخيرة، فإنه قد يستخدم أيضا في وسائل الإعلام وفي بعض الكتابات والمؤتمرات، ليعبر عن الجمعيات والمؤسسات الخاصة في الأقطار العربية.

وسوف نحرص الدراسة على استخدام مفهوم الجمعيات الأهلية أو المنظمات الأهلية للتعبير عن المنظمات التي يضمها القطاع الثالث، والتي يعكسها مفهوم الجمعيات والمؤسسات، والمتداولة على المستويين الرسمي والشعبي. وهذا الاستخدام له ما يبرره في الواقع، حيث إن كافة الجمعيات والمؤسسات في الأقطار العربية، تنطلق من مبادرة مجموعة من الأفراد (والمؤسسات في بعض الأحيان) لتقديم خدمات لاتهدف إلى الربح، وتتوافر تشريعات تنظم هذه المبادرة التطوعية، وبدونها لاكتسب أية شرعية.

## ب - مجالات نشاط المنظمات الأهلية

يشمل هذا القطاع - كاتجاه عام في الأقطار العربية - منظمات تعمل في المجالات التالية: رعاية الطفولة والأمومة، رعاية الأسرة، والمسنين، والمعاقين، والمساعدات الخيرية أو الاجتماعية، ورعاية الأيتام، والخدمات الصحية، والخدمات التطعيمية، والثقافة والعلوم والفنون والآداب، والبيئة، والصداقة بين الشعوب، والخدمات الدينية (الدروس الدينية وتحفيظ القرآن

وتنظيم الحج)، و رعاية الأحداث ورعاية المسجونين ، و التدريب المهني ، وتنمية المجتمعات المحلية ، وتأهيل المرأة، وروابط الجيرة والزمانة . وإذا كان ما سبق يمثل المجالات التي تهتم بها أغلب الجمعيات والمؤسسات الخاصة في الأقطار العربية ، وتعكس الاتجاه العام المشترك فإن هناك خصوصية ترتبط ببعض الأقطار . هذه الخصوصية لمجالات عمل المنظمات الأهلية قد يكون مصدرها الظروف الاستثنائية (الحروب والكوارث الطبيعية)، أو تصاعد مشكلات اجتماعية واقتصادية تمثل تهديدا للمجتمع ، أو قد يكون مصدرها خبرات تاريخية ، واجتماعية خاصة ترتبط ببيئة معينة. وفيما يلي نطرح مجالات نشاط منظمات أهلية لها صفة الخصوصية .

١ - الظروف الاستثنائية التي ارتبطت بالحروب والتدمير في لبنان لفترة ١٨ عاما تقريبا ، أدت إلى أن يكون نشاط الإغاثة مجالا رئيسيا لعمل الجمعيات والمؤسسات . فحوالي ٣٠٪ من إجمالي المنظمات الأهلية في لبنان (والتي تبلغ عددها ١٣٠٢) تنشط لمواجهة المشكلات المترتبة على تهجير السكان بسبب التدمير وأحوال الحرب . يضاف إلى ذلك مشكلة تردى البيئة ، والتي أدت الى نشاط ما يقرب من ١٥٪ من المنظمات في هذا المجال . وقد ارتبط بهذه الظروف الاستثنائية في لبنان تصاعد وزن المنظمات العاملة في مجال الإعاقة والصحة وتوفير الدواء إلى مايزيد عن نصف عدد المنظمات التي يضمها هذا القطاع .. وهو ما يشكل نموذجا منفردا بين الأقطار العربية<sup>(٢)</sup> .

٢ - الظروف الاستثنائية في السودان التي ارتبطت بالجفاف والمجاعة والحرب الأهلية (في الجنوب)، دفعت إلى انشاء عشرات المنظمات العاملة في مجال الإغاثة وتوفير الغذاء لسكان المناطق المنكوبة . كما اتجه حجم منظمات البيئة نحو التصاعد<sup>(٣)</sup> .

٣ - انعكس تصاعد بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في مصر على مجالات نشاط المنظمات الأهلية . من ذلك مشكلة تعاظم الشباب للمخدرات وتصدى مجموعة من المنظمات الأهلية (٣٢ جمعية) لمحاربة الإدمان والتعامل مع هذه المشكلة<sup>(٤)</sup>، وكذلك الاتجاه المتزايد نحو تأسيس جمعيات تنظيم الأسرة (مصر ، تونس ، المغرب، الأردن) لمواجهة مشكلة التزايد السكاني وارتفاع معدلات النمو السكاني .

٤ - دفعت الظروف البيئية الصعبة في اليمن إلى توارث أعراف

وتقاليد قبلية ، أرست التعاونيات كركيزة أساسية ضمن المنظمات الأهلية . وعلى الرغم أن هذا النوع من المنظمات ، يقع ضمن الحالات الحدية Border Line Cases في المفاهيم والممارسات الغربية ، إلا أن حالة اليمن تبرز خصوصية هذه المنظمات . فهي " تستند تاريخياً على المبادرة الشعبية والعمل التطوعي والجهد الجماعي " (٥) ، ومن ثم نجدها تلعب دوراً أساسياً في تلبية احتياجات المجتمع وذلك في مجالات إنتاجية واستهلاكية ، وفي إنشاء المدارس والمستشفيات وفي شق الطرق وإنشاء المساكن . وقد جاءت الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، لتستكمل بعض أنشطة وأهداف التعاونيات ، وهو أمر غير سائد في باقي الأقطار العربية . ويتوافق نموذج آخر مشابه لهذه التعاونيات " التلقائية أو الشعبية " ، في بعض مناطق السودان وهي تقوم على أسس المشاركة والتطوع ، لتلبية جانب من مطالب السكان ذاتياً (٦) .

## ثانياً: المصادر الدينية والاخلاقية والفلسفية المحفزة للقطاع الأهلي

تتمثل المصادر الأساسية المحفزة لنشأة هذا القطاع وتطوره ، في الأديان السماوية ، والمبادئ والفلسفات المستمدة منها . وإذا كان الدين قد لعب - ولا زال - دوراً أساسياً في حفز العمل الخيري والتطوعي في أغلب مناطق العالم ، إلا أنه اتمتع ببعض الخصوصية في العالم العربي . وهذه النتيجة طبيعية في ضوء معرفة أن المنطقة العربية تجمعها ثقافة واحدة مشتركة ، يرتفع فيها إلى حد كبير وزن المكون الديني . ومن هنا كانت النشأة المبكرة للجمعيات الأهلية منذ القرن التاسع عشر ، والتي اكتسبت سمة دينية (سلامية ومسيحية) ، وسوف نأتى لذلك بشيء من التفصيل حين نتناول الخلفية التاريخية لهذا القطاع . وتكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى أنه رغم ارتباط نشأة المنظمات التطوعية الخاصة - أو الجمعيات والمؤسسات الخاصة - بالمبادئ الدينية ، إلا أنها تبنت وظائف ذات طبيعة علمانية . فقد كان لها دورها في الدفاع عن الهوية في مواجهة الاستعمار ، وفي غرس مفاهيم " المواطنة " Citizenship والانتماء القومي ، بالإضافة إلى دورها في مجال الخدمات (التعليم والصحة) الرعاية الاجتماعية . وإذا ركزنا على الإسلام - باعتباره دين الغالبية العظمى في المنطقة

العربية - نجد أنه يحفز العطاء والتطوع لمساعدة الغير ، من خلال أركان ومبادئ أساسية ، من أهمها الزكاة وهي ركن أساسي من أركان الإسلام ، والصدقة التي ورد ذكرها ثلاثين مرة في القرآن الكريم . وكل من الزكاة والصدقة هدفها الحث على مساعدة الآخرين بالمال والجهد وكافة صور الدعم ، والتي انعكست على ما يعرف باسم " فلسفة التكافل الاجتماعي " . وهذه الفلسفة - التي تجد أصولها في الدين - تستند على مبدأ التضامن ومساعدة الفقراء والمحتاجين . والملاحظة المهمة التي ينبغي أخذها في الاعتبار ، هي أنه قبل نشأة الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر - والتي قامت بدور الوسيط بين المانح والفئات المستحقة للمساعدة - لعبت المساجد دورا مهما في هذا السياق . فالمسجد منذ فجر الإسلام ، لم يكن مجرد مكان للصلاة والعبادة ، ولكنه كان مؤسسة تعليمية وثقافية واجتماعية . فالتاريخ العربي يقول انه في فترات غياب الدولة ، وتردى أحوال المجتمع ، كان المسجد مكانا لتلقي التعليم على أيدي متطوعين من العلماء ورجال الدين . ولدينا عشرات من النماذج في المنطقة العربية تؤكد ذلك ، من أمثلتها ما يعرف باسم " الزوايا " في ليبيا والجزائر ، " والمحضرة " في المغرب وموريتانيا ، و" الكتاتيب " في مصر والتي كانت جميعها بمثابة بنية تعليمية شعبية اتخذت من المساجد مكانا لها<sup>(٧)</sup> .

ومن المهم ونحن نناقش المصادر الدينية والأخلاقية والفلسفية ، التدليل على مكانة الدين ومبادئه ، في عملية تطور الجمعيات الأهلية ، من خلال النماذج والممارسات التالية:

١ - لعبت " الأوقاف " أو " الأحباس " ، دورا تاريخيا في الممارسة المنظمة للعطاء والتطوع وفلسفة التكافل الاجتماعي في المنطقة العربية . ويمكن بإيجاز تعريف الأوقاف أو الأحباس بأنها " حبس العين والتصدق بالمنفعة " ، وهي تستند على تخصيص مال أو أرض زراعية أو عقار لمنفعة وخدمة الفقراء والمحتاجين<sup>(٨)</sup> . وقد اتجهت مخصصات الوقف نحو إنشاء المستشفيات والمدارس ودور العبادة ، ومؤسسات رعاية اليتامى والمعاقين والمسنين . ثم اتجه جانب كبير من مخصصات الوقف في القرن التاسع عشر ، نحو تمويل الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي تعمل في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية .

٢ - ارتبط ظهور أول منظمة شعبية غير رسمية في التاريخ العربي ،

بالطرق الصوفية والتي عكست هي الأخرى هذا الارتباط بين الدين والمبادئ التي ينطوى عليها من جانب ، والعمل الخيري والتكافل الاجتماعي من جانب آخر . والطرق الصوفية هي منظمات تطوعية غير رسمية نشأت في القرنين الأول والثاني الهجري ، تضم مجموعة من المسلمين الذين التفوا حول " معلم " أو قائد ديني ، من أجل التقرب إلى الله من خلال العبادة والعمل الخيري . والطرق الصوفية كانت ومازالت أشهر المنظمات التطوعية غير الرسمية ، ذات الجذور الشعبية في المنطقة العربية (والدول الإسلامية عامة) ، وقد قدر عدد أعضائها في مصر فقط عام ١٩٨٩ بحوالي ثلاثة ملايين عضواً<sup>(١)</sup> . وهي في المفاهيم الحديثة تصنف ضمن الحالات الحدية Borderline Cases ، التي يضمها القطاع الثالث في المنطقة العربية .

٣ - مازال الدور الذي تلعبه الزكاة في تمويل الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، على درجة عالية من الأهمية في الأقطار العربية . ففي لبنان على سبيل المثال ، تشير البيانات إلى أن نصف موارد مؤسسات الرعاية الاجتماعية ( ذات السمة الإسلامية ) مصدرها أموال الزكاة . وتشير بيانات أخرى عن مصر إلى أن حصيلة الزكاة الموجهة من خلال ثلاثة آلاف مسجد ، قد بلغت عام ١٩٨٩ حوالي ٥ ملايين دولار . ويلاحظ أن هذه المساجد - وهي أقل من ١٠ ٪ من إجمالي المساجد في مصر - هي التي تتوافر فيها لجان للزكاة يشرف عليها بنك ناصر الاجتماعي ، وتخضع لقانون خاص . ويمكن تصنيف هذا الشكل - الذي اتخذ من فلسفة التكافل الاجتماعي في الإسلام سنداً له - ضمن الحالات الحدية باعتباره يتبع الحكومة ، ولكنه ينشط في مجال العمل الخيري ، والقطاع الأهلي على وجه العموم .

٤ - الملاحظة الرابعة والأخيرة التي تلقى الضوء على تأثير المكون الديني على القطاع الأهلي في الأقطار العربية ، تتعلق بالوزن الحالي للجمعيات الدينية ضمن تشكيلة المنظمات الأهلية العربية . فالجمعيات الإسلامية في مصر ، تشكل نسبة ٣٤ ٪ من إجمالي الجمعيات عام ١٩٩٠ ، بل أنها تبلغ في بعض المجتمعات المحلية نسبة ٥١ ٪ . كما تشكل الجمعيات المسيحية - في مصر أيضاً في نفس العام - حوالي ٩ ٪ من الإجمالي ، وهو الأمر الذي يلقي الضوء على استمرار تأثير المكون الديني في منظمات

القطاع الثالث (١٠). وفي لبنان حيث توجد ١٨ طائفة دينية معترف بها ، تتوافر لكل منها منظمات أهلية تميزها عن غيرها ، وإن كانت تعمل جميعها لأهداف إنسانية... وتتكرر النماذج في أقطار الخليج العربي وأقطار المغرب العربي ، لتؤكد أن المصادر المحفزة لعمل هذا القطاع تجد أصولها في الأديان وتعاليمها .

### ثالثا: المكانة القانونية للجمعيات الأهلية والمقضايا المثارة

تنص الدساتير العربية المكتوبة على حق تكوين المنظمات الأهلية وتتكفل التشريعات بتناول كيفية تأسيس هذه المنظمات ، والتي تعرف جميعها باسم الجمعيات والمؤسسات الخاصة (ذات النفع العام) ، كما تتكفل بتفصيل طبيعة علاقتها بالدولة وحدود الإشراف والرقابة. والجدير بالذكر هو أن بعض الدساتير العربية قد كفلت للمواطن هذا الحق منذ مطلع القرن العشرين ، من ذلك الدستور المصري عام ١٩٢٣ والدستور اللبناني عام ١٩٢٦ . وفي أواخر القرن التاسع عشر وجدت تشريعات في بعض الأقطار العربية (تونس عام ١٨٨٨) ، تنظم وتراقب تأسيس هذه المنظمات . والملاحظة سابقة الذكر تشير إلى توافر تراث قانوني لدى بعض الأقطار ، يعترف بالمكانة القانونية لمنظمات هذا القطاع .. وفيما يلي نلقى الضوء على المكانة القانونية لهذه المنظمات ، وأبرز القضايا المثارة حولها:

#### ١- سمات الجمعيات الأهلية

حددت التشريعات العربية سمات المنظمات ، المعروفة باسم الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، وذلك على النحو التالي:

**\*\* إنها تتكون من مجموعة من الأشخاص ، الطبيعيين أو الاعتباريين . وتشترط بعض التشريعات حداً أدنى لعدد الأشخاص المكونين للجمعية .** فالقانون المصري يشترط عشرة أشخاص ، ويشترط قانون دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠ شخصا والقانون الأردني يشترط لتكوين الجمعية ، أن يكون عدد المؤسسين سبعة أشخاص فأكثر . وتستبعد بعض التشريعات العربية أشخاصا بعينهم من حق تكوين الجمعيات ، من ذلك قانون



الجمعيات الليبية والقانون السوري والقانون المصري ، وجميعها تتضمن نصوصاً تستبعد من التأسيس أو العضوية الأشخاص المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية والمدنية . بينما على الجانب الآخر فإن قانون الجمعيات في لبنان وتونس والإمارات يضيق من القيود المفروضة على الأشخاص الذين لهم حق المشاركة في الجمعيات ، وتقتصر هذه القوانين على استبعاد من حكم عليهم بعقوبة جنائية أو جنحة تمس الاخلاق (١١) .

**\*\* تتفق كافة التشريعات العربية على أن الجمعيات تهدف لأغراض غير الحصول على الربح المادى. Non Profit Organizations** ويلاحظ أن التشريعات لا تشترط أن يكون هدف الجمعية تحقيق منافع عامة أو الصالح العام ، إذ يمكن أن يكون هدفها تحقيق مصلحة الاعضاء أنفسهم . يلاحظ ايضاً ان كل التشريعات العربية تنص على ألا يكون هدف الجمعية هو تحقيق أهداف غير مشروعة ، من ذلك مخالفة القانون أو النظام العام أو الاداب أو المماس بالنظام السياسي . وقد نهجت بعض التشريعات العربية نحو تحديد الأهداف التي يجوز للجمعية أن تتبناها على سبيل الحصر ، وذلك بشكل واسع ومرن ( حالة الإمارات العربية وحالة مصر ) ، بينما اتجهت تشريعات أخرى نحو وضع قيود على أغراض الجمعيات توجب الالغاء فى حالة المخالفة .

**\*\* تتمتع الجمعيات باستقلال ادارى ومالى نسبى فى مواجهة الدولة .** فأغلب التشريعات العربية تحدد الهيكل التنظيمى وأسلوب إدارة هذه المنظمات ، باعتبار أنها تتمتع باستقلال ذاتى ( لجمعية العمومية ومجلس الادارة واجراءات الانتخابات ) . كذلك فإن هذه التشريعات حين تقن مصادر تمويل الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، تذكر دعم الدولة ضمن عدة مصادر وليس المصدر الوحيد ( الاشتراكات ، التبرعات ، الهبات ، عائد الخدمات ثم دعم الدولة ) .

**\*\* حرصت أغلب التشريعات على ابراز السمة غير السياسية وغير الحزبية للجمعيات أو المؤسسات الخاصة .** وهى فى سبيل ذلك قد تنص على هذا صراحة أو ضمناً حين تتناول أسباب رفض الدولة الاعتراف القانونى بهذه المنظمات ، أو الأسباب التى تبيح للدولة حلها . ويذكر أن القانون التونسى عام ١٩٨٧ لم يكن يميز بين الأحزاب السياسية والجمعيات ، إلى أن صدرت تعديلات تشريعية متتالية ( آخرها عام ١٩٩٢ ) لمنع الخلط بين

النشاط السياسى والحزبى ، ونشاط الجمعيات .

## ٢ - تكوين الجمعيات الأهلية

أما بالنسبة لتكوين الجمعيات ، فإن التشريعات العربية جميعها - فيما عدا لبنان - تشترط إخطار السلطة الادارية مسبقاً وموافقتها وترخيصها كشرط أساسى لتأسيس هذه المنظمات ومباشرة نشاطها . من ذلك قانون الجمعيات فى تونس والأردن والجزائر والبحرين ، حيث تستلزم موافقة وزير الداخلية . وهناك تشريعات عربية أخرى تضيف إلى الإخطار والحصول على الموافقة ، ضرورة إشهار الجمعية كشرط لمباشرة النشاط ، من أمثلتها حالات مصر والإمارات وسوريا .

وتتفق كافة التشريعات فى تفصيلها لإجراءات الحصول على الموافقة والإشهار ، والمدة المحددة لذلك . وقد تراوحت هذه التشريعات بين منهجين فى حصول هذه المنظمات على الموافقة ، فالأول يعتبر أن سكوت جهة الإدارة عن الرد بعد إنقضاء المدة المحددة هو موافقة على إشهار الجمعية ومباشرة نشاطها ( مصر وسوريا والأردن...) والثانى يعتبر أن السكوت من جانب جهة الإدارة هو رفض لإشهار الجمعية (تونس، البحرين، الإمارات...) .

## ٣ - العلاقة بين الجمعيات الأهلية والدولة

وتحدد طبيعة العلاقة بين الجمعيات ، والدولة فى التشريعات العربية ليس فقط من خلال الرقابة على تكوينها ، وإنما - وهو الأهم - بسلطات الإشراف والرقابة والحل التى تتمتع بها الدولة فى مواجهة هذه المنظمات . فالدولة ممثلة فى جهة الادارة (وزارة الشؤون الاجتماعية فى أغلب الاحوال) تقوم بالإشراف على نشاط الجمعيات من خلال إلزام الاخيرة بقواعد منظمة للميزانيات وإيداع الاموال ، ومصادرها المالية والتصرفات القانونية لها . وفى بعض الحالات (القانون المصرى) يحق للوزارة التوجيه والإشراف على برامج الجمعية من خلال مفتشين تعينهم الجهة الإدارية المختصة . وهناك صور أخرى للرقابة والإشراف مثل ما هو وارد فى قانون الجمعيات السورى ، والذى يجيز للجهة الانارية المختصة أن تعين بقرار منها عضواً أو أكثر فى مجلس إدارة الجمعية .

هناك شكل آخر للإشراف والرقابة يطلق عليه " الرقابة اللاحقة " ، ويعنى سلطة الادارة فى التدخل فى قرارات الجمعيات بعد صدورها ، سواء بإلغاء هذه القرارات أو إبطالها أو وقف تنفيذها ( حالة القانون المصرى والسورى والليبيى ) . إلا أن أخطر صور تدخل الدولة - ممثلة فى جهة الادارة - يبرز فى سلطة حل الجمعية أو انتهاء الوجود القانونى والمادى لها بواسطة قرار إدارى . هذه السلطة حدث توسع فيها منذ الستينيات ، بعد أن كان المشرع العربى من قبل يجعل سلطة حل الجمعيات الأهلية للقضاء وحده . وهناك اعتبارات مختلفة فى نصوص القانون تبيح حل الجمعية ، منها : إذا رأت الوزارة عدم الحاجة لخدماتها ( حالة سوريا ) ، أو إذا دعت المصلحة لذلك ( حالة ليبيا ) ، أو إذا سارت الجمعية على غير نظام ، أو بطريقة تتنافى مع المصلحة العامة ( قانون الجمعيات بالبحرين ) ، أو سعيها لتحقيق أهداف غير مصرح بها ( الجزائر ) أو إذا أصبحت عاجزة عن تحقيق أهدافها ( الامارات العربية ، ومصر )<sup>(١٢)</sup> .

٤ - أهم القضايا التى ترتبط بالمكانة القانونية للجمعيات

تثار مجموعة من القضايا المرتبطة بطبيعة التشريعات المحددة للمكانة القانونية لهذه المنظمات . ويمكن أن نصنف هذه القضايا فى مجموعتين : الأولى تمس حق تكوين الجمعيات ، والعلاقة بينها وبين الدولة ، والثانية تتعلق بآليات عمل هذه المنظمات ومدى فاعليتها .

**\*\* لعل من أهم القضايا المثارة هو شروط وإجراءات تأسيس الجمعيات الأهلية والقيود التى تتضمنها على مبادرات المجتمع . فالأصل هو حق تكوين الجمعيات والمؤسسات ، وهو ما اعترفت به الدساتير والتشريعات ، إلا أن شروط تأسيس هذه المنظمات والإجراءات المرتبطة به أدت إلى تنامي الإحساس بضرورة تعديل التشريعات وإزالة أية قيود تعوق العمل التطوعى . يثار أيضا قضية إعادة النظر فى طبيعة العلاقة بين الجمعيات والدولة - والتى حددتها التشريعات - بهدف توفير قدر أكبر من المرونة لهذه المنظمات . فالقواعد الخاصة بإشراف الحكومة ورقابتها على هذه المنظمات ، قد خلقت بعض التوتر بين الطرفين أحيانا وعقدت من الإجراءات البيروقراطية التى تستلزمها هذه العلاقة فى أحيان أخرى . ويلاحظ أن إثارة**

ضرورة تعديل التشريعات العربية يأتي مصدره من أن بعض الأقطار العربية قد شهدت تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية انعكست على الدور الذي تلعبه الجمعيات ، وفي الوقت ذاته فإن التشريعات - التي تعود في كثير من الأحيان الى الستينيات - لم تستجب للمتغيرات الجديدة . وفي الحالات التي تم فيها تعديل هذه التشريعات ، لم يتجه التعديل نحو معالجة القضايا والمشكلات القانونية الجوهرية، ولم يتجه نحو تشجيع المبادرات التطوعية وإنما كان التغيير منصبا على إحكام الرقابة على نشاط المنظمات التطوعية الخاصة . وقد أدى ذلك في بعض الحالات (مصر مثلا) إلى مناقشات واسعة في البرلمان لدفع الحكومة نحو عدم التردد في إجراء تعديل بقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة (رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤) ، وإحلال مناخ الثقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني (١٣) .

وهناك قضايا أخرى تثيرها المكانة القانونية للجمعيات الأهلية في التشريعات العربية ، وتتعلق بزيادة كفاءة هذه المنظمات . من أهم هذه القضايا توفير مزيد من الإعفاءات الضريبية والجمركية لهذه المنظمات باعتبار أنها لا تهدف الى الربح وتسهم في نفس الوقت في عملية التنمية وخدمات الرعاية الاجتماعية . فالجمعيات والمؤسسات الخاصة قد وفرت لها التشريعات العربية بعض المزايا والإعفاءات ، إلا أنها - من وجهة نظر هذه المنظمات - غير كافية ولا تتفق مع حجم إسهامها . كذلك فإنه في بعض الحالات حدث تراجع من جانب الدولة ، تحت ضغط الأزمات الاقتصادية ، عن بعض هذه الاعفاءات . من نماذج ذلك حالة لبنان " حيث تحملت هذه المنظمات عبء إدارة الخدمات العامة وإغاثة السكان سنوات الحرب الأهلية ، ثم صدر قانون الرسوم البلدية أخيرا دون أن يوفر أية إعفاءات ولو رمزية لهذه المنظمات ، وهو الأمر الذي يحملها مزيدا من النفقات لتوفير منفعة عامة " (١٤) . وقد حدث نفس هذا التراجع في الإعفاءات والمزايا الممنوحة للجمعيات في مصر ، حيث صدر قانون ضريبة المبيعات عام ١٩٩٠ ، ليفرض ضريبة خاصة على الخدمات والسلع التي تقدمها هذه المنظمات دون أن يفرق بينها وبين القطاع الخاص الهادف للربح .

يطرح أيضا تعديل القانون في بعض الأقطار العربية ، إستنادا الى

ضرورة تحقيق التنسيق بين منظمات القطاع الثالث من ناحية ، وبينها وبين الدولة من ناحية أخرى \* . وفي حالة توافر اتحادات جغرافية ونوعية بين هذه المنظمات (مصر والأردن مثلا) ، يثار ضرورة توفير السلطات والاختصاصات لها لكي تتمكن من العمل بفاعلية أكثر . ويرتبط بمطلب التنسيق طرح بعض المنظمات العربية (تونس والأردن) لأهمية وضع استراتيجيات للعمل الاجتماعي تقوم بالتنسيق بين كافة المنظمات المحلية والدولية . والهدف من ذلك الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والتركيز على الأولويات في مواجهة احتياجات المجتمع .

وأخيرا فقد أدى تدفق المساعدات الأجنبية إلى بعض الجمعيات الأهلية ، إلى إثارة مشكلتين أولاهما عدم التوازن في مصادر التمويل المتاحة للمنظمات ، وبالتالي في النشاط والفعالية وهو ما أدى بالبعض - في اليمن مثلا - لإثارة «أهمية تقنين المساعدات الأجنبية وتوفير جهة اختصاص» (١٥) ثانيتهما مشكلة تحقيق أقصى كفاءة ممكنة للمساعدات الأجنبية ، حيث يثار - في تونس مثلا - جدل واسع حول تعديل القانون لتوفير جهة اختصاص للإشراف على هذه المساعدات (١٦) .

الخلاصة بالنسبة للمكانة القانونية للقطاع الثالث في الأقطار العربية أن: «الجمعيات والمؤسسات الخاصة» هي محور اهتمام القوانين العربية وهي العمود الفقري لهذا القطاع ، إلا أنه لا يوجد تمييز في هذه القوانين بين أنماط مختلفة من المنظمات . ويعنى ذلك أنه لا توجد مكانة قانونية مختلفة للمنظمات غير الحكومية ، أو المنظمات الخيرية ، أو مكانة خاصة لمنظمات التمويل . فالقوانين العربية تخاطب فقط «الجمعيات والمؤسسات الخاصة» التي تسعى للخدمة العامة ، والأخيرة تقوم على أساس تخصيص مال معين لتحقيق هدف أو عدة أهداف وهي قد تضم أشخاصا اعتبارية بينما الأولى - أي الجمعيات تضم أشخاصا طبيعيين وتستند على مصادر تمويل عادية (إشراكات أعضاء ، تبرعات وهبات ، دعم مالى أو فنى من الحكومة .. وغير ذلك) .

وفي ضوء ذلك ، فإن القوانين تحدد شروطا معينة لإشهار الجمعيات وتسجيلها ، وتضع قواعد للرقابة على أنشطتها ، كما تضع قواعد للتنظيم

\* تثار في اليمن قضية لها طبيعة خاصة تستلزم تعديل التشريع ، وهي الخلط القائم بين الجمعيات واللتعاونيات ، وعدم توافر تعريف دقيق للأولى.

العلاقة بين هذه المنظمات والدولة ، قد تضيق أو تتسع . وقد برزت في بعض الأقطار العربية ظاهرة حديثة لم تكن معروفة من قبل ، تتمثل في حصول بعض هذه المنظمات على مكانتها القانونية ، من خلال التسجيل كشركات مدنية لا تسعى إلى الربح . وقد كان الهدف الرئيسي من وراء ذلك التخلص من القيود التي يفرضها قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة على أنشطة هذه المنظمات ، وكذلك التحرر من بيروقراطية الدولة . وهذه الظاهرة واضحة في حالة مصر ، حيث تشد الدعوة لتغيير القانون باعتباره لا يواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأنه يمثل عقبة أمام تحرير طاقات القطاع الثالث .

### رابعاً: خلفية تاريخية

سوف نهتم في هذا المقام بإبراز عملية التشكل التاريخي للجمعيات الأهلية ، والتي بدأت تأخذ ملامحها في القرن التاسع عشر ، خاصة في النصف الثاني منه . وتفهم النشأة الحديثة لهذه المنظمات ومسار تطورها ، يساعدنا على تفهم الدور الحالي لها والأنماط المختلفة التي تبنتها . كما يساعدنا على تبين الأدوار الممكنة التي يمكن أن يلعبها في المستقبل . وإذا كنا في نقطة سابقة قد أبرزنا تأثير المكون الديني على تطور القطاع الثالث ، بما تضمنه ذلك من مبادئ وتعاليم دينية ، كما أبرزنا الدور الذي لعبته الأوقاف أو الأحباس (منذ القرن الثاني الهجري) . فإننا نركز عرضنا للخلفية التاريخية على العوامل التي أسهمت في التشكل الحديث للجمعيات ، وبالتالي فإننا نعود إلى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، وهي المرحلة الحاسمة التي صاغت ملامح هذه المنظمات . وقبل أن نتنقل بتفصيل أكثر إلى هذا الموضوع ، من المهم الإشارة إلى ثلاث ملاحظات أولية ، تسهم في تفهم التطور التاريخي للجمعيات الأهلية:

### الملاحظة الأولى

اتسم التطور التاريخي لهذه المنظمات بالاستمرار والشمول . ويعني الاستمرار التراكم التاريخي لتقاليد وممارسات وأشكال تنظيمية ، بينما يعني الشمول الاتجاه إلى الاهتمام بكافة المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية . وقد ترتب على ذلك التمايش والتفاعل بين الأنماط الدينية والأنماط العلمانية

من هذه المنظمات من ناحية ، والتعايش والتفاعل بين المنظمات التطوعية الحديثة والمنظمات الشعبية غير الرسمية (الطرق الصوفية) من ناحية أخرى.

### الملاحظة الثانية

هناك اختلاف بين الأقطار العربية في النشأة الأولى لهذه المنظمات ، والتي عرفت منذ بدايتها باسم الجمعيات ، بعضها يعود الى بدايات القرن التاسع عشر (مصر عام ١٨٢١) ، وبعضها الاخر يعود إلى الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، أو اوائل القرن العشرين (تونس ١٨٦٧ ، العراق ١٨٧٣ ، لبنان ١٨٧٨ ، الأردن ١٩١٢ ، وفلسطين ١٩٢٠). أما في اقطار الخليج العربي ، فقد كانت نشأة المنظمات التطوعية الخاصة من خلال النوادي الثقافية في البحرين (١٩١٩) والكويت (١٩٢٣) . ثم كانت الطفرة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين ، حيث توالى إنشاء هذه المنظمات في السعودية والكويت وقطر وسلطنة عمان (١٧) . أما بالنسبة لليمن ، فقد كان للتعاونيات - التي استندت على العمل التطوعي والجماعي - أثره في التأخير النسبي لتشكل الجمعيات والمؤسسات الخاصة حتى الأربعينيات من هذا القرن (١٨).

### الملاحظة الثالثة

تمثلت القوى الفاعلة التي قادت حركة التطور في الجمعيات في العالم العربي ، في المثقفين ورجال الدين (خاصة في مصر وسوريا ولبنان والعراق وأقطار المغرب العربي) وبعض فئات النخبة التقليدية مثل الأعيان والأمراء . ويلاحظ أن العنصر النسائي قد أسهم في قيادة وريادة حركة التطور هذه في بعض الأقطار العربية مثال ذلك في السعودية حيث كان للمرأة دور رائد ، في تأسيس الجمعيات الخيرية . وكذلك في فلسطين في العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن (بسبب الظروف السياسية والخطر على تجمع الرجال) . ولعبت المرأة أيضا دورا رائدا في قيادة العمل الاجتماعي والسياسي من خلال الجمعيات في مصر .

ويمكن إيجاز العوامل التي صاغت التشكل التاريخي لهذه المنظمات ،

فيما يلي :

## ١ - تأثير الإرساليات التبشيرية الدينية الوافدة من الغرب

وذلك منذ عام ١٨١٥ ، ثم تدريجياً تصاعد حجمها ونفوذها ، مما شكل تهديداً للمجتمعات العربية . وقد كان رد الفعل الوطني على ذلك إنشاء الجمعيات في مصر والسودان والأردن ولبنان والعراق ، تنشط في مجال الدفاع عن العقيدة والهوية ، وتتوجه باهتمامها في الوقت نفسه نحو التعليم والرعاية الاجتماعية للفقراء . ويلاحظ أن المنظمات التي لعبت دوراً مهماً في مواجهة نشاط الإرساليات الدينية التبشيرية ، كان البعض منها له سمة دينية مثل الجمعية الخيرية الإسلامية (تأسست عام ١٨٧٨) وجمعية المساعي الخيرية القبطية (تأسست عام ١٨٨١) في مصر . ومن أمثلتها في الأردن جمعية الإحسان (١٩١٢) والنهضة الأرثوذكسية (عام ١٩١٢) .

## ٢ - تأثير الأقليات الدينية والعرقية في الأقطار العربية

كان له دوره هو الآخر في التشكل التاريخي لحركة الجمعيات . وكان هذا العامل له تأثير واضح من زاويتين ، أولاًها أن كل طائفة دينية أو عرقية كانت تميل إلى إنشاء منظماتها وروابطها الخاصة . ومن أبرز النماذج حالة لبنان والتي اتسمت منظماتها التطوعية بالسمة الطائفية وما زالت حتى هذه اللحظة .. فهناك ١٨ طائفة معترف بها ، كل منها له منظماتها الخاصة (١٩) نموذج آخر من الأردن حيث مالت كل طائفة نحو تأسيس جمعياتها أو منظماتها لخدمة أعضاء هذه الطائفة دون غيرهم (مثال ذلك جمعية النهضة الأرثوذكسية عام ١٩٢٠) . كما مالت الأقليات العرقية أيضاً نحو نفس الاتجاه (مثال ذلك جمعية الاخاء الشركسية التي تأسست عام ١٩٣٢) .

الزاوية الثانية لتأثير الأقليات في التشكل التاريخي لحركة الجمعيات ، مصدره الجاليات الأجنبية التي توافدت على بعض الأقطار العربية في القرن التاسع عشر . فعلى سبيل المثال كان تزايد عدد هذه الجاليات الوافدة إلى مصر (من ثلاثة آلاف عام ١٨٣٦ إلى ٩١ ألفاً عام ١٨٨١) وتشكيلهم روابط وجمعيات لرعاية مصالحهم ، دافعا نحو تأسيس منظمات مشابهة ذات سمة وطنية لمواجهة تزايد نفوذ وامتيازات هذه الأقليات (٢٠) .

٣ - تأثير الاستعمار على تشكل الجمعيات الأهلية وأنماط نشاطها  
إن الباحث المتتبع لتطور الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ومن قبلها



المؤسسات الشعبية الثقافية ، في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، يستطيع أن يرصد بوضوح التداخل الكامل بين القطاع الذى يضم كافة هذه المنظمات والعمل السياسى . وقد كان لضعف الدولة العربية فى ذلك الوقت ، وتغفل الاستعمار ، دور فى بلورة ملامح هذا القطاع وأولويات جدول أعماله . فالجمعيات الأهلية والمؤسسات الشعبية على وجه العموم لعبت دورا مهما فى تكوين النخب السياسية والاجتماعية والثقافية . ولم يكن مصادفة أن كل رواد الحركة القومية والنهضة العربية قد أسسوا " جمعيات " ، إذ بدت كمنظمات بديلة لمؤسسات الدولة يمكن من خلالها الدفاع عن الهوية القومية وتعبئة القوى الوطنية للدفاع عن الذات . ومن هنا احتل التعليم المكانة الاولى على قائمة أعمال هذه المنظمات ، سواء اتسمت بالصفة الدينية او بالصفة العلمانية ، واسهمت المؤسسات الثقافية الشعبية فى تحقيق هذه الوظيفة ( مثل الخبزيات والكتاتيب والزوايا التى اتخذت من المساجد مكانا لتلقى التعليم على أيدي معلمين متطوعين ) .

التعليم اذن كان له أهمية حيوية فى كافة أقطار العربية التى عرفت الظاهرة الاستعمارية منذ القرن التاسع عشر ، ولم تختلف فى ذلك أقطار المشرق العربى (٢١) عن أقطار المغرب العربى أو مصر والسودان . ويبدو الفارق بين الأقطار العربية بهذا الخصوص من الأولوية المطلقة لمكانة التعليم فى دول المغرب العربى ( تونس والجزائر والمغرب ) مقارنة بباقى الاقطار العربية ، حيث كان العمل الاجتماعى والخيرى يسير جنباً الى جنب مع التعليم . ويفسر ذلك خصوصية الاستعمار الفرنسى فى اقطار المغرب ، والذى شكل تهديدا للثقافة العربية الاسلامية (٢٢) .

#### ٤ - تأثير المثقفين العرب والقضايا الفكرية والسياسية

لعب المثقفون العرب دورا مهما - من خلال الجمعيات الأهلية - فى قيادة " حركة اصلاحية " تستهدف النهضة والخروج من دائرة التخلف الذى ساد البلاد منذ اواخر القرن التاسع عشر على وجه الخصوص . وظهرت ثلاثة تيارات أساسية ، يطرح كل منها بدائله أمام المجتمع وهى التيار الليبرالى ، والاسلامى (التجديدى والأصولى) والتيار الاشتراكي التقدمى . وبدأت الجمعيات كمنظمات اختلط فيها العمل السياسى بالثقافى والاجتماعى . ثم فى الثلاثينيات والاربعينيات من هذا القرن اضيق قضية الهوية القومية والانتماء العربى ، إلى جدول أعمال هذه المنظمات . ومن ثم ظهرت

عشرات من المنظمات - في مصر ودول المشرق العربي خاصة - التي تنشط في مجال الثقافة العربية وتعبّر عن مفاهيم الوحدة العربية والقومية العربية . واللائق للإهتمام بهذا الخصوص هو علاقات التفاعل والحوار التي نشأت لأول مرة بين الجمعيات على المستوى العربي . من أمثلة هذه المنظمات جمعية توحيد الثقافة العربية (١٩٣٧) ، وجمعية الوحدة العربية (١٩٣٦) وقد كانت نشأتها الأولى في مصر ثم امتدت من خلال شبكة اتصالات إلى بعض الأقطار العربية (سوريا ولبنان والعراق وفلسطين) . وأثرت هذه المنظمات وقياداتها من المفكرين العرب على بعض الأقطار في الخليج العربي مثل البحرين والكويت ، فكانت الاندية الثقافية بداية لنشأة سلسلة من هذه المنظمات (٢١).

ويمكن أن نستخلص من التحليل الموجز السابق للخلفية التاريخية ، أن الجمعيات تجد جذورها في القرن التاسع عشر أو بداية القرن العشرين ، وذلك في أغلب الأقطار العربية ، بينما هذه النشأة قد أتت متأخرة في منطقة الخليج العربي وتأثرت بالدور القومي الذي لعبته هذه المنظمات في مصر وسوريا ولبنان والعراق . يمكن أيضا أن نستخلص أن الدين قد لعب دورا حاسما في تطور هذه المنظمات في كافة الأقطار العربية ، ومازال هذا الملمح قائما حتى يومنا هذا فالمنظمات الإسلامية والمسيحية كانت ومازالت تشكل قطاعا مهما من هذه المنظمات ، ولا يقتصر دورها على الدعوة الدينية والعمل الخيري وإنما يمتد الى مجالات الرعاية الاجتماعية والخدمة الصحية . يرتبط بذلك أنه على مدى التطور التاريخي لهذه المنظمات كان هناك دائما دور سياسي - واضح أو مستتر - تلعبه في مواجهة تحديات مختلفة اجتماعية وسياسية .

ومن هنا فإن فهم الخلفية التاريخية للجمعيات الأهلية يساعدنا على تفسير بعض الظواهر السائدة في الأقطار العربية في وقتنا هذا ، لعل أهمها ما تعلق بفعالية هذه المنظمات ذات السمة الدينية ، وحساسية العلاقة بينها وبين الدولة .

### خامسا: حجم القطاع وأنماط المنظمات التي يضمها

يعتمد تقدير حجم منظمات القطاع الثالث على البيانات الرسمية الصادرة عن " الجمعيات والمؤسسات الخاصة " والمسجلة رسميا وفقا لقانون

الجمعيات بالأقطار العربية . ويعنى ذلك أننا سننطلق من المفاهيم الرسمية لماهية هذه المنظمات التي تشكل العمود الفقري للقطاع الثالث . وهنا يجب الإشارة إلى عدة أمور مهمة :

الأمر الاول: اننا سنتناول في هذا القسم المنظمات المحلية التي تعترف بها القوانين العربية، وسنؤجل أية بيانات عن المنظمات الدولية والإقليمية إلى أن نناقش الشبكة الدولية والإقليمية التي ترتبط بها هذه المنظمات .

الأمر الثاني: هناك صعوبات عديدة تواجه توفير احصاءات وبيانات تفصيلية حول حجم منظمات هذا القطاع ، والمتعارف عليها في الأقطار العربية "بالجمعيات والمؤسسات الخاصة . " من أهم هذه الصعوبات ما تعلق بنظام المعلومات من جهة وتصنيف أنماط هذه المنظمات من جهة أخرى . وبالتالي سوف نعتد على ما هو متوافر من أحدث البيانات مع الاستعانة بمؤشرات جزئية قد تلقى الضوء على بعض الموضوعات الغامضة ( عدد المتطوعين ، العمالة بأجر ، القيمة الاقتصادية لهذه الجمعيات والمؤسسات .. الخ) .

الأمر الثالث: إن التقديرات الرسمية المتاحة حول منظمات هذا القطاع قد تتضمن بعض الأنماط باعتبارها جمعيات ومؤسسات خاصة ، بينما تستبعد أقطار أخرى باعتبار أن لها نظاما قانونيا مستقلا . وأهم مثال نشير اليه في هذا السياق الجماعات المهنية Professional Groups فهي تمثل نسبة كبيرة من وزن الجمعيات المسجلة رسميا (وفقا لقانون الجمعيات) في البحرين ودولة الامارات العربية المتحدة والكويت مثلا ، بينما هي في اقطار أخرى مثل مصر والاردن ، تتبع نظاما قانونيا مستقلا وتعتبر نقابات مهنية Professional Syndicates. وبالتالي فإن التقديرات التي تتعلق بحجم منظمات القطاع الثالث ، سوف تعتمد على ما هو مسجل وفقا لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة (٢٣) .

## ١ - حجم الجمعيات الأهلية واتجاه نموها

يوضح لنا الجدول التالي عدد الجمعيات الأهلية في الأقطار العربية المتاح عنها بيانات:

## جدول رقم (١) يوضح حجم المنظمات

الدولة	عدد الجمعيات والمؤسسات الخاصة	تاريخ التقدير
مصر	١٣٢٣٩	١٩٩١
السودان	٢٦٢	١٩٩١
لبنان	١٣٠٢	١٩٩٣
فلسطين		
(الضفة وغزة)	٤٤٤	١٩٩٢
سوريا	٦٢٨	١٩٩٢
العراق	-	-
الأردن	٥٨٧	١٩٩٢
اليمن (الشمالي والجنوبي)	٢٢٣	١٩٩٢
السعودية	١٢٥	١٩٩٢
الكويت	٥٥	١٩٩٣
قطر	٣	١٩٨٨
الإمارات	٨٩	١٩٩٢
البحرين	٦٦	١٩٩٢
سلطنة عمان	١٦	١٩٨٩
تونس	٥١٨٦	١٩٩٣
المغرب	١٥٩	١٩٩٣
الجزائر	-	-
ليبيا	-	-
موريتانيا	٧	١٩٨٨
الصومال	-	-

(المصدر: بيانات تجميعية من كل قطر)

يكشف لنا الجدول السابق عن اختلاف حجم هذا القطاع ، من قطر عربي إلى آخر ، وهو أمر طبيعي في ضوء اختلاف عدد السكان من ناحية والعمق التاريخي للظاهرة من ناحية أخرى . ففي مصر مثلا يسجل

الجدول السابق أكبر عدد من الجمعيات ولكن في نفس الوقت إذا قارنا هذا العدد بحجم السكان واحتياجاتهم (٥٦ مليون نسمة عام ١٩٩٢) قد نصل إلى نتيجة مختلفة ، وهي ضآلة هذا القطاع .

وعلى الجانب الآخر فإن عدد الجمعيات محدود في أقطار الخليج العربي على وجه العموم ، وهو ما يعود إلى حداثة هذه المنظمات كخبرة وممارسة من ناحية ، وطبيعة التكوين السكاني من ناحية أخرى . إلا أن الأمر الإيجابي هو اتجاه حجم هذه المنظمات نحو التصاعد واتجاهها أيضا إلى التنوع ، وسوف نشير إلى بعض النماذج التي تؤكد هذا الاتجاه العام في الأقطار العربية . ففي فلسطين (الضفة الغربية وغزة) كان عدد الجمعيات عام ١٩٨٧ حوالي ٢٧٢ جمعية ارتفع عام ١٩٩٢ إلى ٤٤٤ جمعية أهلية عاملة في شتى مجالات الخدمات والرعاية الاجتماعية والانمائية (٢٤) . أي أنه في حوالي خمس سنوات تضاعف حجم المنظمات للاستجابة إلى المشكلات والاحتياجات الخاصة بالمجتمع الفلسطيني . وفي الأردن نلاحظ نفس الظاهرة حيث أتجه عدد الجمعيات نحو التزايد منذ بداية عقد الثمانينيات ، وذلك من ٢٢١ جمعية عام ١٩٨٠ ، إلى ٣٦٤ عام ١٩٨٥ ثم ٥٨٧ عام ١٩٩٢ (٢٥) ، أي بزيادة حوالي ٣٠٠٪ في خلال عشر سنوات . وبلغت الاهتمام في اتجاهات نمو هذه المنظمات في الأقطار العربية ، حالة تونس إذ حدثت طفرة في حجم هذا القطاع خلال السنوات الثلاث الماضية . ففي عام ١٩٨٨ كان عدد المنظمات ١٨٨٦ فقط ارتفع عام ١٩٩٢ إلى ٥١٨٦ جمعية أهلية (٢٦) . ويمكن تفسير هذه الظاهرة بتوجهات النظام الجديد في تونس في السنوات الأخيرة ، والذي أتجه إلى تشجيع الجمعيات في إطار الإصلاحات الديمقراطية العامة ، كما حدث تعديل في قانون الجمعيات في ٢ أغسطس عام ١٩٨٨ ، لينتق مع هذا التوجه . النموذج الأخير الذي يدل على اتجاه نمو الجمعيات الأهلية ، من مصر ، حيث ارتفع عدد الجمعيات والمؤسسات الخاصة من ١١٤٧١ عام ١٩٨٥ إلى ٢٣٩١٣ عام ١٩٩١ (٢٧) . وإن كان ذلك قد حدث بنسبة نمو أقل من مثيلتها في الأقطار العربية المذكورة .

ولنخص لنا الجدول التالي اتجاهات نمو الجمعيات الأهلية ، في بعض

الأقطار العربية التي توافرت عنها بيانات:

### جدول رقم (٢) يوضح اتجاه النمو فى الجمعيات والمؤسسات الخاصة

القطر	عدد المنظمات	السنة	عدد المنظمات	السنة
فلسطين (الضفة وغزة)	٢٧٢	١٩٨٧	٤٤٤	١٩٩٢
الأردن	٢٢١	١٩٨٠	٥٨٧	١٩٩٢
مصر	١١٤٧١	١٩٨٥	١٣٠٢٣٩	١٩٩١
تونس	١٨٨٦	١٩٨٨	٥١٨٦	١٩٩١

### ٧ - مؤشرات العضوية والعمالة والمتطوعين:

تواجهنا بهذا الخصوص مشكلة تقدير الإمكانات البشرية المتوافرة للجمعيات الأهلية، وذلك لغياب البيانات أو لعدم دقتها وضعف مصداقيتها . وبالتالي سوف نعتمد على ما هو متوافر منها ، مع إبراز جوانب القصور فيها ، لكى يمكننا فى النهاية توفير جانب من ملامح القطاع الثالث فى الاقطار العربية .

يقدر عدد أعضاء الجمعيات فى مصر بحوالى ثلاثة ملايين عضو وذلك عام ١٩٩٢ ، ويستند هذا التقدير على البيانات الخاصة بعدد الأعضاء والصادرة عن هذه المنظمات ذاتها<sup>(٢٨)</sup>. إلا أن هذا التقدير مبالغ فيه لان بعض الدراسات الميدانية حول واقع الجمعيات فى مصر أوضحت أن ما يقرب من ٤٠ ٪ من الأعضاء فى هذه المنظمات غير مسجلين لاشتراكاتهم. ويعنى ذلك أن الأعضاء الفاعلين اقل من مليونى عضواً . ومن ناحية أخرى فقد أبرزت بعض المسوح الميدانية على عينة من الجمعيات أن حوالى ٦٥ ٪ منها تعتمد على موظفين (كل الوقت أو نصف الوقت) لإدارة

العمل بها \*، وإن متوسط عدد العمالة بأجر هو ١٣ موظفا لكل جمعية (٢٩). أما في لبنان - كنموذج ثان - فقد قدر عدد العاملين في الجمعيات والمؤسسات الخاصة (عام ١٩٧٩) بحوالي ٦٤٥٨ ، بمتوسط ٥ أشخاص في كل منظمة ، هذا ويبلغ إجمالي عدد المنظمات ١٣٠٢ منظمة (٣٠) ويعتمد العمل في غالبية العظمى على العاملين بأجر ، ويصعب للتقدير الدقيق لعدد المتطوعين ، والذين يتم تجنيدهم ميدانيا وفقا لطبيعة المهام ومن خلال حملات تنفيذ هذه المهام (٣١). ويشير أحد قيادات هذه المنظمات في لقاء شخصي مع الكاتب (٣٢) ، إلى أن مفهوم التطوع في لبنان له شقان ، أولهما على مستوى صنع سياسة المؤسسات والجمعيات حيث أن أعضاء مجالس الإدارة متطوعين . وثانيهما على مستوى تنفيذ البرامج ، حيث يكون الاعتماد على متطوعين وفقا لطبيعة البرنامج من ذلك الاعتماد على الشباب في عمليات الإغاثة في الجنوب، أو تجنيد الأطباء الشبان للتطوع ضمن برامج وحملات توفير الدواء .

وتتوافر لدينا بيانات دقيقة عن الأردن ، حيث تشير إلى أن عدد العاملين بأجر في الجمعيات يبلغ ٤٢١٤ موظفا ، نسبة الاناث منهم ٦٩٪ والذكور ٢٩٪ (وذلك عام ١٩٨٦) ، وربع هؤلاء العاملين يعملون جزءا من الوقت فقط (٣٣) . أما عن تقدير حجم المتطوعين فهو ٦٢ ألفا موزعين بشكل متوازن بين الذكور وبين الاناث ، ويتم الاعتماد عليهم في الحملات المصاحبة لتنفيذ برامج هذه المنظمات . وعلى سبيل المثال فإن ٢٢ ألف طالب قد تطوع بجهده في حملة مركز الأمل لمعالجة السرطان والتي قام بها الاتحاد العام للجمعيات الخيرية خلال عام ١٩٩٢ (٣٤).

وإذا إنتقلنا إلى اليمن ، تشير التقديرات إلى أن عدد اعضاء الجمعيات حوالي ١٨ ألف عضو ، في الوقت الذي تضم فيه التعاونيات ١٤٥ر ١٣٠ عضو ، وهو ما يشير إلى استقطاب الاخيرة للأعضاء باعتبارها أكثر شعبية ورسوخا في التقاليد القبلية (٣٥). وتشابه حالة السودان مع اليمن ، من حيث اتساع عضوية التعاونيات (٢ مليون عام ١٩٩٠) مقارنة بعضوية الجمعيات

---

\* تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية ، وهي الجهة الادارية التي تشرف على عمل هذه المنظمات في مصر بددب جانب من العاملين بها في الجمعيات ، باعتبار ان ذلك يمثل نوعا من دعم الدولة لهذه للمنظمات .

والتي تشهد حجم عضوية محدود للغاية<sup>(٣٦)</sup>. وتشير نتائج دراسة على عينة من الجمعيات بالسودان إلى أن حوالي ٤٢٪ منها تضم ٣٠٠ عضو والباقي يتراوح عدد أعضائها بين مائة و ١٥٠ عضواً. ومن هنا يمكن تقدير إجمالي عدد الأعضاء بحوالي ٥٠ ألف عضو فقط ( في ٢٦٢ جمعية). وتوضح نفس الدراسة أن ٧٧٪ من الاعضاء ذكورا والباقي من الإناث ، معظمهم من الذين نالوا تعليما متوسطا<sup>(٣٧)</sup>. وتوافر لدينا مؤشرات حول أعضاء الجمعيات الأهلية في أقطار الخليج العربي<sup>(٣٨)</sup> ، وذلك عام ١٩٨٨ ، ويمكن أن نلخصها في الجدول التالي.

### جدول رقم (٣) يوضح مؤشرات العضوية في الجمعيات الأهلية في أقطار الخليج العربي

اسم القطر	عدد الأعضاء عام (١٩٨٨)
المملكة العربية السعودية	٢٥١٥٧
الكويت	١٨٨١٣
سلطنة عمان	١٥٠٠
قطر	٥٠٠
البحرين	٥٤٢٠
دولة الإمارات العربية المتحدة	-

يوضح الجدول السابق أن أكبر عدد للعضوية يتركز في المملكة العربية السعودية ، وهو ما يتفق مع الزيادة النسبية لعدد الجمعيات فيها مقارنة بأقطار الخليج الأخرى . كما أن أقل عضوية توجد في قطر ، وهو ما يتفق أيضا مع ندرة الجمعيات فيها . ويهتما في مناقشة المؤشرات الخاصة بالتطوع والعضوية ، الإشارة



إلى أمرين:

**الأمر الأول :** أن اختيار حجم التطوع يعتمد في أغلب الأحوال على مؤشرات رسمية من أهمها عدد الأعضاء في الجمعيات ، ورغم توافر بيانات جزئية عن ذلك في بعض الأقطار العربية إلا أنه يظل هناك فجوة بين العدد الرسمي المسجل والنشاط الفعلي لهؤلاء الأعضاء . كذلك فإن المؤشرات الأخرى التي تختبر حجم التطوع والتي تعتمد على المشاركة التطوعية للمواطنين في حملات معينة ( مثل إنشاء مستشفيات أو مدارس أو في حملات إعلامية لرعاية المعاقين ) يصعب في كثير من الأحيان توفير بيانات دقيقة عنها .

**الأمر الثاني :** هناك بالفعل مشكلات لتعبئة المتطوعين في الأقطار العربية خاصة بالنسبة للمنظمات التي لا ترتبط بتوجهات دينية ، ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل ، من بينها إنخفاض وعي المواطن بقيمة التطوع وقيمة المبادرات الشعبية على وجه العموم ، وضعف قدرات المنظمات ذاتها في مجال تعبئة المتطوعين ، ومحدودية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في مجال التأكيد على أهمية القيم الأخلاقية والاجتماعية التي ترتبط بالتطوع . ومن جانب آخر فإن الثقافة السياسية للمواطن في كثير من الأقطار العربية - حتى في تلك التي تأخذ بالتمددية السياسية - تنسم بالسلبية وعدم المشاركة ، وإدراك الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد والمسئول الأول عن تقديم كافة خدمات الرعاية للمواطن . ويبرز ذلك على وجه الخصوص في منطقة الخليج العربي ، حيث يرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، وتتكفل الدولة بتقديم كل الخدمات للمواطن . وبالتالي فإن التركيز في هذه الحالة يكون على العمل الخيري بمفهومه التقليدي ، ولا يمتد إلى التنمية بالمعنى الشامل . ومن هنا تأتي الطبيعة الخاصة للمنظمات التطوعية في هذه المنطقة . أما عن الأقطار الأخرى التي ينخفض فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، وتلتزم الحكومات بخفض الانفاق العام ، مثل مصر وتونس والمغرب والأردن ، فينشغل المواطن بمشكلاته الاقتصادية وتوفير احتياجاته اليومية ، وهو ما يؤثر بالفعل على فعالية التطوع وحجم المتطوعين . يضاف إلى ذلك مؤشرات تتعلق بالثقافة السياسية تؤثر بالسلب على التطوع بالوقت أو بالجهد ، ويكتفى المواطن في هذه الحالة بأداء " واجبه الديني " من خلال الزكاة والصدقة .

ومن هنا ، فإنه من المهم توفير نوعية إعلامية ، ومن خلال قيادات العمل التطوعي ، عن المفاهيم والأشكال المختلفة للتطوع ، وقيمة التطوع من خلال منظمات تتمتع بالمؤسسية ، والمستويات المختلفة للتطوع وقنواته .

### ٣ - القيمة الاقتصادية للقطاع الأهلي ومصادر التمويل :

تتسم الدراسات حول القيمة الاقتصادية لهذا القطاع بالندرة الشديدة ، وخاصة أن الغالبية العظمى من الأقطار العربية لا تدخل القطاع الأهلي في الحسابات القومية وبيانات الدخل القومي ، كما هو الحال في الدول الغربية . ومن ناحية أخرى فإنه باستثناء القلة من الأقطار العربية التي تتوافر فيها بيانات عن القيمة الاقتصادية للقطاع ، تتوافر لدينا بعض مؤشرات عن الإيرادات والمصروفات ومصادر التمويل في أقطار أخرى .. وسوف نعتمد عليها جميعا لتوفير صورة عن الأبعاد الاقتصادية للقطاع الثالث أو ما نطلق عليه في عالمنا العربي القطاع الأهلي .

- تتقدر القيمة الاقتصادية للجمعيات الأهلية في الأردن بما يقرب من ٤٠ مليون دولار<sup>(٣٩)</sup>، وقد تبين من دراسة ميدانية لاقتصاديات العمل الاجتماعي أجريت عام ١٩٨٦ أن الجمعيات قد حصلت على إيرادات بلغت حوالي ٢٨ مليون دولار ، وأن الانفاق أو المصروفات اقتربت من هذا التقدير في نفس العام . وقد شكل التمويل الذاتي ما نسبته ٩٤ ٪ من إجمالي التمويل ، وتمثل في إيرادات مقابل الخدمات التعليمية والصحية وإيرادات الفوائد البنكية وإيرادات الأبدية . ومثلت اشتراكات الأعضاء حوالي ١٠ ٪ من التمويل الذاتي . أما الشق الثاني من التمويل الذاتي فقد كان مصدره تبرعات المواطنين (٦٨٣ ٪) ثم مساعدات الاتحاد العام (١٧٦ ٪) ودعم وزارة التنمية الاجتماعية (٦٤ ٪)<sup>(٤٠)</sup> . هذا ويتنبى أن نأخذ في الاعتبار أن الدعم الذي تقدمه الحكومة للجمعيات الأهلية لا يقتصر فقط على المساعدة المادية ، وإنما يمتد إلى إعارة موظفين للعمل في الجمعيات ، وبالتالي تحمل تكلفة أجورهم<sup>(٤١)</sup> .

- وتتقدر القيمة الاقتصادية لهذا القطاع في لبنان بحوالي ١٠٠ مليون دولار، تسهم الحكومة في التمويل بنسبة ١١ ٪ تقريبا ، وفقا لموازنة عام ١٩٩٣ . وتتمثل مصادر التمويل الأخرى - بخلاف الحكومة - في التبرعات والموارد المحلية ، والتبرعات الخارجية وعائدات خدمات وبيع (مداخل ذاتية)

ولا تتوافر دراسات دقيقة عن نسبة توزيع هذا التمويل ، كما أن القانون لا يلزم الجمعيات الأهلية بالتصريح بميزانياتها ومصادر تمويلها . إلا أنه يمكن الاعتماد على نموذجين من المؤسسات الخاصة واسعة الانتشار والتي تنشط في مجال الرعاية الاجتماعية والصحية والمعاقين وهما دار الأيتام الإسلامية وجمعية الشبان المسيحية ، وكل منهما بلغ حجم خدماتها عام ١٩٩٢ ، خمسة ملايين دولار<sup>(٤٢)</sup>.

### جدول رقم (٤) يوضح مصادر التمويل في حالة منطمتين بلبنان

اسم المنظمة		مصادر التمويل
جمعية الشبان المسيحية	دار الأيتام الإسلامية	
١٠٪	١٠٪	المساعدات الحكومية
٢٪	٦٥٪	التبرعات والموارد المحلية
٨٧٪	٢٠٪	التبرعات والموارد الخارجية
١٪	٥٪	إيرادات ذاتية (مقابل خدمات وبيع)

يلفت الاهتمام في الجدول السابق اختلاف وزن التبرعات والموارد المحلية في المنظمة الأولى عنها في الثانية ، فهي تشكل غالبية الموارد في حالة دار الأيتام الإسلامية (٦٥٪) بينما تشكل التبرعات والموارد الخارجية الغالبية العظمى في حالة جمعية الشبان المسيحية (٨٧٪) . ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل ولعل أهمها أن أموال الزكاة تشكل نصف موارد المنظمات الإسلامية عامة ، بينما المنظمات المسيحية تعتمد على مصادرها الذاتية وما يرد إليها من المنظمات الخارجية . وهي نتيجة تتفق مع التكوين الديني والطائفي للمجتمع اللبناني .

- وينقلنا الحديث عن الزكاة كمصدر أساسي لتمويل المنظمات الإسلامية إلى أقطار الخليج العربي ، حيث تمثل الزكاة أحد المصادر المهمة للتمويل ، وفي حالة الجمعيات أو المنظمات الإسلامية تصبح المصدر الرئيسي . وتعتبر " لجان الزكاة " قناة للتواصل بين هذه المنظمات والمجتمع

، فهي تقوم بجمعها أو تلقيها ثم توزعها - في أغلب الحالات - عن طريق الجمعيات التي تحدد الأسر المستحقة لها . وقد اكتسبت هذه المنظمات خبرة في جمع التبرعات والزكاة ، حيث تجند أشخاصا على شكل فرق عمل تطوف بالمنازل والأحياء ، أو تتخذ من الجمعيات الدينية والمراكز الإسلامية والمساجد مقرا لها . وهذه الظاهرة قائمة في المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة . بينما في حالة الكويت يلعب " بيت الزكاة الكويتي " وهو مؤسسة حكومية مستقلة ، هذا الدور ، ثم يقوم بتوزيع مساعدات على الأسر المحتاجة ومراكز إيواء الأيتام والمساجد ، داخل الكويت وخارجها<sup>(٤٣)</sup> . وتعتبر المؤسسة سابقة الذكر إحدى الحالات الحدية في القطاع الثالث ، إذ أنها حكومية لكنها تلعب دورا هاما في العمل الخيري وفي التعامل مع المنظمات الخيرية .

والى جانب أموال الزكاة كمصدر للتمويل في أقطار الخليج هناك الدعم الحكومي والذي يشكل في بعض الأقطار (حالة قطر) غالبية التمويل . ولا تتوافر بيانات عن وزن هذا المصدر في أقطار الخليج العربي ، مقارنة بمصادر التمويل الأخرى ، إلا أن حجمه يختلف من قطر الى آخر ويختلف ايضا وفقا لمجال النشاط (المنظمات العاملة في الإعاقة تحصل على دعم أكبر نسبيا من منظمات تنشط في الثقافة) .

يضاف إلى المصادر السابقة دعم المؤسسات المالية مثل بيت التمويل الكويتي وبيت الزكاة والبنوك والمؤسسات ، وتقوم بتقديم دعم نقدي بشكل دوري للجمعيات الأهلية ، أو لتمويل مشروعات وبرامج محددة . وتأتي أخيرا اشتراكات الاعضاء وأنشطة هذه المنظمات (الأسواق الخيرية ومقابل الخدمات ..) كمصدر آخر للتمويل .

وتعتبر الجمعيات الإسلامية في أقطار الخليج العربي من المنظمات الرائدة في تدبير الموارد، فهي تبحث عن مصادر تمويل دائمة لأنشطتها وكذلك تأكيد استقلاليتها عن الدولة " . حيث يمتلك البعض منها عمارات سكنية ومجمعات تجارية ، وودائع بنكية ، وأحيانا استثمارات اقتصادية خارجية" (٤٤) .

- يمكن أن نوفر نموذجا آخر للأبعاد الاقتصادية التي تحدد ملامح القطاع الثالث من مصر ، حيث حدد القانون (٣٢ لسنة ١٩٦٤) مصادر تمويل الجمعيات والمؤسسات الخاصة فيما يلي : اشتراكات الاعضاء ورسم

مقابل تقديم خدمات وبيع سلع ، تبرعات وهبات ، وأعمال الوقف الخيرية ، وحصيلة المعارض والأسواق واليانصيب . يضاف إلى ذلك معونات جهات أجنبية ويشترط موافقة الحكومة ، ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية . ويجيز القانون تقديم الحكومة معونات دورية أو مؤقتة للجمعيات الأهلية وفقا لمعايير معينة ، من أهمها أولوية الخدمات الاجتماعية وحاجة المجتمع المحلي لهذه الخدمات . ووفقا للتقارير الرسمية عن عام ١٩٩٠/١٩٩١ حصل ٣٠ر٤٪ من إجمالي هذه المنظمات على إعانات مالية من الحكومة (٤٠٣٤ جمعية) ، بلغت قيمتها حوالي ٦٥ مليون دولار . وهذا الدعم قد اتجه للانخفاض تدريجيا خلال الخمس سنوات الماضية تحت ضغط الظروف الاقتصادية وارتفاع التضخم (٤٥) .

ومن ناحية أخرى فإن الاشتراكات السنوية من الصعب اعتبارها مصدرا أساسيا لتمويل الجمعيات الأهلية ، في ضوء انخفاض قيمتها من ناحية وعدم الانظام في تسديدها من ناحية أخرى .

أما عن حجم التبرعات كمصدر للتمويل فهي تعتبر مصدرا أساسيا في حالة المنظمات الخيرية التي تقدم مساعدات للفقراء ، بينما يرتفع وزن التمويل مقابل الخدمات ومقابل بيع السلع في كافة المنظمات الأخرى . وقد أوضحت دراسة ميدانية على ١١٧٢ جمعية فقط ، أن الدخل الناتج عن تقديم خدمات يصل إلى حوالي ٤ ملايين دولار . ويمكن تفسير ذلك إذا أوضحنا أهمية وحيوية الخدمات الصحية التي تقدمها منظمات هذا القطاع في مجال رعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة ، وبالمراكز الصحية العديدة التابعة للجمعيات وبعض المساجد الأهلية .

وإذا كانت مصادر التمويل المحلية محدودة على وجه العموم ، فإن المساعدات الخارجية (من دول ، منظمات دولية ، ومنظمات أجنبية غير حكومية) ، قد ارتفع وزنها إلى درجة كبيرة بين مكونات التمويل . ونكتفي في هذا السياق بالإشارة إلى أن هيئة المعونة الأمريكية A.I.D تمثل أحد المصادر الأساسية للتمويل . وقد وقعت اتفاقية مع الحكومة المصرية عام ١٩٩١ لدعم المنظمات التطوعية الخاصة ، تتضمن تمويل حجمه ٢٠ مليون دولار . ومن قبل في عام ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٠ ، تبنت مشروعا ثلاثي المراحل ، يوجه لدعم المنظمات العاملة في مجال التنمية المحلية ، بحجم تمويل ١٥ مليون دولار (٤٦) .

وأخيرا يمكن الإشارة إلى حجم مصروفات وإيرادات جانب من الجمعيات وهي ٤٠٧٧ جمعية والتي حصلت على إعانات من الحكومة عام ١٩٩١ ويلزمها القانون ببيان هذه المصروفات والإيرادات . فقد بلغت الإيرادات فيها حوالي ٣٣ مليون دولار والمصروفات ٢٨ مليون دولار .

وقد تحقق أكبر مصدر للإيرادات من جمعيات الرعاية الاجتماعية التي تقدم خدمات صحية للمجتمع<sup>(٤٧)</sup> ويلاحظ في حالة مصر أيضا - كما هو الحال في أقطار الخليج العربي - أن الجمعيات الدينية هي أكثر الجمعيات استقلالا ذاتيا ، لقدرتها على تعبئة موارد التمويل وتجديد المتطوعين<sup>(٤٨)</sup> .

الخلاصة بالنسبة إلى مصادر تمويل الجمعيات الأهلية ، أن هناك مصادر متنوعة ومتعددة ، محلية (اشتراكات الأعضاء ، معارض ، بيع سلع أو خدمات ، دعم الحكومة المالي والفني ، تبرعات ٠٠) وأخرى خارجية (أبرزها التمويل الأجنبي) ، إلا أن وزن وقيمة مصادر التمويل تختلف باختلاف أنماط المنظمات ذاتها . ففي مجموعة الأقطار الغنية المنتجة للبتترول (منطقة الخليج العربي) يرتفع وزن أو قيمة دعم الحكومة المالي لهذه المنظمات ، وكذلك تبرعات رجال الأعمال والمؤسسات المالية ، وبالتالي يخفى المكون الأجنبي كمصدر للتمويل . بينما في مجموعة الأقطار الفقيرة (مثل مصر ، تونس ، المغرب ، الجزائر ، الأردن ، السودان ، موريتانيا ، جيبوتي...) ترتفع أهمية التمويل الأجنبي الخارجي ، وتنخفض قيمة الدعم الحكومي

ومن ناحية أخرى فإن هناك إختلافا في قدرة الجمعيات الأهلية على تعبئة الموارد المحلية (سواء التمويل أو المتطوعين) وهذا الاختلاف يعود إلى تفاوت الخبرات والقيادات العاملة في كل منظمة ، وكذلك مستوى تطور الإدارة الذاتية فيها .

إلا أنه كاتجاه عام فإن المنظمات ذات السمة الدينية (الاسلامية على وجه الخصوص) تتوفر لها مزايا في تعبئة التمويل الذاتي ، لا تتوافر لغيرها . ويعود ذلك إلى أن الخطاب الذي تعتمد عليه هذه المنظمات هو خطاب ديني يستند على مبادئ دينية . وفي المجتمعات العربية - حيث يرتفع وزن الدين في ثقافة المواطنين - من المتوقع توافر درجة أعلى من التجارب مع الخطاب الديني . ومن ثم فإن أموال الزكاة والصدقة وتبرعات المسلمين ، تشكل المصدر الأساسي لتمويل هذه المنظمات.

## الخلاصة

- ١ - نستخلص من مناقشتنا السابقة لملاح القطاع الثالث - والذي تمثل الجمعيات عموده الفقري - مجموعة من النتائج المهمة:  
 ١ - هناك اتفاق أو ملامح مشتركة بين أغلب القوانين العربية ، في تعاملها مع القطاع الثالث . فمنظمات هذا القطاع ، التي تعبر عنها القوانين هذه بالجمعيات والمؤسسات الخاصة تمثل العمود الفقري لهذا القطاع ، كما أن هذه القوانين لا تفرق بين مثل هذه التنظيمات وغيرها بالشكل الغربي المتعارف عليه في التعامل مع القطاع الثالث ( جمعيات ، منظمات تطوعية ، منظمات غير حكومية ، منظمات تمويل .. ) .
- ٢ - مثل الدين بما تضمنه من مبادئ وتعاليم - الحافظ الرئيسي لتطور هذا القطاع في المنطقة العربية ككل ، وبالتالي فإن الجمعيات التي لها توجه ديني ( إسلامي أو مسيحي ) ، كانت ومازالت ركنا أساسيا في أنشطة القطاع الثالث أو ما يعرف في عالمنا العربي بالقطاع الأهلي .
- ٣ - هناك اختلاف في النشأة التاريخية لهذا القطاع ، فبعض الأقطار العربية تعود فيها الجمعيات الأهلية إلى القرن التاسع عشر ، وبعضها الآخر تعود نشأته إلى أوائل القرن العشرين . بينما كانت نشأة هذه المنظمات في أغلب أقطار منطقة الخليج العربي مرتبطة بحقبة النفط ( في السبعينيات والمعينيات ) .
- ٤ - هناك منظمات شعبية غير رسمية - مثل الطرق الصوفية - تعود إلى القرنين الأول والثاني الهجري تتشابه مع المنظمات الحديثة في بعض أبعادها ، مثل العمل الخيري والاستناد على فلسفة التكافل الاجتماعي إلا أنها تختلف من زوايا أخرى ، خاصة ما تعلق بملاحها المؤسسية وفي طبيعة القانون الذي يتعامل معها . كما أن " الأوقاف " أو " الأحباس " كعمارسة اسلامية لفكرة توجيه الصدقات إلى العمل الخيري ، قد برزت منذ القرن الثاني الهجري ، ولعبت دورا مهما في تغذية العمل الخيري ، ثم في مرحلة تالية كان لها دورها المهم في تمويل منظمات أهلية .
- ٥ - تختلف الأقطار العربية فيما بينها في حجم القطاع الثالث وفي مدى نموه ، وهو الأمر الذي يتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل قطر . فالحجم الإجمالي للجمعيات الأهلية يتجه إلى النمو في الأقطار

العربية التي تشهد تحولاً ديموقراطياً مثل مصر ، والأردن ، وتونس ، والمغرب ، بالإضافة إلى التنوع في مجالات النشاط . تتأثر أيضاً ملامح هذا القطاع بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في كل قطر ، ففي مجموعة الأقطار العربية الغنية المنتجة للبترول حيث يوجد ما يعرف باسم " دولة الرعاية " ينعكس الدور الواسع للدولة - الذى يميل لتغطية احتياجات السكان ويتبنى نظاماً للضمان الاجتماعى والصحة عالية المستوى - على إدراك قيمة الدور الذى تلعبه الجمعيات الأهلية ، ويؤثر ذلك على نمو حجم هذه المنظمات وعلى أنماطها . بينما فى أقطار عربية أخرى لا يتوافر فيها التغطية الواسعة لتنظيم الضمان الاجتماعى ، وحيث تكون الدولة تحت وطأة أزمات اقتصادية، يتجه عدد كبير من المنظمات الأهلية نحو تغطية الثغرات فى أداء السياسات العامة .

٦ - هناك اختلاف فى مكانة مصادر التمويل الذاتية والأجنبية الخارجية فى الأقطار العربية ، وكذلك فى ضخامة مشكلة التمويل . فالأقطار الفقيرة تشهد أزمة تمويل ، ويرتفع فيها وزن التمويل الأجنبى ، بينما فى الأقطار الغنية يرتفع وزن التمويل الذاتى كما تزداد قيمة الدعم الذى تقدمه الحكومة .

٧ - هناك سمة عامة فى أغلب الأقطار العربية تتمثل فى أن هناك مشكلة تعبئة المتطوعين ، خاصة الشباب منهم ، إلا أن المنظمات ذات السمة الإسلامية (أو المسيحية) قد بدت أكثر فاعلية فى مواجهة هذه المشكلة .



## الفصل الثانى

# القطاع الأهلى وميادين عمل الجمعيات الأهلية

---

يهدف هذا الفصل إلى إبراز كيفية تقسيم وتصنيف منظمات هذا القطاع فى الأقطار العربية، ومناقشة التنوع فى وظائف المنظمات وأنماطها، والجماعات الاساسية المستفيدة من Main Target Groups وبالتالى انعكاسات القطاع ككل على المجتمع. ومن خلال مناقشة هذه النقاط، تحرص الدراسة على أمرين:

أولهما: إبراز الاتجاهات المهمة المشتركة التى تنسم بها الجمعيات الأهلية فى الأقطار العربية، باعتبار أن المنطقة يجمعها تاريخ واحد مشترك وثقافة مشتركة ومشكلات وتحديات متقاربة.

ثانيهما: إلقاء الضوء على مدى التنوع بين هذه الأقطار فى أنشطة هذا القطاع ووظائف وأنماط المنظمات التى يضمها.

## أولاً: القطاع الأهلى الرسمى وغير الرسمى

يمكن أن يقسم هذا القطاع إلى شقين رسمى وغير رسمى، الأول هو الذى نركز عليه فى الدراسة (دون إغفال الثانى) ويصطلح على أسمه من الناحية القانونية والفعالية " بالجمعيات والمؤسسات " يضم القطاع الرسمى كل المنظمات الأهلية، التى تطلب تسجيلها رسمياً وفقاً لقواعد القانون فى كل قطر. ومن المهم أن نؤكد على أن التشريعات العربية وهى تتعامل مع هذه المنظمات لا تميز بداخلها بين منظمات غير حكومية وجمعيات تطوعية

ومؤسسات خاصة للخدمة العامة Private Institutions For Public Services ومنظمات خيرية ، وغيرها ، وإنما تتعامل التشريعات معها جميعا كحرمة واحدة ، رغم وجود تمايزات فعلية فيما بينها . وبهذا يمكن القول أن القطاع الأهلي الرسمي (القطاع الثالث) في الأقطار العربية ، هو ذلك القطاع الذي يضم مبادرات شعبية ، مصدرها المجتمع ، تبغى تأسيس منظمات ، لا تهدف الى الربح . وقد تضيق وظائف هذه المنظمات لتقتصر على أعضائها فتصبح مغلقة Closed Organizations ، أو قد تتسع وظائفها لتشمل فئات معينة (المعاقين أو المسنين) ، أو المجتمع ككل (مؤسسات الرعاية الاجتماعية مثلا) . وهنا ينبغي التنبيه الى أمرين :

١ - بعض التشريعات العربية التي تحدد المكانة القانونية لمنظمات هذا القطاع تسمح بتسجيل الروابط والجماعات المهنية ضمن الجمعيات الأهلية . وأوضح مثال لذلك تشريعات البحرين والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة . بينما في تشريعات أخرى يحظر القانون تسجيل هذه الروابط والجماعات المهنية ضمن الجمعيات الأهلية ، وأبرز نموذج حالة مصر . في هذه الحالة الأخيرة تنوافر نظم قانونية مستقلة تحدد المكانة القانونية للجماعات المهنية ، وبالتالي فإن مصر تنوافر بها نقابات مهنية (أو جماعات مهنية) تصل الى ٢٢ منظمة تضم حوالى ثلاثة ملايين عضو . من أمثلتها نقابات الاطباء والمهندسين والمحامين والتجاريين والزراعيين ... الخ . وبالتالي فإن الدراسة تستبعد هذه النقابات المهنية إذا كانت تخضع لقوانين مستقلة وعلاقة مختلفة مع الدولة ومع المجتمع . وإن كان ذلك لا ينفي أنها أيضا منظمات لا تهدف الى الربح ، وتسعى لتحقيق مصالح أعضائها والدفاع عنها ، والبعض منها يلعب أدوارا مهمة اجتماعية وسياسية واقتصادية<sup>(٤٩)</sup> .

٢ - الأمر الثانى الذى نود التنبيه اليه هو أنه فى بعض الأقطار العربية - مثل اليمن والسودان- تشكل التعاونيات الاستهلاكية والزراعية والانتاجية قطاعا رسميا موازيا للجمعيات والمؤسسات . بينما فى أقطار أخرى مثل مصر وتونس ولبنان والاردن ، فإن هذا القطاع لاتصل أهميته إلى مرتبة تشكيله قطاعا موازيا للجمعيات الأهلية . يضاف إلى ذلك أن سمات التطوع وعدم السعى الى الربح ، وعدم توزيع مكافآت أو أرباح على أعضاء مجلس الادارة ، هى غير متوافرة فى الحالات الاخيرة ، مما يدخلها ضمن الحالات

### الحدية المتعارف عليها .

وهناك مجالات مختلفة لعمل الجمعيات الأهلية ، وهي قد تنشط في مجال واحد أو في عدة مجالات ، وهو الأمر المسموح به قانونا ، بشرط أن يسجل ذلك رسميا - ووفقا للقانون- في جهة الإدارة الممثلة للدولة (وزارة الشؤون الاجتماعية في أغلب الحالات) .

أما القطاع غير الرسمي - وهو الشق الثاني للقطاع الثالث - فهو يضم أيضا منظمات شعبية تطوعية تلتف حول أهداف اجتماعية أو اقتصادية أو دينية . إلا أن منظمات هذا القطاع غير مسجلة رسميا وفقا للتشريعات العربية التي تنظم عمل الجمعيات الأهلية ، وإنما هي "مبادرات شعبية تحتية" تعكس تقاليد وأعراف سائدة في بعض الأقطار ، ويصعب تحديد عدد أعضائها أو حصر انشطتها أو تفاعلاتها . وأهم نموذج لها نجده في السودان ، حيث توجد منظمات يطلق عليها منظمات شعبية Popular Organizations وهي تضم مجموعات من السكان الفقراء ومحدودي الدخل ، تجمعهم فوائد ومصالح مشتركة ، تتحقق من خلال المساعدة الذاتية . وفي أغلب الحالات تكون هذه المنظمات الشعبية ، صغيرة ومحدودة العدد ، وتنتشر في القرى والمدن الصغيرة ، وهي تلعب دورا فعالا في غياب برامج اجتماعية وخدمات موجهة من الدولة . تتميز أيضا هذه المنظمات - التي يمكن ان نطلق عليها بحق منظمات ذات جذور شعبية Grass Rootes Organizations - باندماجها في النسيج الاجتماعي للجماعة ، وعضويتها المفتوحة للجميع .

والأمر اللافت للاهتمام في هذه المنظمات الشعبية هو إدارتها من خلال لجان منتخبة أو مختارة من قبل الجماعة ، وهي لجان تضم الأفراد النشطين الملزمين بخدمة مجتمعاتهم . يلفت الاهتمام أيضا في هذه المنظمات الشعبية أن لها رسوم عضوية محدودة ، تتفق والمستوى الاقتصادي لأعضاء هذه المنظمات . وتشكل رسوم العضوية هذه ، الأساس في تمويل أنشطة المنظمات الشعبية ، والتي قد تكون في مجال نظافة البيئة أو المنطقة ، أو قد تكون خدمات تعليمية وصحية أولية ، أو مساعدة المحتاجين من أعضاء هذه المنظمات في فترات الأزمات ، ومن أمثلة المنظمات الشعبية في السودان ، منظمات الجيرة Neighbourhood Organizations والمنظمات القروية في المراكز الحضرية (وهي تضم مجموعة من أبناء القرية الواحدة الذين استقروا في المدينة بهدف العمل) (٥٠) .

إن ظاهرة المنظمات الشعبية غير الرسمية يوجد مقابل لها في كثير من الأقطار العربية ، إلا أنها في حالة مصر مثلاً ، يتطلب القانون تسجيلها وإشهارها رسمياً لكي تمارس نشاطها . ويوجد آلاف منها تعمل كروابط تضم أهل القرية الواحدة الذين نزحوا للعمل في القاهرة والمدن الكبرى . وتبدو هذه الظاهرة واضحة فيما تعلق بسكان الوجه القبلي Upper Egypt حيث تقوى الروابط فيما بينهم وتلعب التقاليد والأعراف السائدة في هذه المنطقة دورها في حرص أبناء كل قرية على تأسيس جمعيات Associations لدعم المساندة فيما بينهم (٥١) .

وأخيراً يمكن أن يضم الشق غير الرسمي في القطاع الثالث ، « الطرق الصوفية ، Sufi Orders في الأقطار العربية والتي تستقطب فئات كثيرة ومتنوعة من السكان ، ولها أهداف دينية واجتماعية . وسوف تتركز مناقشتنا للقطاع الثالث في الصفحات التالية على الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة، المسجلة وفقاً للقانون .

## ثانياً: أهداف الجمعيات والجماعات المستهدفة

تنشط الجمعيات الأهلية في الأقطار العربية إما لخدمة قطاع محدد (أعضاء المنظمة فقط أو فئات من السكان مثل المعاقين) ، أو لخدمة المجتمع ككل ومن يحتاج المساعدة أو الدعم (التركيز على مساعدة الفقراء أو الفئات الأقل حظاً Disadvantage People أو تقديم خدمات صحية ورعاية اجتماعية لكل من يستحقها) .. وقد تكون منظمات تتوجه نحو قضايا معينة وتدافع عنها مثل منظمات حقوق الإنسان ، ومنظمات البيئة ، والمرأة . ومن هنا يمكن القول إن الجمعيات يمكن أن تعمل في مجال أو أكثر من المجالات التالية : العمل الخيري ، فئات المعاقين ، والمسنين ، والاحداث والمشردين ، الطفولة والامومة ورعاية الأسرة ، مجال الثقافة والأدب والفنون والترفيه ، والمرأة ، والبيئة ، وحقوق الانسان ، والإغاثة ، والتنمية المحلية . وفيما يلي نناقش الاهداف الأساسية للمنظمات التي يضمها هذا القطاع ، وفقاً لوزنها في المجتمعات العربية ، والجماعات المستهدفة . وسوف نعتمد خلال هذا الطرح على نماذج مميزة من أنشطة هذه المنظمات .

١ - تشترك أغلب الأقطار العربية في الوزن الذي تحتله المنظمات

الأهلية العاملة من أجل تحقيق أهداف خيرية وبالتالي فإن إحدى الجماعات الأساسية المستهدفة هي الفقراء . والنتيجة السابقة هي محصلة طبيعية في ضوء ما ذكرناه من قبل عن الوازع الديني الذي أثر في نشأة وتطور القطاع الأهلي . والجدير بالذكر أن مصطلح الجمعيات الخيرية يستخدمه العامة<sup>١</sup> للتعبير عن كافة الجمعيات الأهلية ، وهو ما يشير إلى الارتباط - في الثقافة العربية - بين هذه المنظمات والأهداف الخيرية . ومن ناحية أخرى فإن السمة الدينية التي ترتبط بكثير من هذه المنظمات ، أدت إلى أن يكون العمل الخيري مجالاً حيويًا لها ، حتى وإن تبنت أهدافاً أخرى تعليمية واجتماعية واقتصادية.

ويقدم لنا الجدول التالي صورة حية لوزن المنظمات التي تستهدف مساعدة الفقراء (ماديا وعينيا) في إطار النزعة الخيرية .

### جدول رقم (٥) يوضح نسبة الجمعيات التي تستهدف مساعدة الفقراء

إلى إجمالي الجمعيات في بعض الأقطار العربية	القطر
النسبة المئوية للجمعيات التي تستهدف مساعدة الفقراء	
٤٥٪	لبنان
٣٧٫٦٪	الأردن
١٩٫٦٪	سوريا
٦٣٫٩٪	فلسطين
٣١٫٤٪	مصر
٩٫٨٪	تونس
٧٨٫٢٪	الكويت
٢٣٫٣٪	البحرين
٢٠٫٨٪	الإمارات
٤٢٫٦٪	اليمن

المصدر: (بيانات تجميعية من كل قطر)

\* تنسب هذه النسبة إلى ما يعرف بجمعيات الرعاية الاجتماعية والتي تشكل ٧٥٪ من إجمالي الجمعيات في مصر . بينما تنسب للجمعيات الخيرية إلى إجمالي الجمعيات في مصر تبلغ ٢٢٫٨٪ .

وإذا كان الجدول السابق يوضح وزن الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال مساعدات الفقراء والعمل الخيري ، فإنه من المهم التليق بإيجاز على بعض ما يتضمنه . ففي حالة لبنان التي يرتفع فيها جمعيات مساعدة الفقراء إلى ٤٥ ٪ من إجمالي المنظمات ، فقد ارتبطت هذه النسبة المرتفعة نسبيا بأحداث الحرب الأهلية والتدمير الذي تعرضت له . إذ أثرت هذه الأحداث على الفقراء الذين ازداد فقرهم نتيجة غياب مورد الرزق أو الهجرة أو تدمير المسكن . وقد أفرز ذلك نسبة عالية من المنظمات العاملة في هذا المجال (٥٢) أما في أقطار الخليج العربي التي يشكل فيها وزن هذا النوع من المنظمات ما يقرب من ٥٤٫٨ ٪ ، فإن المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص تشهد أعلى نسبة (٧٨٫٢ ٪) ، وهو ما يرتبط بطبيعة المنظمات في السعودية وارتباط نشاطها بالوزاع الديني والعمل الخيري من ناحية ، والمحددات القانونية والاجتماعية والسياسية على نشاط المنظمات الأهلية من ناحية أخرى (٥٣) .

يلاحظ أيضا من الجدول السابق ارتفاع وزن الجمعيات الخيرية التي تقدم مساعدات للسكان الفقراء ، في فلسطين ، إلى ٦٣٫٩ ٪ (٥٤) وهو ما يفسر بطبيعة الظروف السياسية الاستثنائية من جانب ، وتأثيرها على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسكان من جانب آخر (فقدان عائل الأسرة ، فقد العمل ، غياب الحد الأدنى لخدمات الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي) .

وفي حالة مصر التي يكاد يصل فيها هذا النمط من الجمعيات الى حوالي الثلث ، فإنها في الواقع أعلى من ذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن الجمعيات الدينية في الإحصاءات الرسمية تظهر ضمن فئة الجمعيات الثقافية والدينية ، وليس ضمن المساعدات الاجتماعية . ومن المعروف أن أحد نشاطات الجمعيات الدينية في مصر (الاسلامية والمسيحية) يتجه الى العمل الخيري .

وإذا كان الفقراء يمثلون جماعة أساسية مستهدفة من خلال العمل الخيري التقليدي ، فإن اقترابات أخرى غير تقليدية تستهدف نفس الشريحة في الأقطار العربية . ويعتمد هذا الاقتراب الحديث على توفير فرص تدريب وعمل لأفراد الأسر الفقيرة ، بعد تأهيلهم لهذا العمل وهو مايعنى توفير مصدر دخل ثابت لهم من ناحية ، والإسهام في التنمية من ناحية أخرى . وسوف

نشير إلى بعض الأمثلة التي تعكس هذا الاقتراب الحديث . ففي مصر حيث ترتفع نسبة عدد السكان تحت خط الفقر إلى ٢٣٪ ، وفي الريف إلى ٢٥٪ ، وحيث تقدر نسبة البطالة (عام ١٩٨٦) بحوالي ١٤٪ ، تتعاون الحكومة مع قطاع كبير من الجمعيات الأهلية في تنفيذ مشروع " الاسر المنتجة " وهذا المشروع اجتماعي له صبغة اقتصادية ، يهدف إلى استثمار جهود الأسرة بتحويل المنزل إلى وحدة انتاج تعيدها على زيادة الدخل ، واستيعاب العمالة المعطلة واستغلال خامات البيئة . ويتم تنفيذ المشروع من خلال آلاف الجمعيات المنتشرة في أنحاء الجمهورية والتي تسجل عضويتها في منظمة كبرى مركزية تسمى " الجمعية العامة للتدريب المهني والاسر المنتجة." وتقوم هذه المنظمة بإقراض المواطنين الذين تتوافر فيهم الشروط وتوفر لهم المعدات والخامات ورأس المال، ثم تقوم بتسويق منتجاتهم محليا وعالميا .

وقد تطور هذا المشروع بشكل لافت للاهتمام ، وحصل على معونات ضخمة من داخل مصر وخارجها ، بحيث أصبح عدد الاسر المستفيدة عام ١٩٩٠ أكثر من ربع مليون أسرة ، بعد أن كان عام ١٩٨٥ حوالي ٧٠٠١ أسرة فقط ، وتشير تصريحات المسؤولين إلى أن عدد الاسر المستفيدة عام ١٩٩٣ حوالي مليون أسرة<sup>(٥٥)</sup>.

النموذج الثاني من الاردن ، والذي يتشابه في جوانب متعددة مع النموذج المصري سابق الذكر ، وهو "المشروع الوطني لتطوير الحرف اليدوية والتقليدية ." ويشرف على تنفيذ هذا المشروع مؤسسة الملكة نور الحسين ، والتي انشئت عام ١٩٨٥ ، والهدف منه توفير فرص عمل لفئات المواطنين من ذوى الدخل المحدود ، مع إحياء الحرف اليدوية والتقليدية . وتقوم المؤسسة بتسويق منتجات هذا المشروع محليا وعالميا . وقد بلغ عدد المستفيدين من خدماته عام ١٩٩٢ حوالي ٢٠٠٠ شخص من بينهم ٧٤٠ سيدة ، في مختلف أنحاء الاردن<sup>(٥٦)</sup>.

النموذج الثالث من اليمن ، حيث تأسست الجمعية الاجتماعية للتنمية الاسرة عام ١٩٩٠ وتوجهت بشكل أساسى نحو الفقراء وسكان المنازل الصفيح . والمنظمة المذكورة لم تستهدف مساعدة الفقراء من خلال العمل الخيري التقليدي ، لكنها اعتمدت على انشاء مركزا للتأهيل والتدريب أسهمت في تمويل نشاطه منظمات دولية (مثل اوكسفام) . وهى تقوم بتنفيذ برامج تأهيلية وتدريبية لإعداد هذه الشريحة للعمل ، كما قامت بمساعدتهم على

الالتحاق بأعمال مختلفة تحتاجها سوق العمل (٥٧).  
والخلاصة أن الطبقات المحرومة أو المهمشة تمثل جماعة أساسية مستهدفة في الأقطار العربية، وأن هناك اقترابين اعتمدت عليهما الجمعيات الأهلية. الأول هو المساعدات الخيرية (النقدية والعينية)، والثاني هو توفير فرص العمل والتأهيل والتدريب لهذه الشرائح والذي له انعكاساته على عملية التنمية في النهاية.

٢ - يمثل المعاقون في الأقطار العربية إحدى الجماعات الأساسية المستهدفة. وإذا قارنا وزن الاهتمام بهذه الفئات أوائل عقد الثمانينيات، بالسنوات الأولى من هذا العقد نلاحظ اتجاها متصاعداً - من جانب المنظمات الأهلية - للعمل في هذا الميدان.

وإن كان ما سبق يمثل اتجاها عاماً، فإن عدد المنظمات التي تعمل في مجال الإعاقة يختلف من قطر عربي إلى آخر. ويقدم لنا الجدول المقارن التالي وزن هذه النوعية من المنظمات بالمقارنة بإجمالي حجم القطاع:

### جدول رقم (٦) يوضح وزن المنظمات النشطة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين

النسبة المئوية للمنظمات العاملة في الإعاقة	القطر
٨١٩٪	فلسطين (الضفة الغربية وغزة)
٦٥٪	الأردن
٦٪	لبنان
١١٪	مصر
٢٦٪	اليمن
٢١٧٪	المغرب

يتضح من الجدول السابق أن هناك اختلافاً في وزن هذا النشاط من قطر إلى آخر. وترتفع نسبة المنظمات العاملة في الإعاقة في حالة فلسطين وهي نتيجة طبيعية في ضوء الظروف السياسية الاستثنائية التي تعيشها من



فترة طويلة ، مما أسفر عن ارتفاع نسبة المعاقين في المجتمع . ونتيجة لغياب رعاية الدولة لهذه الفئة نشأت سلسلة من المنظمات الأهلية النشطة في هذا المجال ، وحصلت على دعم اقليمي ودولي لنشاطها . يجذب الانتباه أيضا في نفس الجدول انخفاض نسبة هذه المنظمات في مصر ، فهي لا تزيد على ١٥٠ جمعية أهلية (بنسبة ١٠٪ من الاجمالي فقط) ويفسر ذلك باحتياج هذه النوعية من النشاط لتمويل ضخم ، لتوفير الامكانيات البشرية والمادية للعمل مع المعاقين .

ويمكن أن نسوق بعض الأمثلة والنماذج لنشاط هذه المنظمات في بعض الأقطار العربية . المثال الأول من لبنان التي شهدت دمارا وحروب أهلية لفترة طويلة ، وانعكس ذلك على تأسيس منظمات أهلية تتعامل مع مشكلة الإعاقة . من بين هذه النماذج التي ولدت في الحرب «مؤسسة عامل» التي انشئت عام ١٩٨٠ ، على يد مجموعة من الأطباء وأساتذة الجامعات والصحفيين وأخصائيي الخدمة الاجتماعية ، الذين رفعوا شعار " معا من أجل الوطن والمواطن " . وقد قامت "مؤسسة عامل" بإنشاء ٢٧ مركزا ينشط في المجالات الصحية والاجتماعية والمهنية والتربوية ، إلا أن أبرز انجازاتها يتمثل في مجال المعاقين . ففي ظل ارتفاع أعداد الجرحى والمعاقين قامت المؤسسة بإيفاد مايقرب من ٢٠٠ معاق إلى الخارج ، والذين تستدعي حالتهم ذلك . وساعدها في تحقيق هذه المهمة بعض الحكومات الغربية والمنظمات الدولية غير الحكومية ، مثل اللجنة العربية الامريكية لمচারية التمييز في الولايات المتحدة الامريكية، (٥٨) . وخلال الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٩٠ قامت مؤسسة " عامل " بمعالجة معاقين وتركيب أطراف صناعية الى مايقرب من ٢٠٠٠ حالة ، ويتمويل مليوني دولار (٥٩) .

النموذج الثاني من السودان حيث يرتفع عدد المعاقين (٢ مليون و ٣٠٠ ألف مواطن عام ١٩٨٣) ، وأسهمت الاوضاع الداخلية في تضخم هذه المشكلة ، فوجدت أشكال تقليدية وغير تقليدية لمواجهة المشكلة . وتتمثل هذه الوسائل التقليدية في المساعدة من خلال المنظمات الخيرية والمنظمات الشعبية غير الرسمية مثل جمعيات الجيرة Neighbourhood Organizations إلا أن السنوات الأخيرة شهدت نمو مجموعة من المنظمات الأهلية التي تقوم بتأهيل المعاقين ، من خلال اتحادات تضم الاشخاص المعاقين انفسهم . هذه الاتحادات محلية على مستوى القرى والمدن، تجمعها

مظلة وطنية ، تقوم بدور شبكة اتصالية للتعرف على احتياجاتهم ومشكلاتهم ثم تنفيذ برامج خاصة لتأهيلهم<sup>(٦٠)</sup>. وهذا النموذج متميز قد لا نجد له ما يماثله في الأقطار العربية، فهو قائم على شبكة اتصالية وطنية بين المعاقين من جانب ، ومنظمات تطوعية خاصة تقوم بالتأهيل من جانب آخر.

٣ - منظمات أهلية تعمل في مجال الخدمات (الصحية والتعليمية) وتستهدف توفير الاحتياجات الأساسية . وتسعى هذه المنظمات نحو توفير خدمات صحية وتعليمية للمجتمعات المحلية ، وهي بهذا تستكمل الثغرات في أداء السياسات العامة للدولة . وقد شهد هذا النوع من المنظمات نموا متسارعا في بعض الأقطار العربية إما لصنف خدمات الدولة (فلسطين ، ولبنان) ، أو بسبب اتساع دائرة الفقر ومحدودية القدرة على الاقتراب من الخدمات المتاحة (مصر والاردن واليمن) . وتبدو حالة مصر مثالا مميزا حيث تحولت الخدمات الصحية من المجانية إلى خدمات مقابل أجر وذلك في ضوء التحول إلى القطاع الخاص Privatization ، وفي الوقت نفسه ترتفع أسعار الخدمات الصحية ، مما دفع بقطاع كبير من الجمعيات الأهلية إلى تقديم الخدمة الأولية . ويلاحظ أن أغلب هذه المنظمات ذات سمة إسلامية ومسيحية ، كما يلاحظ أن المؤسسات الدينية ذاتها (المساجد) قد توسعت كثيرا في هذا الدور . ويقدر عدد المساجد التي أسست مراكز صحية ملحقة بها ، بحوالي ثلاثة الاف ، يعمل بها أطباء متطوعون جزءا من الوقت أو باجور رمزية . ولا تتوافر بيانات حول عدد المنظمات الأهلية العاملة في هذا المجال تحديدا ، وذلك بسبب انخراط هذه المنظمات في أكثر من نشاط . إلا أن هناك تقديرات لعدد المستفيدين من الخدمات الصحية هذه عام ١٩٧٩ بحوالي ٥٤ مليون شخص ، ارتفع خلال عشر سنوات ليصل الى أكثر من عشرة ملايين<sup>(٦١)</sup> كما أشارت بيانات المسح الصحي (عام ١٩٩٤) في مصر إلى أن حوالي ١٣٪ من المتفعين بالخدمات الصحية يحصلون عليها من الجمعيات الأهلية.

ويقدر عدد مراكز الخدمات الصحية والتغذية في الأردن ، والتابعة للمنظمات الأهلية بحوالي ١٠١ مركز عام ١٩٩١ ، يستفيد منه ما يقرب من ١٧٦ ألف مواطن<sup>(٦٢)</sup>. وفي فلسطين تعتبر الخدمات الصحية من أبرز أنشطة الجمعيات ويلاحظ أنها تشكل أحد مجالات اهتمام المنظمات الأهلية ، إلى جانب الخدمات التعليمية ، وتوفير الغذاء وتأمين المسكن . كما أن خدمات

التثقيف الصحي تمارس أيضا من خلال هذه المنظمات ، حتى انه تكاد لا تخلو مدينة أو قرية أو مخيم من هذه المنظمات (متعددة الاغراض) والتي تقدم الخدمة الصحية (٦٣).

نشير أيضا إلى برنامج توزيع الدواء للمرضى المزمنين والفقراء ، فترة الحرب الأهلية في لبنان ، والذي قامت به جمعية الشبان المسيحية ، واستفاد منه ٢٢ ألف مواطن . إذ أدت الحرب إلى انقطاع استيراد الدواء في لبنان ، كما أن المنح المقدمة من بعض الدول والشركات العالمية الكبرى لم تتمكن من مواجهة الاحتياجات المطلوبة . وبالتالي قامت المنظمة المذكورة بالتعاون مع كافة المراكز الصحية في إعداد قوائم للأدوية المطلوبة لسد حاجة المرضى ، كما قامت بتمويل استيراد دواء قيمته ٦ ملايين دولار في عام ١٩٩٠ ، وتوزيعه على مختلف المراكز الصحية وفقا لواقع احتياجات السكان في كل منطقة (٦٤).

أما الخدمات التعليمية فهي تتجه إلى شريحتين من السكان ، أولاها الاميون حيث تتوافر برامج لمكافحة الأمية بين الكبار . وثانيتهما للاطفال من خلال إنشاء دور الحضانه ورياض الاطفال . وفي بعض الأقطار (مثل الاردن ولبنان) تخصص قروض ومنح دراسية لطلاب التعليم العالي ، وقد استفاد منها عام ١٩٩١ في الاردن ١٨٠٠ طالب ، كما استفاد من هذه المنح في لبنان خلال فترة الحرب ١٢ الف طالب (٦٥) . وفي الحالة الأخيرة قامت مؤسسة واحدة - هي "الحريرى" - بتمويل تعليم هؤلاء الطلاب في تخصصات جامعية ، خلال الفترة من ١٩٨٣ حتى عام ١٩٩٢ (٦٦).

٤ - منظمات أهلية تنشط في قطاع المرأة ، وهي نوعان أولهما تعمل في مجال الدفاع عن حقوق المرأة وهناك نماذج عديدة لها في تونس والمغرب ومصر والأردن ولبنان . وثانيهما - وهي الاكثر انتشارا في الأقطار العربية - منظمات تستهدف دمج المرأة في عملية التنمية وتوفير فرص للمشاركة لها .

ويتفاوت حجم المنظمات التي تهتم بالمرأة من قطر إلى اخر ، فهي تصل إلى ١٩ جمعية أهلية في المغرب (١٢ ٪ من الاجمالي) بينما لا تزيد على اثنين فقط في تونس (٩ . ٠ ٪) ، ولا يزيد عددها على ٢٢ جمعية في

مصر<sup>(٦٧)</sup>. ويلاحظ في حالة بعض أقطار الخليج العربي زيادة وزن الجمعيات التي تهتم بشئون المرأة ، خاصة من زاوية التنمية وإدماجها في المجتمع . مثال ذلك سلطنة عمان حيث يصل إجمالي عدد الجمعيات إلى ١٦ ، من بينها ١٣ تعنى بالمرأة ، بينما هي في البحرين سبع جمعيات (١٠٦٪ من الإجمالي)<sup>(٦٨)</sup>. وفي المملكة العربية السعودية تمثل الجمعيات النسائية نسبة ٢١٫٨٪ من إجمالي الجمعيات ، حيث تعتبر المرأة عنصرا نشطا في العمل الاجتماعي عامة ، سواء على مستوى قيادة الجمعيات أو على مستوى المتفاعلين بخدماتها .

وفي إشارتنا لبعض النماذج المميزة لنشاط المنظمات المعنية بشئون المرأة ، يمكن أن نتناول منظمة " نادى صاحبات الأعمال والمهن " في الأردن الذي تأسس عام ١٩٧٦ ، فهو يجمع بين الدفاع عن حقوق المرأة وبين إدماجها في عملية التنمية . الهدف من هذه المنظمة - المسجلة وفقا لقانون الجمعيات - هو تعريف المرأة بحقوقها وواجباتها المقررة لها بموجب التشريعات ونشر الوعي والثقافة القانونية ، ومتابعة قضايا المرأة أمام المحاكم . وفي سبيل ذلك تعتمد المنظمة على عدد من الأدوات من أهمها عقد الندوات وإعداد دليل شامل لتشريعات المرأة ، كما تعتمد على العمل الميداني وسط البيئة الاجتماعية المستفيدة<sup>(٦٩)</sup> .

٥ - هناك تميز في بعض أقطار الخليج العربي في نمطين من المنظمات الأهلية والتي لها في المنطقة وزن كبير نسبيا ، وهما : المنظمات التي تمثل روابط أو جماعات مهنية ، والمنظمات المعنية بشئون العمالة الأجنبية التي تعيش في أقطار الخليج . ففي دولة الامارات العربية المتحدة تصل نسبة الجمعيات المهنية إلى الإجمالي ٤٢٫٢٪ ، وفي البحرين ٣٨٫٩٪ ، وفي الكويت ٥٥٫٢٪<sup>(٧٠)</sup>. اما المنظمات الخاصة بالجاليات الاجنبية والتي تبرز في شكل نواد ثقافية واجتماعية وجمعيات ، فإن نسبتها في الإمارات ١٧٫٩٪ وفي البحرين ١٠٫٦٪ ، وهو ما يعكس تأثير التكوين السكاني على تشكيل الجمعيات الأهلية<sup>(٧١)</sup> .

٦ - ويمكن أن نسجل ضمن الاتجاهات العامة لأهداف ومجالات عمل الجمعيات الأهلية ، السمة الدينية التي ترتبط بها في عدد كبير من الأقطار

العربية . وهناك عدة معايير للتعرف على ذلك منها أسم المنظمة (مثال الجمعية الخيرية الاسلامية ، أو الارثوذكسية أو المارونية ... الخ) ، وانخراطها في التعليم الدينى وغرس العقيدة والدعوة الدينية ، وإن كان ذلك لا ينفى نشاطها فى مجالات أخرى (مساعدات ، صحة ، طفولة) . وهذه الظاهرة واضحة للغاية فى مصر ، وأقطار الخليج العربى ، ولبنان . ففي مصر مثلا التى تتوافر عنها دراسات فى هذا الموضوع تبلغ نسبة الجمعيات ذات السمة الاسلامية الى الاجمالى عام ١٩٩١ ، حوالى ٣٥ ٪ والمنتظمات المسيحية ٩ ٪ من الاجمالى (٧٢) . والأهم من هذه التقديرات الاحصائية هو الفاعلية الشديدة التى تتسم بها هذه المنظمات على مستوى عملية تدبير الموارد Fund Raising وتعبئة المتطوعين ، أو على مستوى اداء الخدمات .

٧ - هناك تصاعد فى نمطين من المنظمات الأهلية ، أولهما المنظمات العاملة فى مجال البيئة ، وثانيهما منظمات حقوق الإنسان . هذا التصاعد فى أهمية هذين النمطين نلمسه على مستوى نوع حجم هذه المنظمات ، وعلى مستوى الفاعلية والدور الذى تلعبه ، بحيث أصبحت تمثل جماعات ضابغة على صانع القرار ومؤثرة فى الرأى العام . وهذا لاينفى أن وزنها مازال محدودا مقارنة بالمنظمات الاخرى ، أو أنها غائبة عن بعض الأقطار بسبب اعتبارات قانونية وسياسية .

وأخيرا فإن هناك سمة عامة ترتبط بتوزيع الجمعيات أو المنظمات الأهلية على مستوى كل قطر ، تتمثل هذه السمة فى عدم توازن التوزيع الجغرافى لهذه المنظمات ، فهى تميل دائما الى التركز فى العاصمة والمدن ، وتنخفض فى القرى والبادى رغم الإحتياج الأكبر لها . ويعكس ذلك العلاقة الطردية بينها وبين المستوى الثقافى والاجتماعى ، وربما يفسر ذلك ارتباط نشأتها ، بالمثقفين والمهنيين والطبقة المتوسطة العليا عامة والتى تتركز فى العواصم والمدن الكبرى . ويعتبر هذا الخلل فى توزيع أنشطة المنظمات الأهلية ، نقطة ضعف أساسية فى أداء هذه المنظمات، إذ أنه يعنى قصور شمول تغطية المجتمع والتوجه نحو مناطق وأفراد قد لا يكونون بنفس حاجة أفراد المناطق الريفية والناحية . وهذه الظاهرة واضحة فى حالة بعض أقطار الخليج العربى (للسعودية والامارات العربية المتحدة) ، وفى حالة مصر

(حيث تتركز في القاهرة والاسكندرية نسبة ٣٣,٧٪ من اجمالي المنظمات) وفي حالة الاردن (٤٩,٩٪ في عمان)، ثم في اغلب الأقطار العربية الاخرى .

### ثالثا : التمايز بين الأقطار العربية وفقا للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

على الرغم من توافر اتجاهات عامة مشتركة في الأقطار العربية تميز ملامح المنظمات الأهلية (مجالات النشاط، الأهداف، الجماعات المستهدفة... الخ)، إلا أنه من المهم تحليل أوجه التمايز القائمة بين هذه المنظمات في علاقتها بالمشورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والسؤال الذي نسعى للإجابة عنه هنا، هو: ما العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وطبيعة النظم السياسية من جانب، وبين أنماط ومجالات نشاط المنظمات الأهلية من جانب آخر ؟

#### أ - تأثير المتغير الخاص بطبيعة النظام السياسي

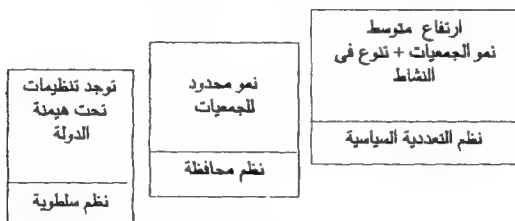
في مجموعة الأقطار العربية التي تشهد عملية تحول ديمقراطي (Democratization) مثل مصر ولبنان والأردن وتونس والجزائر (قبل فرض قيود على نشاط الاسلاميين) والمغرب واليمن، فإن اتجاه نمو الجمعيات الأهلية أكبر من النظم السياسية الأخرى. كما أن هناك هامشا من الحريات لممارسة النشاط أوسع من النظم الأخرى التقليدية المحافظة، وبالتالي تتنوع المنظمات وتنشط في مجالات لا نجدتها في الأقطار الأخرى. وأوضح مثال على ذلك منظمات حقوق الانسان في الأقطار التي تشهد تحولا ديمقراطيا، ومنظمات الدفاع عن حرية المرأة، وكذلك نمط آخر من المنظمات يمكن أن نطلق عليه منظمات "تنويرية". والأخيرة تقوم بدور ثقافي تنويري في المجتمع، وتسعى باشكال غير مباشرة إلى الحد من هيمنة الحركة الاسلامية الأصولية، سواء سياسيا أو اجتماعيا وهي تبني أفكار علمانية وتنادى باحترام الحريات. النموذج لها في مصر جمعية النداء الجديدة وجمعية المرأة الجديدة وجمعية التنوير.

في النظم السياسية المحافظة (أقطار الخليج العربي)، ينخفض حجم

الجمعيات ، وتكاد تختفى بعض أنماط هذه المنظمات مثل منظمات حقوق الإنسان ، وكذلك ما يعرف بأسم المنظمات الدفاعية Advocacy Organizations ، كما يتجه جانب كبير من أنشطة المنظمات نحو العمل الخيري الذي يرتبط بالوازع الديني ( حالة السعودية ، والكويت ، والبحرين والامارات ) إذ تتراوح نسبة هذا النمط من المنظمات بين ٨ر٣٠٪ ( الامارات ) و ٧٨ر٢٪ ( الكويت ) .

وفي مجموعة ثالثة من النظم السياسية العربية حيث تسود نظم ذات طبيعة سلطوية شعبية ( أو تعبوية ) ، فإن الدولة المهيمنة لا تسمح بتأسيس منظمات أهلية تعكس مبادرات المواطنين ، لكنها تؤسس لجنا شعبية ( حالة ليبيا ) تكون امتدادا للدولة ، أو تؤسس اتحادات ( حالة العراق ) تهيمن عليها الدولة .

ويوضح الشكل التالي العلاقة بين طبيعة النظم السياسية والمنظمات الأهلية:



## ب - تأثير تصاعد الحركة الإسلامية في بعض الأقطار العربية

من الأهمية بمكان - ونحن نتناول الأبعاد السياسية وانعكاساتها على المنظمات الأهلية الإشارة الى تنامي الحركة الإسلامية الأصولية في المنطقة العربية وانعكاساتها على هذه المنظمات. فقد شهدت السنوات الخمس الأخيرة ، على وجه الخصوص ، تصاعدا في الوزن السياسي للحركة الإسلامية اتخذ اشكالا مختلفة في الأقطار العربية خرجت على التيار التقليدي

الذى تمثله تاريخيا جماعة الإخوان المسلمين . فقد ظهر إلى جانبها تيار راديكالى تمثل فى " جماعات العنف " التى تتبنى منظورا مغايرا كليا على الصعيدين الفكرى والحركى ، ومن ثم ترفض التعامل مع السلطة القائمة وتسعى الى تحقيق التغيير من خلال العنف . كما ظهر أيضا ما يسمى " بالحركات الاسلامية الجديدة " انثى برزت تدريجيا فى السودان وتونس ثم مصر والجزائر . وهى حركات تنتم بالطابع التطورى التدرجى ، الذى انشق عن المجرى العام للتيار الذى تمثله جماعة الاخوان المسلمين ( كما هو الحال فى السودان وتونس ) أو كنتاج لتطوير توجهات حزب اشتراكى ( فى مصر ) أو كإنتلاف بين تيارات اسلامية عدة ( فى الجزائر ) .

إن هذا التصاعد فى وزن الحركة الاسلامية فى المنطقة العربية ، على وجه العموم ، يطرح تساؤلات عديدة تتعلق بالعلاقة بينها وبين المنظمات الأهلية أو الجمعيات . وفى هذا السياق من المهم إيداء بعض الملاحظات المهمة التى تلقى الضوء على هذا الموضوع :

١ - منذ ميلاد الجمعيات الأهلية فى الأقطار العربية فى القرن التاسع عشر ، ارتبطت النشأة الأولى لعند كبير منها بالسمة الدينية الاسلامية والمسيحية أيضا . وهو أمر طبيعى شهده مسار تطور هذه المنظمات فى الدول الغربية ، باعتبار أن الدين يشجع على العطاء ويحفز العمل الخيرى .

٢ - تشهد جميع الأقطار العربية ، سواء تلك التى تتصاعد فيها الحركة الاسلامية أو غيرها ، قطاع كبير من الجمعيات الأهلية التى لها توجه إسلامى واضح . وهذه المنظمات تتمتع بقدرات كبيرة فى تعبئة المتطوعين والأموال ، لدعم الاهداف التى تسعى اليها والشرائح السكانية التى تقدم لها خدماتها . وهى ملاحظة تنطبق على أقطار الخليج العربى كما تنطبق على منطقة وادى النيل ( مصر والسودان خاصة ) وأقطار المشرق العربى والمغرب العربى . بمعنى أن هذا الملمح الدينى للنشاط جانب من القطاع الثالث ، هو ملمح مشترك فى المنطقة العربية ككل .

٣ - هناك جمعيات عديدة فى الأقطار العربية كانت ولا تزال تعبر عن بعض الحركات الاسلامية الإصلاحية ، وهو أمر واقع فى بعض أقطار الخليج العربى وفى مصر وتونس والجزائر والاردن . وعلى سبيل المثال فإن الحركة الاسلامية التونسية التى بدأت فى أوائل السبعينيات ، انبثقت من جمعية حفظ القرآن ، وهى نمط من المنظمات الأهلية واسع الانتشار



فى بعض الأقطار العربية . وقد انتظمت هذه السلسلة من جمعيات تحفيظ القرآن فى تونس فى إطار " حركة الاتجاه الاسلامى " منذ بداية الثمانينيات ، وغيرت أسمها عام ١٩٨٨ الى حركة النهضة . وقد أدت أحداث الجزائر فى يونيه ١٩٩٠ ( حصول الجبهة الاسلامية للانتفاذ على الاغلبية فى الانتخابات البلدية ) الى دخول النظام فى مواجهة مع الحركة .

٤ - إن محاولة تحقيق أهداف سياسية للحركة الاسلامية من خلال المنظمات الأهلية ، هو أمر واقع فى بعض الأقطار العربية التى لا تتمتع فيها الحركة الاسلامية بشرعية تأسيس أحزاب سياسية . وبالتالي فإنه فى حالة مصر على سبيل المثال ، فإن العديد من الجمعيات الأهلية تتمتع بدعم وتمويل أعضاء جماعة الاخوان المسلمين كما أن أغلب الخدمات الصحية التى تقدمها الاف المساجد فى مصر ، من خلال المستوصفات الملحقة بها ، تدار من خلال أطباء متطوعين ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين . ولاشك أنه من خلال هذا العمل التطوعى الذى يركز على خدمات الصحة والرعاية الاجتماعية للفقراء ، هو نجاح للحركة الاسلامية فى المجال الاجتماعى ، يكمل أو يمهّد نجاحها السياسى على المدى الطويل . وفى السودان ، لعبت مثل هذه التنظيمات دورا فى تعبئة فئات عديدة من المتعلمين والمهنيين والطبقة الوسطى عامة لتأييد الحركة الاسلامية السودانية ، إذ أنها نجحت فى أن تكون قواعد تنظيمية تمتد إلى الجماهير وتخطبها . ولأن الحركة الاسلامية السودانية المهيمنة على الحكم منذ عام ١٩٨٩ ، كان محورها قضية " الهوية " فإنه من الطبيعى أن يكون الاسلام هو إطار هذه القضية ، ومن الطبيعى أيضا أن تكون المنظمات الأهلية ذات السمة الإسلامية هى إحدى أدوات تعبئة ومخاطبة الجماهير .

٥ - تنقسم المنظمات الأهلية ذات السمة الإسلامية (الجمعيات الاسلامية) بدرجة عالية من الفاعلية لايمكن إنكارها ، ويعود ذلك إلى قدراتها على مواجهة مشكلتين أساسيتين تمثلان تحديا أمام هذه المنظمات على وجه العموم ، وهما : مشكلة التمويل ، ومشكلة المتطوعين . فأغلب تمويل هذه المنظمات الإسلامية يأتي من أموال الزكاة والصدقات والهبات ، كما يأتي فى جانب آخر من مؤسسات التمويل والمصارف الإسلامية ، أو من

بعض رجال الأعمال المؤيدين للحركة الإسلامية. أما مشكلة المتطوعين فهي غير قائمة بالنسبة لهذا النمط من المنظمات ، باعتبار أن التطوع بجزء من الوقت أو الجهد هو أيضا نوع من " الزكاة " و " الصدقة " لدى قطاع من المسلمين ، المؤيدين للتوجهات الإسلامية . ولأن الدين هو مكون أساسي في ثقافة المجتمعات العربية ، فإن الاستناد على مبادئ الإسلام يؤدي إلى نجاح هذا النمط من المنظمات في عملية تعبئة المتطوعين . وبالإضافة إلى ما سبق فإن أغلب الجمعيات الأهلية الإسلامية ، تتمتع بقدرات تنظيمية عالية باعتبار أن لها خبرة تاريخية طويلة كما أن القائمين عليها من المهنيين والمتعلمين والشرايح العليا في الطبقة المتوسطة .

والخلاصة أن هناك تفاعلا ملحوظا بين الحركة الإسلامية في أغلب الأقطار العربية ، وبين الجمعيات الأهلية ، حيث تمثل الأخيرة قناة اتصال مع القاعدة العريضة من المجتمع وحيث تقوم بتلبية الاحتياجات الأساسية لها من خلال نظم مساعدة الفقراء وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية . ويرتفع وزن هذه الخدمات في حالة عدم إمكانية الدولة الوفاء بها مجانا (مثل حالة مصر) . وفي هذه الحالات تصبح المنظمات الإسلامية التطوعية الخاصة مصدرا لتقديم نظام ضمان اجتماعي بديل لما تقدمه الدولة . وفي حالات أخرى تقوم هذه المنظمات بدور سياسي اجتماعي في نفس الوقت (حالة تونس والسودان) لتعبئة المؤيدين للحركة الإسلامية ، أو لتهيئة المناخ للانتقال من مرحلة العمل الاجتماعي إلى العمل السياسي .

### ح - تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

يمكن تصنيف الأقطار العربية وفقا لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي إلى أربع مجموعات : الأولى أقطار الخليج العربي المنتجة للنفط ، والثانية أقطار شبه منتجة للبترول (لعراق والجزائر) والثالثة مجموعة أقطار ذات اقتصاد متنوع (مصر، سوريا ، الأردن ، لبنان ، فلسطين ، المغرب ، تونس) وتتراوح نسبة السكان تحت خط الفقر فيها بين ١٤ ٪ في حدها الأدنى (حالة الأردن) و ٤٨ ٪ في حدها الأقصى (حالة المغرب) . أما المجموعة الرابعة فهي أقطار ضعيفة اقتصاديا وفقيرة الموارد ، وهي أكثر أقطار المنطقة انخفاضا في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي وترتفع

فيها نسبة السكان تحت خط الفقر (الصومال ، السودان ، جيبوتى ، اليمن ، موريتانيا). وإذا أخذنا فى الاعتبار السمات الاقتصادية والاجتماعية للسكان دون إغفال تأثير المتغير السياسى ، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

١ - فى أقطار المجموعة الأولى ، فإن عدد ومتوسط نمو الجمعيات الأهلية محدود . فالدولة تقدم كل أوجه الرعاية الاجتماعية والصحية للمواطن ، وبالتالي فإن هذه المنظمات نادرا ما تقدم خدمات صحية وإن قدمت فإن مجالها محدود للغاية ، خاصة اذا ما قارنا ذلك الوضع بحالة مصر أو الاردن أو المغرب حيث ينشط قطاع كبير من هذه المنظمات فى مجال تقديم خدمات صحية ورعاية اجتماعية . يغلب على المنظمات فى هذه الأقطار - بالإضافة الى العمل الخيرى - النشاط فى مجالات المعاقين والطفولة وتعليم المرأة ، وكذلك النوادى الثقافية والروابط التى تمثل الجماعات المهنية والفئات السكانية التى يجمعها أصول عرقية واحدة، (بسبب هجرة العمالة من جنوب شرق آسيا الى هذه المنطقة) .

٢ - فى المجموعة الثالثة من الأقطار العربية ، يبرز نشاط الجمعيات الأهلية فى مواجهة مشكلات الفقر سواء بأساليب تقليدية (عمل خيرى) أو غير تقليدية (تدريب وتأهيل والاسهام فى خلق فرص عمل). ونظرا لأن بعض أقطار هذه المجموعة تواجه مشكلة الزيادة السكانية ويرتفع فيها معدل نمو السكان ، فإن هذه الأقطار تتميز بوجود منظمات تسهم فى تنظيم الاسرة وتقدم الخدمات المرتبطة بذلك (مصر ، الاردن ، تونس ، المغرب) . كذلك فإنه نظرا للسياسات الاقتصادية التى تتبناها هذه الأقطار ، والمعروفة باسم سياسات الإصلاح الاقتصادى ، فإننا نلاحظ قطاعا آخر من المنظمات الأهلية ينشط فى مجال مواجهة المشكلات التى تترتب على هذه السياسات ، خاصة بالنسبة لفئات هامشية . ففى هذه المجموعة من الأقطار توجد منظمات تسعى إلى تحويل الأسر الفقيرة الى أسر منتجة من خلال تدريبها وتأهيلها على حرف معينة ، كما توجد منظمات أخرى تهدف إلى توسيع فرص العمالة من خلال برامج المشروعات الصغيرة . وهناك منظمات أخرى تهتم بظاهرة عمالة الاطفال وظاهرة أطفال الشوارع ، ومشكلات الفقر فى المناطق السكنية العشوائية . وهى كلها أنماط من النشاط غير واردة فى حالة المجموعة الأولى من الأقطار الغنية . يضاف إلى ذلك إهتمام قطاع آخر من المنظمات بتقديم خدمات

صحية مجانية أو بأجور رمزية الى الفقراء والطبقة المتوسطة الدنيا ، وهو الأمر الناتج عن ضغط الإنفاق الحكومى وإرتفاع أسعار هذه الخدمات ، وغياب نظام شامل للتأمين الصحى .

٣ - فى أقطار المجموعة الرابعة واللى تعاني من انخفاض أكبر فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى وزيادة نسبة السكان تحت خط الفقر ينخفض عدد المنظمات الأهلية ، فى هذه الأقطار مقارنة بحجم السكان واحتياجاتهم ، وتصبح مشكلة التمويل محددا رئيسيا لنشاط هذه المنظمات ، ويتجه ما هو قائم منها نحو الاعتماد على التمويل الأجنبى كمصدر أساسى للتمويل ، كما يتزايد عدد المنظمات الأجنبية غير الحكومية واللى تصبح أكثر المنظمات فاعلية داخل هذه الأقطار ( حالات الصومال وجيبونى وموريتانيا على وجه الخصوص) .

الخلاصة أن التمايزات فى ملامح المنظمات الأهلية ، فى الأقطار العربية ، يجد مصدره فى اختلاف طبيعة النظام السياسى من جهة ، واختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان من جهة أخرى .

## الخلاصة

يمكن أن نستخلص من التحليل السابق للقطاع الأهلى فى الأقطار العربية وميادين نشاطه ، مايلى:

١ - إن هناك قطاعا غير رسمى يتكون من منظمات شعبية ، غير مسجلة قانونا ، تستهدف تحقيق مصالح المجتمعات المحلية ودعم المساندة والتكافل الاجتماعى فيما بين أفراد المنطقة الواحدة . بينما يضم القطاع الرسمى جمعيات أهلية ، مسجلة وفقا للقوانين السارية ، وهى تتعامل مع هذه المنظمات " كحزمة واحدة " دون تفرقة بين الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التمويل وغيرها ، من التصنيفات المتعارف عليها .

٢ - الفقراء هم أهم الجماعات المستهدفة من نشاط هذه المنظمات ، وهناك اقتراحان لهذه الفئات المحرومة أولهما تقليدى يعتمد على المساعدات المادية والعينية من المنظمات الخيرية ، وثانيهما حديث يعتمد على توفير فرص العمل والتأهيل والتدريب .

٣ - توجه قطاع كبير من المنظمات الأهلية نحو سد الثغرات في أداء السياسات العامة الخدمية Public Polices وعلى وجه الخصوص في مجال المعاقين ، والصحة ، والتعليم . وقد تمكنت هذه المنظمات من الوصول بفعالية إلى الشرائح السكانية المختلفة ، وارتفع عدد المستفيدين منها .

٤ - اجتذبت قضايا المرأة والبيئة وحقوق الانسان ، منظمات عديدة في السنوات الاخيرة ، وإن كانت لم تتمكن بعد من الانتشار والتغلغل وسط السكان ، واستقطاب قاعدة عريضة مؤيدة لنشاطها .

٥ - تتمتع الجمعيات الأهلية ذات السمة الدينية بانتشار وقبول جماهيري واسع ، وبالتالي فإن فاعليتها في تدبير الموارد وتعبئة المتطوعين وأداء الخدمة ، ملحوظة في كثير من الأقطار العربية خاصة في الخليج العربي ومصر .

٦ - إذا كان هناك عدم توازن في توزيع أنماط المنظمات الأهلية على المستوى الاقليمي ، فإنه على المستوى القطري أو المحلي تبدو أيضا سمة عدم التوازن . فهناك علاقة طردية بين المستوى الاجتماعي والثقافي وبين انتشار هذه المنظمات .



## الفصل الثالث

### تفاعلات القطاع الأهلي

---

نهتم في هذا القسم من الدراسة بإلقاء الضوء على التفاعلات التي ترتبط بالقطاع الأهلي في الأقطار العربية . وهذه التفاعلات قد تكون بين المنظمات التي يضمها القطاع ذاته ، أو بينها وبين الحكومة ، أو قد تكون بين هذه المنظمات والمجتمع ككل (القطاع الخاص ، الجماعة العلمية ، الحركات والمنظمات السياسية ، ووسائل الاعلام) . والتفاعل بأبعاده عملية يفترض أنماطا مختلفة من العلاقات ، حتى وإن غلب عليها أحدها ، مثل التعاون والتكامل ، والتوتر والصراع والمواجهة ، والتنافس ، وغير ذلك من التفاعلات بين أطراف هذه العلاقة ... وفيما يلي نناقش هذه التفاعلات:

#### أولا: التفاعل بين منظمات القطاع

ارتبطت النشأة الأولى للجمعيات الأهلية بتحديات واحدة داخلية وخارجية ، أدت الى غلبة روح التعاون والتنسيق والتكامل على طبيعة علاقات هذه المنظمات . فأغلب الأقطار العربية كانت تواجه أشكالا مختلفة من الاستعمار ، وإرساليات دينية تبشيرية ، ونفوذ أقلليات اجنبية ، كانت محصلاتها تهديد الهوية القومية . ومن ناحية أخرى فإن المنطقة العربية قد شهدت منذ نهاية القرن التاسع عشر حركات إصلاحية سياسية واجتماعية ، اعتمدت جميعها على الجمعيات الأهلية كوسائل منظمة للتعبير عن نفسها وتعبئة جهود المجتمع . وفي هذا الاطار كان يغلب على طبيعة العلاقات بين

هذه المنظمات الميل الى التعاون والتكامل وتنسيق المواقف فى مواجهة المخاطر السياسية والاجتماعية . وقد أسهم فى ذلك عدم اتساع دائرة القطاع الثالث أو الأهلى بالشكل الذى أصبحت عليه الان . وبلغت الإهتمام بهذا الشأن تعاون وتكامل المنظمات الدينية والعلمانية من ناحية ، وتعاون وتكامل المنظمات المسيحية والاسلامية من ناحية أخرى والتي لم تدخل معا فى أى صراع أو تنافس .

وإذا كان ما سبق يميز النشأة الاولى لنشاط القطاع الأهلى ، ثم تطوره حتى الاربعينيات من هذا القرن تقريبا ، فإن المرحلة التالية قد شهدت متغيرات جديدة انعكست على نمط التفاعل بين المنظمات الأهلية . وقد تمثل أبرز هذه المتغيرات فى تقلص التحديات التى تهدد الثقافة والهوية القومية ، واتساع حجم ودائرة نشاط هذه المنظمات ، وبروز الدولة كطرف فاعل يؤثر على طبيعة العلاقة بين المنظمات التى يضمها القطاع الثالث من ناحية ، وبينها وبين المجتمع من ناحية ثالثة . من هذه المتغيرات أيضا محدودية الموارد والتنافس بين المنظمات على مصادر التمويل ، خاصة المكون الاجنبى فيها . وقد ترتب على المتغيرات السابقة إثارة قضية التعاون والتنسيق بين المنظمات الأهلية ، سواء تلك التى تنشط فى نفس المجال (العمل الخيري مثلا أو فى مجال المعاقين أو المرأة أو البيئة ... الخ) ، أو فى دائرة محلية جغرافية معينة . إن إثارة مطلب التنسيق كمطلب عام يعنى أن هناك مظاهر مختلفة وجديدة أصبحت مميزة للعلاقة بين منظمات هذا القطاع - وهى الجمعيات - ، من أهمها التنافس الذى يصل الى حد التوتر فى بعض الأحيان ، وانخفاض فرص التعاون ، والاندماج الوظيفى فى الدولة فى أحيان أخرى وهو ما يعكس سلبا على أداء هذه المنظمات .

ويلاحظ أن بعض التشريعات العربية فى محاولتها تحقيق التنسيق والتكامل بين الجمعيات الأهلية ، قد أفرزت نمطين . أولهما تشريعات تلزم هذه المنظمات بالانضواء فى اتحادات نوعية تضم النشاطات الواحدة ، أو فى اتحادات جغرافية تضم المنظمات العاملة فى إطار محلى جغرافى معين . أما النمط الثانى فهو " غير وجوبى " بمعنى أن التشريع يجيز لعدة منظمات الاتفاق معا على تأسيس اتحاد ينسق فيما بينها ، بحيث تتوافر " مظلة " Ambrella ، تحقق التعاون أو التكامل بين المنظمات التى تضمها . نموذج النمط الأول مصر ، ونموذج النمط الثانى لبنان .



وبالإضافة إلى توافر هذين التمثلين ، هناك أقطار أخرى تترك الباب مفتوحاً للتعاون والتنسيق بين المنظمات ، دون وجود نص تشريعي يبيح أو يمنع تأسيس هذه " الاتحادات أو "المظلات" ، فيما بين منظمات القطاع الثالث . من ذلك حالة بعض أقطار الخليج العربي ، وتونس ، والمغرب . ويتمثل الاتجاه العام في أغلب الأقطار العربية حالياً ، في عدم كفاية أشكال التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية حتى في حالة توافر اتحادات نوعية أو جغرافية تجمعها . وبالتالي فإن هذه المرحلة ترتبط بإعادة النظر في علاقات التفاعل بين المنظمات على مستوى القانون وعلى مستوى الواقع .. ويمكن بايجاز الإشارة إلى عدة نماذج من الأقطار العربية .

- في لبنان تأسس تجمع الهيئات الأهلية اللبنانية والاجنبية بقبرص عام ١٩٨٥ ، ثم تحول من عام ١٩٨٩ الى " تجمع الهيئات الطوعية في لبنان " والذي يضم ١٦ منظمة تطوعية وثمانى منظمات اجنبية . كما تأسس في نفس العام " ملتقى الهيئات الانسانية غير الحكومية " ، والذي يضم ١٣ منظمة لبنانية (٧٣) .

- وفي مصر والأردن ، حيث توجد اتحادات نوعية وجغرافية تثار قضية تعديل التشريعات لانها لاتعطى الحق لهذه الاتحادات للمشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالمنظمات التي تضمنها ، ولا تستطيع أن تقوم بدور فعال في تحقيق التعاون والتنسيق بين هذه المنظمات .

- وفي تونس عقد عام ١٩٩١ ملتقى الجمعيات التونسية والعالمية ، بهدف دعم الصلات بين هذه المنظمات ، وكان بين توصياته تكوين مجموعة تحضيرية لإنشاء هيكل تنسيقي بين مختلف المنظمات متنوعة النشاط والاهداف ، وإعداد دليل لها يساعد على ربط العاملين في هذا المجال (٧٤) .

- في اليمن دعوة قرية للتعاون بين الجمعيات الأهلية وتحقيق تفاعل وتعاون ايجابي فيما بينها ، ويتم الإعداد لملتقى يجمع هذه المنظمات ويحقق التعاون فيما بينها (٧٥) .

- في السودان تأسس في السنوات الاخيرة " مجلس الهيئات التطوعية السودانية " سكروفا" ، بهدف توحيد جهود المنظمات والتعاون وتبادل الخبرة فيما بينها ، وذلك في مواجهة سلسلة الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها السودان (جفاف ، تصحر ، سيول ، فيضانات ..) وكذلك بهدف تخفيف آثار

الحرب الأهلية بالجنوب . ويسعى المجلس سابق الذكر لتكوين اتحادات اقليمية بين الجمعيات الأهلية ، على المستويين القومى والمحلى <sup>(٧٦)</sup> .

### الخلاصة :

إن التفاعل بين الجمعيات الأهلية فى أغلب الأقطار العربية يفتقد التنسيق الفعال ، وذلك سواء فى الأقطار التى يتوافر فيها اتحادات اقليمية (جغرافية) أو نوعية تضم المنظمات كلها أو بعضها ، أو فى الأقطار التى لا يوجد فيها هذه الأشكال المؤسسية . وإدراك هذه الحقيقة فى الواقع العربى ، يثير مطلب التنسيق الذى يحتل مكانة أولى فى القضايا التى تهم القطاع الأهلى على وجه العموم . وقصور هذا التنسيق يبدأ من مستوى تبادل المعلومات والخبرات والمشورة . وينتهى بمشروعات مشتركة وتمويل مشترك ، ويعتمد على شيوع قيم التعاون والعمل الجماعى والمفاوضة والمسامحة ، وهو ما تفتقده الساحة العربية إلى حد كبير .

## ثانياً : التفاعل بين الجمعيات الأهلية والحكومة

تحدد العلاقة بين هذه المنظمات والحكومة فى الأقطار العربية من خلال أربعة أبعاد :

١ - إن الحكومة هى مصدر التشريعات التى تنظم قواعد العمل والنشاط فى هذا القطاع وتتضمن هذه التشريعات كيفية تأسيس أو تكوين الجمعيات الأهلية ، وقواعد اشراف ورقابة الأجهزة الحكومية عليها ، وفى بعض الحالات تتضمن هذه التشريعات سلطة حل هذه الجمعيات الأهلية ، والقواعد التى تحكم هذه الحالات.

٢ - تمثل الحكومة أحد مصادر التمويل للجمعيات الأهلية ، وغالبا ما توضع قواعد تحدد أولويات التمويل وفقا للإحتياجات الاجتماعية ، وأهمية المشروعات التى تنبئها هذه المنظمات . كذلك فإن الحكومة فى كثير من الحالات توفر دعما فنيا للمنظمات ، من خلال إعارة بعض موظفيها وخبرائها للعمل فى هذه المنظمات .

٣ - تدخل الحكومة فى علاقة خاصة مع المنظمات من خلال اختيار البعض منها لتنفيذ مشروعاتها وخططها فى مجال الرعاية الاجتماعية . ومن ثم فإن الحكومة فى هذه الحالات تصبغ على هذه المنظمات مكانة قانونية

هذا الكتاب إهداء من

١٩٩٠ ش

خاصة يطلق عليها " الصفة العامة " أو " المنفعة العامة " وهو وضع سائد في بعض الأقطار مثل مصر والاردن وسوريا ولبنان . ويطلق على هذه الحالات في العلوم السياسية " الدمج الوظيفي " للمنظمات التطوعية الخاصة في الحكومة ، باعتبار أن الاولى تقوم جزئيا بإداء بعض وظائف الحكومة .

٤ - إن الحكومة تقوم بتحديد الجهات أو الأجهزة الإدارية التي تشرف على نشاط هذه المنظمات ، كما تخول لها سلطات واختصاصات تسمح لها بذلك . وفي أغلب الاحوال يتحقق هذا الإشراف من خلال دائرة أو إدارة خاصة بوزارة الشئون الاجتماعية . بالإضافة إلى اختصاصات أخرى للأجهزة الحكومية المعنية بالإدارة المحلية والصحة والتعليم والعمل ، وذلك وفقا لطبيعة نشاط الجمعيات الأهلية .

إذا كان ما سبق يمثل أبعاد العلاقة بين الحكومة والجمعيات الأهلية في الاقطار العربية ، فإن السؤال المهم هو ما طبيعة التفاعل بين الطرفين ؟ تتراوح العلاقة بين الطرفين بين التعاون من جهة ، والتوتر من جهة أخرى . فالتعاون ناتج عن مشاركة القطاع الثالث مع الدولة في تنفيذ ابعاد مختلفة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية ، ومن محاولة منظمات القطاع الثالث سد الثغرات او الفجوات في اداء الدولة خاصة في مجال الرعاية الاجتماعية . مصدر التعاون أيضا هو إسهام الحكومة في دعم الجمعيات الأهلية ماديا وفنيا . ووجوب إشراف الحكومة على هذه المنظمات والتي يقوم البعض منها بتنفيذ مشروعات تدخل ضمن خطة الحكومة . وقد برزت في السنوات الاخيرة أشكال من التعاون لم تكن قائمة من قبل ، بموجبها أصبحت بعض الجمعيات آلية تستند عليها الحكومة في تنفيذ سياسات الإصلاح الإقتصادي والتحول إلى القطاع الخاص أهم النماذج تظهر في حالة كل من مصر وتونس ، حيث تقوم بعض المنظمات بمشروعات ضخمة - تعتمد على التمويل الاجنبي - في مجال المشروعات الصغيرة تهدف إلى امتصاص البطالة الناشئة عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي الهيكلي . كما تشرف على عمليات التدريب التحويلي للعمالة التي تم الاستغناء عنها خلال عملية التحول للقطاع الخاص Privatization .

إذن هناك أشكال مختلفة من التعاون ، بعضها تقليدي وبعضها الآخر حديث فرضته متغيرات جديدة اقتصادية واجتماعية . الا ان هذا التعاون لايمنع من وجود توترات في العلاقة بين الجمعيات الأهلية والحكومة ، وهذه

التوترات قد تكون مستترة ضمنية أو تكون واضحة وسافرة . ويمكن إيجاز مصادر هذه التوترات فيما يلي :

١ - أعطت القوانين صلاحيات كاملة للحكومة (من خلال وزارات الشؤون الاجتماعية أو العمل أو الداخلية في بعض الأحيان) في الإشراف على أعمال الجمعيات الأهلية . وقد تحولت هذه الصلاحيات في التطبيق الفعلي إلى نوع من الإشراف والرقابة البيروقراطية ، التي انتقصت من استقلالية هذه المنظمات . كما تحولت في بعض الأحيان إلى رقابة أمنية أثرت سلبا على الجمعيات .

٢ - في بعض الأقطار العربية تتعدد مستويات الإشراف والرقابة من قبل الحكومة على المنظمات ، مما يخلق مشكلات عديدة تعوق تنفيذ المشروعات التي تنبأها هذه المنظمات .

٣ - السلطات التي منحها القانون للحكومة في بعض الأقطار العربية (مصر وسوريا والإمارات والجزائر) لحل المنظمات الأهلية أو دمجها في أخرى ، تصبح أيضا مصدرا للتوتر وعدم الثقة بين الطرفين . أو قد تتحول إلى سلطة للتهديد في يد الدولة في بعض الأحيان .

٤ - أصبحت عملية توزيع المخصصات المالية على الجمعيات الأهلية ، مصدرا آخر للتوتر بينها وبين الحكومة ، وقد ارتبط ذلك بتدفق المعونات الأجنبية . ويلاحظ أن هذه المعونات في أغلب الحالات لا بد وأن تحظى بموافقة الحكومة . من ناحية أخرى فإن الاتفاقيات الأجنبية مع بعض الحكومات لتقديم منح مالية للجمعيات الأهلية ، يتم توزيعها من خلال الحكومة في بعض الأحيان وهو ما يخلق حساسيات بين القطاع الأهلي من جانب والحكومة من جانب آخر .

٥ - تختلف درجة التعاون أو التوتر بين الحكومات والجمعيات الأهلية باختلاف الأقطار العربية وبإختلاف مجالات نشاط هذه المنظمات . فالتعاون يزداد بين الحكومة والمنظمات التي تسهم في مساندة الدولة من خلال سد الفجوات أو الثغرات في الأداء الحكومي ، أو من خلال اضطلاع البعض منها بدور في تنفيذ الخطط القومية . بينما ترتفع حدة التوتر بين الحكومة والمنظمات ، إذا أدركت الأولى أن نشاط بعض هذه المنظمات يتضمن تهديدا أو تحديا لها . من أمثلة ذلك العلاقة بين بعض الحكومات العربية ومنظمات حقوق الإنسان . كذلك فإن التوتر بين الطرفين قد يجد مصدره في

الأشخاص القائمين على بعض هذه المنظمات ، حيث تبرز قياداتها كعناصر معارضة للنظام . ومن ثم نلاحظ إتجاه بعض المنظمات نحو اختيار شخصيات على علاقة طيبة بالحكومة ، ليكونوا واجهة طيبة لهذه المنظمات ولضمان رضا الحكومة عما تقوم به من نشاطات .

والخلاصة أن هناك اعتبارات موضوعية قائمة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، دفعت الى أن تتسم العلاقة بين الطرفين بتعاون من جانب ، وتوتر من جانب آخر ، يمكن التعبير عنها بمناخ عدم الثقة بين الطرفين .

### ثالثاً: التفاعل بين الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص

يتوافر قدر كبير من التفاعل بين القطاع الخاص والجمعيات الأهلية من خلال أشكال مختلفة ، لعل أهمها هو أن الأول مصدر أساسي لتمويل الثاني . وهنا من المهم الإشارة الى أن أغلب التشريعات العربية توفر مزايا وإعفاءات ضريبية يستفيد بها رجال الاعمال والمؤسسات التجارية والمالية ، في حالة إسهامهم بالتبرع للجمعيات . وبالطبع فإن الوازع الديني له دور أساسي في حث الأفراد والمنظمات الربحية على التبرع ، كما أن " الوقف " قد اتخذ اشكالا حديثة من خلال - المؤسسات المالية والبنوك - دعمت مصادر تمويل الجمعيات الأهلية\* .

وإذا كان التفاعل بين القطاع الخاص وهذه المنظمات قد استند على حوافز دينية وأحيانا اجتماعية واقتصادية ، وله مظاهر ملموسة في الواقع العربي ، فإن هناك صعوبات في توفير بيانات دقيقة حول طبيعة العلاقة بين الطرفين خاصة فيما تعلق بالتمويل والتبرعات . فال تبرع أو توزيع الزكاة على هذه المنظمات ، يمارس غالبا دون إعلان ودون استخدامه في أغراض تجارية (الدعاية للشركة أو المنتج Product مثلا) ، وهو أمر يرتبط بالثقافة العربية الإسلامية ويختلف عما هو سائد في المجتمعات الغربية حيث تلعب آليات السوق الدور الاساسي.

وفيما يلي نطرح بعض الأمثلة المميزة التي تلقى الضوء على التفاعل

\* كانت الأشكال التقليدية للوقف تتمثل في تخصيص أرض زراعية ، أو عقارات لأغراض خيرية . وقد اتخذت الأوقاف حاليا شكل وائع مالية في بدوك اسلامية على وجه الخصوص ، تخصص قرائنها لمساندة للعمل الخيري.

### بين القطاع الخاص والجمعيات الأهلية :

١ - يقوم القطاع الخاص في اليمن بتمويل بعض مشروعات هذه المنظمات ، كما تسهم الغرف التجارية الممثلة لرجال الاعمال في دعم جانب من هذه المشروعات . وقد برز في السنوات الاخيرة حرص بعض الجمعيات الأهلية على أن تضم بين اعضاء مجالس اداراتها رجال الاعمال ، كما برز من جانب آخر ظاهرة قيام رجال الاعمال بتأسيس هذه المنظمات (٧٧) .

٢ - في أقطار الخليج العربي ، يمثل الدعم المالي من القطاع الخاص ورجال الاعمال مصدرا رئيسيا من مصادر تمويل الجمعيات (أو المنظمات الأهلية) ، وهذا الدعم اما أن يكون دوريا أو مؤقتا أو ذو علاقة بحادث أو مناسبة بعينها ، كما تقوم المؤسسات المالية الاسلامية في الخليج العربي بتمويل برامج ومشروعات محددة (٧٨) .

٣ - في لبنان يعتمد جانبا كبيرا من تمويل الجمعيات والمؤسسات الخاصة على الأفراد والشركات في القطاع الخاص ، وتستفيد الشركات التجارية والاقتصادية اعلاميا في بعض الاحيان من التبرعات (لعينية والمالية) التي تقدمها للمنظمات غير الهادفة للربح . وهناك شكل جديد من أشكال الدعم التي تقدم لهذه المنظمات ، حيث تقوم بعض المؤسسات التجارية الكبرى ، بتمويل بناء مساكن للمهجرين أو تمويل تعليم طلاب في التعليم العالي (مؤسسة الحريري (٧٩) ) .

٤ - في الاردن برز - إلى جانب نشاط القطاع الخاص في التمويل - نشاط غرف التجارة والصناعة بالمشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تمقدها الجمعيات الأهلية . كما يقوم نادى صاحبات الاعمال بتقديم استشارات فنية - من خلال قيادات القطاع الخاص - إلى الأفراد بهدف تشجيع الصناعات الصغيرة .

٥ - في مصر قام القطاع الخاص بتمويل مراكز صحية متخصصة (لعلاج السرطان ، وامراض الكلى ، والكبد) ، وهي تابعة إما للقطاع الأهلي أو للحكومة . كما كانت مشاركته في مواجهة كارثة الزلزال في اكتوبر ١٩٩٢ ، لها أثر كبير في دعم جمعية الهلال الاحمر التي تحملت مسؤولية توحيد جهود المنظمات الأهلية لمواجهة آثار الزلزال .

وعلى وجه العموم يمكن القول إن هناك تفاوتاً بين الأقطار العربية في تمويل القطاع الخاص للمنظمات ، إذ يرتفع وزن هذا التمويل في حالة أقطار

الخليج العربي حيث يلعب رجال الأعمال والمؤسسات المالية دوراً مهماً في دعم هذه المنظمات ، بينما يخفض في حالة تونس والمغرب - وفقاً لما أسفرت عنه المقابلات الشخصية مع بعض قيادات هذا القطاع ، ويتجه حالياً نحو التزايد في حالة مصر والأردن ولبنان .

### رابعا: التفاعل مع الجماعة العلمية

على الرغم من أن تاريخ القطاع الأهلي في المنطقة العربية ، يعود الى القرن التاسع عشر ، إلا أن دراسة حركة هذا القطاع وآلياته حديثة للغاية ، ولم تبرز معالمها على مستوى الجماعة العلمية إلا في السنوات الخمس الأخيرة . صحيح أن هناك أعمالاً فردية في هذا المجال قدمها باحثون في التاريخ والخدمة الاجتماعية والعلوم السياسية ، إلا أن ذلك لم يمثل مجالاً للاهتمام من الجماعة العلمية .

وهناك عدة أسباب تفسر مع الاهتمام الحديث بدراسة هذا القطاع في الاقطار العربية ، ومن ثم تحقيق التفاعل بين الجماعة العلمية والجمعيات الأهلية . من هذه الأسباب تصاعد دور هذه المنظمات وطرحها ضمن الآليات التي يمكن أن تحقق المشاركة من ناحية وتواجه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى . كذلك فإن الاهتمام بدراسة مؤسسات المجتمع المدني من جانب الجماعة العلمية ، قد أدى الى فتح الباب لدراسة المنظمات الأهلية . ولاشك أن هناك انعكاسات للاهتمام الدولي بهذه المنظمات ، سواء كان مصدره المنظمات الدولية والاقليمية أو مراكز البحث والجامعات الغربية .

ويمكن أن نرصد مجموعة من المظاهر التي تدل على اتجاه الجماعة العلمية حديثاً نحو الاهتمام بالمنظمات الأهلية ، وما يحمله ذلك من تفاعل بين واقع هذه المنظمات والدراسات الأكاديمية :

١ - عقد عشرات من المؤتمرات القطرية والاقليمية العربية التي تناقش مختلف الأبعاد التي تتعلق بالمنظمات الأهلية ، وقد يكون مصدرها الجماعة العلمية ذاتها . وتوفر مثل هذه المؤتمرات والندوات فرصة طيبة لتفاعل الجمعيات مع الجماعة العلمية . ولعل أهم المؤتمرات التي عقدت على المستوى العربي ، وكانت فاتحة للاهتمام بقضايا هذه المنظمات ، هو

مؤتمر "المنظمات الأهلية العربية" الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٨٩ ، وبمبادرة من برنامج الخليج العربى لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية (AGFUND) .

٢ - انشاء مراكز بحثية مهمتها إجراء البحوث والدراسات التى تسهم فى تطوير القطاع الأهلى ومواجهة مشكلاته . وتزايد الحاجة لمثل هذه المراكز فى ضوء إدراكنا لقصور نظام المعلومات الذى يتعلق بهذا القطاع . ومن أمثلة هذه المراكز الحديثة ، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية " فى الاتحاد العام للجمعيات الخيرية فى الاردن ، " و " مركز بحوث جامعة بيرزيت " فى فلسطين .

٣ - مشروعات وبرامج بحثية ملحقة ببعض الجامعات العربية ، وهو مظهر آخر من مظاهر التفاعل الحديث بين المنظمات الأهلية والجماعة العلمية . من أمثلتها مشروع دراسة المنظمات غير الحكومية فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة . من مظاهر هذا الاهتمام أيضا البدء فى إعداد برامج دراسية لطلاب التعليم العالى لدراسة القطاع الثالث فى بعض الجامعات العربية ، وهو المشروع الذى تتبناه " لجنة متابعة تنفيذ توصيات مؤتمر المنظمات الأهلية العربية " ، وهى آلية تأسست عام ١٩٨٩ لتنفيذ ومتابعة توصيات مؤتمر القاهرة سابق الذكر . نشير أيضا الى اتجاه حديث فى الدراسات العليا يتنامى فى بعض الجامعات العربية ، يهتم بدراسة هذا القطاع وبالتالي بدأت تتوافر دراسات ماجستير ودكتوراه (فى مصر والسعودية وتونس والاردن وغيرها) ، نتناول هذا القطاع من أبعاد مختلفة .

٤ - مشروعات بحثية بادرت بها منظمات دولية وإقليمية عاملة فى المنطقة العربية ، أثرت هى الاخرى فى اهتمام الجماعة العلمية بالجمعيات الأهلية . من ذلك على سبيل المثال نشاط الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، والمجلس العربى للطفولة والتنمية ، وبرنامج الخليج العربى لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية .

والخلاصة أن هناك روحا جديدة بدأت تظهر معالمها فى الجماعة العلمية ، أدت الى تحقيق أولى درجات التفاعل بينها وبين المنظمات الأهلية ، وهو بعد ايجابى نحو واقع افضل لهذه المنظمات.



## خامسا : التفاعل مع وسائل الاعلام

يمكن اختبار التفاعل بين الجمعيات الأهلية ووسائل الاعلام من خلال عدة مؤشرات من أهمها ، دور وسائل الاعلام فى التوعية بأهمية هذه المنظمات والقاء الضوء على النماذج الناجحة ، ودورها فى تبصير الرأى العام بأهمية المشاركة والتطوع ، ثم دور وسائل الاعلام فى تنفيذ حملات تطوعية تسهم فى تحقيق أهداف المنظمات الأهلية .

إن مراجعة المؤشرات السابقة لتقييم التفاعل بين الطرفين يسفر عن محصلة متواضعة ، وإن توافرت بعض النماذج الايجابية . فالاتجاه العام فى الأقطار العربية يتمثل فى دور محدود تلعبه وسائل الاعلام ازاء المنظمات الأهلية ، وأيضا إدراك محدود من جانب الأخيرة لكيفية توظيف الاعلام لتحقيق مزيد من الفاعلية والإنجاز . وهنا يمكن إيداء بعض الملاحظات على طبيعة التفاعل بين الاعلام العربى والمنظمات الأهلية (٨٠):

١ - ان العمل التطوعى بدون اعلام سيظل محصورا فى دائرة ضيقة ولا يحقق واحدا من أهم اهدافه وهو الوصول إلى كل المجتمع ، وطبقاته .

٢ - إن اهتمام الإعلام العربى بالعمل التطوعى وبهذه المنظمات مازال هامشيا ، وأحيانا ما يحدث خلط بين الدعاية الشخصية للمسئول القائم على المشروع وبين الاعلام عن الانجاز الفعلى .

٣ - دور الاعلام محدود فى التعامل مع الافكار والمشكلات المعوقة لنشاط هذا القطاع .

٤ - هناك قصور أيضا داخل المنظمات الأهلية ، فمسئولو الإعلام فيها أحيانا ما يمارسون عملهم كموظفى علاقات عامة دون إدراك حقيقى لأهمية الإعلام ودوره ورسالته فى هذا الميدان .

ورغم أن ضعف التفاعل بين الإعلام والمنظمات الأهلية ، هو ملمح عام فى الأقطار العربية ، الا أنه تتوافر نماذج وأمثلة مميزة فى بعض الأقطار ، منها مصر والاردن ولبنان وتونس والمغرب . ففى مصر لعبت وسائل الاعلام خاصة التلفزيون دورا رئيسيا فى توعية الرأى العام بأهمية المشاركة التطوعية لمواجهة كارثة الزلزال عام ١٩٩٢ . وكانت هذه هى المرة الاولى لتنظيم حملات اعلامية مكثفة لحفز المواطنين على المشاركة والتطوع ، وطرح أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه المبادرات الأهلية. أما فى

الأردن فقد نظم الاتحاد العام للجمعيات الخيرية عام ١٩٩٢ حملة إعلامية لجمع التبرعات لصالح مرضى السرطان . وقد تم استخدام التلفزيون كأداة رئيسية لتنفيذ هذه الحملة بالإضافة الى مسيرة شعبية ، والاتصال الشخصي بالمواطنين من خلال حملة " اطلق الباب " . وقد شارك في هذا الاتصال ٢٢ ألف طالب وطالبة ، وهو الأمر الذي وفر نجاحا لهذه الحملة ، بسبب اعتمادها على الاتصال الشخصي ووسائل الإعلام. وقد تمكنت هذه الحملات الاعلامية من توفير مبلغ ٢٥ مليون دولار تقريبا لصالح مرضى السرطان . وفي لبنان يتوافر التفاعل بين الجمعيات الأهلية ووسائل الإعلام ، فهناك حملات تلفزيونية مستمرة لدعم أنشطة هذه المنظمات لمعالجة الآثار المدمرة للحرب الأهلية . وفي تونس أسهم التلفزيون عام ١٩٩٢ في حملة إعلامية ضخمة لصالح إحدى جمعيات المعاقين (جمعية مرضى العضلات) ومن خلال مسابقات رياضية مثيرة .

وأخيرا فإنه من المهم الإشارة إلى الأثر الطيب في توعية المواطنين بالجمعيات الأهلية ، والذي أحدثه الاهتمام الإعلامي بمؤتمر السكان والتنمية، والذي عقد في القاهرة (٣ - ١٣ سبتمبر ١٩٩٤) . إذ سلطت الأضواء على منتدى المنظمات غير الحكومية ودور المنظمات الأهلية العربية ، بشكل لم يسبق له مثيل ، وهو الأمر الذي بدأ أحد النتائج الايجابية لعقد المؤتمر في قطر عربي .

هذه النماذج وغيرها تشير الى أهمية التفاعل بين الإعلام العربي والجمعيات الأهلية ، وهو ما يستلزم وضع العمل التطوعي الشعبي بين أولويات جدول أعمال وسائل الاعلام.

## الفصل الرابع

# مدى ارتباط القطاع الأهلي بالشبكات الدولية والإقليمية

---

يهدف هذا القسم من الدراسة إلى مناقشة مدى إدماج القطاع الأهلي العربي داخل كل قطر في الإطار العالمي ، ومن ثم يهتم بالشبكة الدولية والإقليمية التي تربط هذا القطاع ، وي طرح موقفه من نظام الأمم المتحدة في تصنيف منظمات هذا القطاع

## أولاً: الشبكة الدولية والإقليمية النشطة في المنطقة

تبرز فكرة التوجه نحو عالمية المجتمع المدني من التعرف على الشبكة الدولية والإقليمية ، والتي تضم الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات ومنظمات التمويل .. الخ ، وتمتد الى كل مكان في العالم ، بما فيها المنطقة العربية . فبعد أن كانت الدولة لعقود طويلة هي الطرف الرئيسي الفاعل ، وكانت العلاقات الدولية مقصورة على حكومات ووفود رسمية ، اتسعت المساحة لتضم أفراداً وجمعيات وطنية غير حكومية . لم يقتصر الأمر على التفاعل الشعبي غير الرسمي ، وإنما امتد إلى إمكانات تأثير هذه الجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية N.G.Os إلى صانعي القرار .

لقد أسهمت المنظمات الأهلية في المنطقة العربية في فتح الباب على فكرة عالمية المجتمع المدني ، حيث دخلت هذه المنظمات والاتحادات والجماعات المهنية والتقابلات العمالية ، طرفاً في شبكة من العلاقات

والمصالح المشتركة والتفاعلات ، لم تكن قائمة من قبل .  
ويمكن تصنيف هذه الشبكة Network إلى مستويين : دولية وإقليمية .  
الأولى تشمل الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ، والمنظمات الدولية غير الحكومية ، والدول وبرامج التمويل الدولية الحكومية وغير الحكومية . أما الثانية - أى الشبكة الإقليمية فهي أيضا تضم منظمات رسمية عربية (تمثل حكومات) ، ومؤسسات تمويل وصناديق عربية ، ومنظمات واتحادات عربية غير حكومية .

### أ - الشبكة الدولية

١ - حتى سنوات قليلة ماضية ، كان التعاون بين برامج الأمم المتحدة الانمائية والأقطار العربية ، يتم من خلال الحكومة وأجهزتها ، ثم أصبح هذا التعامل يتم مباشرة بين هذه البرامج (U.N.D.P) وبين المنظمات الأهلية . وقد ترتب على ذلك تعميق العلاقة بين المنظمة العالمية وهذه المنظمات العاملة فى حقل التنمية ، والتي تقدم مشروعاتها المقترحة إلى الأمم المتحدة ، تحدد فيها أهداف المشروع ونمط الدعم المطلوب ( مالى ، فنى ، الاثنان سعا). وفى المنطقة العربية عشرات من هذه المشروعات فى مجالات المرأة والطفولة والبيئة والسكان وتنمية المجتمعات المحلية . ويعكس لنا ذلك علاقة مباشرة - دون وسائط - بين هذه المنظمات والمنظمة العالمية ، وهو ما يمثل خطوة أكثر تقدما فى مجال علاقة المنظمات الأهلية بالأمم المتحدة .

٢ - إلى جانب ذلك فإن المنظمات والوكالات المتخصصة فى الأمم المتحدة ، تدخل طرفا فى العلاقة مع المنظمات العربية الأهلية . ومن أبرزها وأكثرها فاعلية فى المنطقة منظمة اليونيسف والتي تقوم بتنفيذ كثير من مشروعاتها فى مجال الطفولة بالتعاون مع الجمعيات الأهلية . من هذه المنظمات أيضا منظمة العمل الدولية والتي تقوم بتنفيذ برنامج تطوير التعليم والتدريب من خلال عشرات المنظمات الأهلية فى الأقطار العربية (مصر ولبنان والاردن على سبيل المثال وليس الحصر) . ونلمس أيضا هذا التعاون مع برنامج الغذاء العالمى التابع لمنظمة الاغذية والزراعة ، ومع اليونيسكو فى مجالات ثقافية وإبداعية ، ومع منظمة الصحة العالمية (مثل مشروع تطوير الحياة فى الريف والذي ينفذ فى عدد كبير من الأقطار العربية) وكذلك مع صندوق الامم المتحدة للسكان من خلال عدة برامج، من أهمها

برنامج المرأة والتنمية ، وبرامج تنظيم الأسرة والتوعية السكانية .

٣ - على الرغم من التفاعل القائم بين الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة من جانب وبين المنظمات العربية من جانب آخر ، فإن عدد هذه المنظمات الحاصلة على الصفة الاستشارية والمسجلة بلجنة المنظمات غير الحكومية بالأمم المتحدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) ، محدود للغاية ولا يزيد على ١٧ منظمة . ومن أمثلة هذه المنظمات اتحاد المحامين العرب والمجلس العربي للطفولة والتنمية والمنظمة العربية لحقوق الانسان .

٤ - تتوافر شبكة من العلاقات بين المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الأهلية العربية ، وهي تبرز في مجالات متنوعة من النشاط مثل الثقافة والتعليم والتدريب المهني والمرأة والطفولة وتنمية المجتمعات الفقيرة والبيئة والمعاقين والمسنين ، وغيرها من المجالات . يضاف إلى ذلك الروابط العالمية التي تجمع المهنيين مثل المحامين والأطباء والمهندسين ، والتي تدخل فيها الاتحادات العربية طرفاً .

وبعض هذه المنظمات تنشط من خلال مكاتب وفروع لها في الأقطار العربية مثل كاريتاس Caritas ومنظمة الرعاية Care وهيئة الاغاثة الكاثوليكية Catholic Releif وينشط بعضها الاخر دون فروع ، ومن خلال تمويل أو دعم فني لبعض الأنشطة . ولا تتوافر بيانات عن عدد المنظمات في الأقطار العربية ، وإن كانت نشاطاتها معروفة . ولكن على سبيل المثال يقدر عدد هذه المنظمات في لبنان بحوالي ٢٠٠ منظمة اجنبية كما يقدر عدد فروع المنظمات الدولية غير الحكومية في مصر بحوالي ٢٥ منظمة <sup>(٨١)</sup> ، وفي تونس ٢٤ فرع منها <sup>(٨٢)</sup> . وتعتبر المؤتمرات والندوات وبرامج التدريب التي تنشط فيها هذه المنظمات ، إحدى وسائل تعميق الشبكة الاتصالية العالمية ومحقلاً لتبادل الخبرات .

٥ - نتيحة لطبيعة موقع المنطقة العربية وامتدادها إلى آسيا وافريقيا وكذلك بسبب طبيعة التكوين السكاني الذي يضم المسلمين والمسيحيين توجد شبكة اتصالية بين المنظمات الدولية غير الحكومية والمنتمية الى آسيا وافريقيا ، تربطها بالمنظمات العربية . كما توجد منظمات اسلامية تجمع بينها (مثل هيئة الاغاثة الاسلامية) وأخرى مسيحية (مثل مجلس الكنائس العالمي) . ويضم أقطار البحر الابيض المتوسط شبكات اقليمية ، لها هي الاخرى تفاعلاتها ودوائر لاهتمامها.

٦ - تدخل الدول أحيانا بشكل مباشر وأحيانا أخرى بشكل غير مباشر من خلال بعض أجهزتها الرسمية ، فى علاقات مع المنظمات الأهلية فى بعض الاقطار العربية من أهم هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية (من خلال وكالة التنمية الأمريكية) ، وهولندا ، والسويد وفرنسا وبريطانيا . من امثلة نشاط وكالة التنمية الأمريكية فى هذا الميدان المشروع ثلاثى المراحل فى مصر والذى قدم التمويل لأكثر من ١٤٩٧ جمعية ، تعمل فى ميدان التنمية المحلية (٨٨ - ١٩٩٠) ثم الاتفاقية المصرية الأمريكية لدعم المنظمات التطوعية الخاصة (عام ١٩٩١) وبموجبها يتوفر تمويل قدره ٢٠ مليون دولار لمشروعات انتاجية . وكذلك تعاون وكالة التنمية الأمريكية مع اتحاد الجمعيات الخيرية فى الاردن ، فى مجال المشروعات الانتاجية استفاد منها ١٤٪ من اجمالى الجمعيات عام ١٩٩٢ (٨٢) وتوجد مشروعات مماثلة فى تونس والمغرب ولبنان واليمن.

#### ب - الشبكة الاقليمية العربية

إلى جانب امتداد الشبكات الدولية Global Network فى المنطقة العربية ، هناك شبكة أخرى اقليمية ، تربط بين المنظمات . إلا أن الملاحظة الاولى التى ينبغى تسجيلها هى غياب مظلة ، تحقق التعاون بين هذه المنظمات ، وغياب آلية منظمة للتعاون بين المنظمات الأهلية العربية . إن توافر هذه المظلة من شأنه تقوية مكانة المنظمات الأهلية فى مواجهة الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات التمويل الدولية . ومنذ عام ١٩٨٩ ، وهو تاريخ عقد مؤتمر المنظمات الأهلية العربية فى القاهرة ، تطرح ضرورة توفير هذه المظلة ، وقد ظهر كمقدمة لها أشكال مختلفة من العمل العربى المشترك فى هذا الميدان . إذ أسفرت توصيات المؤتمر سابق الذكر عن تأسيس اللجنة للمتابعة، قامت بتنظيم دورات تدريبية للعاملين والمتطوعين فى الجمعيات العربية ، كما قامت بالإشراف على عدة دراسات فى هذا المجال . وقد سعت اللجنة سابقة الذكر إلى حشد جهود المنظمات التطوعية الخاصة للتمثيل العربى فى المحافل الدولية ، وخلق شبكة اتصالات عربية قوية بين هذه المنظمات . إلا أنه حتى هذه اللحظة لم يتأسس اتحاد أو مظلة تجمع هذه المنظمات ، فى إطار رسمى . وتوافر عدة منظمات عربية تجمع كافة المهنيين والمتخصصين فى

مجال واحد مثل اتحاد الأطباء العرب واتحاد المهندسين العرب واتحاد المحامين العرب ، والجمعية العربية لعلماء الاجتماع ، والجمعية العربية للعلوم السياسية وغير ذلك . هناك أيضا منظمات اقليمية غير حكومية تنشط على المستوى العربي مثل المجلس العربي للطفولة والتنمية الذى تأسس عام ١٩٨٧ ، بهدف حفز وتنسيق الجهود فى مجال تحسين أوضاع الطفولة العربية .

من المهم الإشارة الى الدور الذى تلعبه بعض منظمات التمويل العربية النشطة على المستوى الاقليمى ، والتى تقوم بدعم وتمويل مشروعات تنبناها الجمعيات الأهلية . من أهم هذه المنظمات برنامج الخليج العربى لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية والذى تأسس عام ١٩٨١ كمؤسسة أو هيئة لتمويل المشروعات الانسانية والانمائية فى دول العالم الثالث وتتألف موارد البرنامج من مساهمات الدول الأعضاء ، بالإضافة إلى تبرعات الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة فى الدول الأعضاء وباقى دول العالم . وأهم ما يميز برنامج الخليج توجهه نحو توطيد مشروعات التنمية التى تقوم بها الجمعيات الدولية والاقليمية والمحلية والتركيز على الخدمات الاساسية ، فى المجالات الصحية والغذائية والثقافية فى دول العالم الثالث ، خاصة النساء والاطفال . وحتى عام ١٩٩٠ وصل عدد المشروعات التى تقوم بها المنظمات العربية (غير الحكومية) والتى يسهم البرنامج فى تمويلها الى ٤٧ مشروعا موزعا على ١٥ دولة عربية ، ويتمويل إجمالى حوالى ٨ ملايين دولار امريكى . يضاف إلى ذلك مشروعين على المستوى الاقليمى العربى وهما مركز تدريب وبحوث المرأة العربية ، ومركز التوثيق والمعلومات التابع للمجلس العربى للطفولة والتنمية<sup>(٨٣)</sup> .

وهناك مؤسسات وصناديق تمويل أخرى تقدم الدعم المالى والفنى لمشروعات تقوم بها الجمعيات الأهلية ، منها صندوق النقد العربى ، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، وبذلك التنمية الاسلامى بالسعودية ، والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، وغير ذلك من مؤسسات تمويل عربية .

ويلاحظ أن الدور الذى تلعبه جامعة الدول العربية - كمنظمة اقليمية تضم الحكومات محدود للغاية فى مجال دعم الجمعيات الأهلية ، وببذل الجهود حاليا لتنشيط هذا الدور ، خاصة بعد تأسيس إدارة مستقلة لهذه

### المنظمات .

والخلاصة أن انخراط المنظمات الأهلية الخاصة في الشبكة الدولية ، أكثر فاعلية وقوة من انخراطها في شبكة اقليمية ومن المأمول تأسيس مظلة عربية لهذه المنظمات تستطيع أن تدقق طاقاتها وتحشد امكاناتها على المستوى العربي وفي المحافل الدولية .

### ثانيا : نظام تصنيف الأمم المتحدة

يتوافر في الأمم المتحدة نظام لتصنيف الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية في كل أنحاء العالم ، يطلق عليه " النظام العالمي لمعايير تصنيف الصناعة " ويميز هذا النظام بين الانماط المتعددة من «المنشآت» Establishments في كل الاقتصادات القومية ، ومن منظور النشاط الاقتصادي الذي تتخبط فيه . وقد تطور هذا النظام منذ نشأته عدة مرات لكي يكون قادرا على تصنيف الأنشطة الاقتصادية الهادفة للربح وغير الهادفة للربح . ورغم أهمية احصاءات القطاع الأهلي أو القطاع الثالث في الأقطار العربية ، الا انها لا تتوفر ضمن نظام الأمم المتحدة سابق الذكر ، ويعود السبب في ذلك إلى عدم تضمينها ضمن الحسابات القومية والأنشطة الاقتصادية داخل كل قطر . وهذه القضية على درجة عالية من الأهمية ، وهي تعكس - من جانب الحكومات العربية - إدراك محدود لدور القطاع الثالث وإسهامه في الاقتصاد القومي ، ومن المؤكد أن اتباع نظام الأمم المتحدة بهذا الخصوص سيوفر قدرا كبيرا من البيانات نحتاج اليه على المستويين الأكاديمي والعملی .

### ثالثا : الحملات الدولية والإقليمية

شاركت المنظمات الأهلية العربية في عدة حملات دولية وإقليمية ترتبط بطبيعة نشاطها ، من أهمها ما تعلق بالمعاقين والمسنين والشباب والطفولة والأسرة . كما تنشط بعض هذه المنظمات في الحملات الدولية والحركات التي ترتبط بقضايا حقوق الانسان . وعادة ما تتشكل لجانا وطنية في كل قطر تنظم عملية الاسهام في هذه الحملات الدولية ، وتحدث لقاءات واجتماعات على المستوى الاقليمي للتنسيق فيما بينها .



الآن هذه الحملات العالمية ترتبط في معظمها بالامم المتحدة ،  
ويندر توافر حملات اقليمية تابعة من احتياجات المنطقة العربية ذاتها هو أمر  
طبيعي نتيجة غياب اتحاد أو مظلة تجمع المنظمات العربية . وعلى مستوى  
كل قطر توجد حملات محلية تنشط إزاء قضايا وموضوعات محددة ، من  
اهمها ما تعلق بالاطفال والمعاقين والصحة .



## الفصل الخامس

### رؤى المستقبل

---

يهتم هذا القسم الأخير من التقرير بمناقشة إدراك القطاع الأهلي في الأقطار العربية للتغيرات العالمية وانعكاساتها عليه ، كما يهتم بتلخيص التحديات والمعوقات التي تواجهه والأبعاد الإيجابية المنظورة ، ثم تقويم تفاعل هذا القطاع مع التغيرات المجتمعية .

#### أولاً: التغيرات العالمية ورؤية القطاع الأهلي لها

تتوافر شبكة دولية وإقليمية واسعة النطاق تربط بين بعض المنظمات الأهلية - التي تشكل العمود الفقري للقطاع الثالث - وبين العالم وقد اتسع نطاق هذه الشبكة في عقد الثمانينيات على وجه الخصوص ، وذلك بفعل عدة عوامل بعضها له صفة عالمية والبعض الآخر له صفة إقليمية ومحلية . فقد تحول العالم الى قرية صغيرة ، وتبين وزن الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية ، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي العربي أو القطري . فهذه المنظمات تزايد تأثيرها في عملية صنع السياسات ، ولعبت دوراً ضاعفاً على حكوماتها ، وعلى المنظمة العالمية ( لأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ) . وهي تسهم في صياغة جدول أعمال القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وذلك من حيث ترتيب الأولويات وحجم الدعم الذي ينبغي أن تستحوذ عليه . ومراجعة سريعة لقضايا حقوق الإنسان والبيئة والسكان والثقافة ، تكشف عن إدراك عالمي وإقليمي عربي لوزن هذه

المنظمات وامكاناتها .

ومن ناحية أخرى فقد تبين أيضا خلال عقد الثمانينيات أن المشاركة الشعبية والمبادرات التطوعية لها دور رئيسى فى التحولات السياسية والاقتصادية . وكانت أحداث أوروبا الشرقية وإنهاء الاتحاد السوفيتى ، دليلا واضحا على أن غياب هذه المشاركة هو كفيل بأن يؤدى الى انهيار نظم وايدىولوجيات . كما تبين أن أزمة التنمية فى دول العالم الثالث ، تعود جزئيا الى أن الحكومات وحدها هى التى تتحمل عبء التغيير ، وأن ادراك الدولة كفاعل وحيد رئيسى قد أسهم فى أزمة التنمية هذه . وفى الوقت نفسه فإن اتجاه العالم مع بداية عقد الثمانينيات نحو ما يطلق عليه " دولة الرأسمالية " ثم عمليات التحول الى القطاع الخاص قد أدى إلى أن تصبح بعض المنظمات الدولية غير الحكومية آلية لتحقيق هذا التحول . وقد انعكس كل ذلك بالضرورة على المنطقة العربية ، فتدفق التمويل الاجنبى إلى بعض الأقطار العربية التى تعاني من أزمة اقتصادية ، قد ارتبط جزئيا بدعم المنظمات الأهلية . إذ بدت هذه المنظمات مدخل الى دعم دور القطاع الخاص على وجه العموم ، وأداة للتحول نحو اللامركزية ، قد تؤثر على عملية التحول الديموقراطى وعلى سبيل المثال فإن قيام وكالة المعونة الامريكية بتقديم معونات ضخمة الى المنظمات الأهلية فى بعض الأقطار العربية قد ارتبط ببعدين أولهما الاسهام فى تحقيق اللامركزية وثانيهما الإسراع بعملية التحول الى القطاع الخاص والتى ترتبط وفقا لهذا المنظور بدعم الديمقراطية (٨٤) .

ومن ناحية أخرى فى ضوء إدراك الدولة لأهمية مشاركة المواطن ، وإدراك بعض الحكومات العربية لمحدودية الدور الذى تلعبه المنظمات الوسيطة بينها وبين المجتمع ، تنامى الادراك بأهمية تقوية المنظمات الأهلية . وينبغى أن نتفهم ذلك فى ضوء الواقع العربى ، الذى تلعب فيه الاحزاب السياسية (فى النظم التى أخذت بالتعددية السياسية) وكذلك جماعات المصالح دورا محدودا . وفى الوقت نفسه فإن بعض الحكومات العربية (مصر ، المغرب ، تونس ، الاردن وغيرها) قد أدركت محدودية قدراتها على تحمل عبء التنمية وحدها وخاصة أن البعض منها يلتزم بسياسات إصلاح اقتصادى هيكلى مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

إن كل هذه الضغوط والمتغيرات العالمية والاقليمية قد دفعت نحو تشجيع المبادرات التطوعية ، والتى أصبحت تدرك كآلية يمكن أن تسهم فى

تحقيق التغيير . والجمعيات الأهلية في العالم العربي ، تدرك بدورها التغيرات العالمية كما تدرك التغيرات الإقليمية ، وظروفها الخاصة المجتمعية . وقد أدى ذلك إلى تعامل بعض هذه المنظمات مع المتغيرات الجديدة ، والاستفادة من الامكانيات المتاحة ، لحل مشكلات اقتصادية واجتماعية تواجهها . وبدأ أن الفقر و" مازق التنمية " هو أهم القضايا على جدول أعمال المنظمات الأهلية ، ومن ثم عملت كآلية تواجه بها مثل هذه القضايا . وفي أقطار عربية أخرى بدت هذه المنظمات كقناة لمشاركة المواطن، وتحقيق ديمقراطية على المستويات المحلية الشعبية من خلال منظمات ذات جذور شعبية تواجه مشكلات هذه المجتمعات . إلا أن تدفق المعونة الاجنبية إلى بعض المنظمات الأهلية قد خلق إشكالية مهمة وهي مدى استجابة هذه المنظمات لاولويات قد يفرضها المانح الاجنبي ، وتختلف عن الاولويات الواقعية للمجتمع . كما آثار تدفق التمويل الاجنبي قضية الاعتماد على الذات والقدرة على تدبير الموارد على المستوى المحلي .

## ثانياً: التحديات والعقبات التي تواجه القطاع

من جملة المناقشات السابقة التي تضمنتها هذا العمل ، واستنادا على الكتابات المتوافرة حول الموضوع ، والزيارات الميدانية واللقاءات الشخصية التي أجراها الباحث ، يمكن أن نوجز التحديات والعقبات التي تواجه القطاع الأهلي في المنطقة العربية على النحو التالي :

١ - توافر نظام دقيق للمعلومات ، فاذا غابت الاحصاءات والمعلومات والبيانات عن واقع مشكلات المجتمع من جهة والمنظمات الأهلية من جهة أخرى ، يصبح من الصعب انطلاق القطاع الثالث نحو مستقبل أفضل . وقد تبين لنا قصور نظام المعلومات طوال مراحل إعداد وكتابة هذه الدراسة ، والأهم من ذلك غياب تصنيف دولي أو إقليمي موحد للمنظمات التي يضمها هذا القطاع ، مما يخلق صعوبات كثيرة في محاولة تقييم أداء القطاع . وقد عبر أحد قيادات هذا القطاع عن مشكلة غياب نظام المعلومات والاحصاءات والدراسات ، بقوله " : من المؤسف انه على الرغم من وجود قطاعات مختلفة عاملة في الميدان الاجتماعي ، إلا أن ما يتوفر لديها من معلومات او احصائيات هي في حدها الأدنى ، حتى انها تقتصر إلى أبسط الأمور . وغياب

المعلومات أو محاولة تجنب دراسة الظواهر الاجتماعية قد انعكس على قناعات العديد من الرسميين الذين لا يستطيعون تصور أن هناك مشكلة فقر أو أن هناك مشكلة إعاقاة بهذا المستوى الذى نتحدث عنه .. وبقينا أن غياب المعلومات هو الكارثة الأولى التى يعيشها العمل الاجتماعى بشقيه الرسمى والشعبى (٨٥) .

٢ - مشكلات وتحديات ترتبط بالعلاقة بين القطاع والحكومة ، من أبرزها أن الرقابة والمتابعة من جانب الحكومة تأخذ شكلا بيروقراطيا يعوق العمل ، وأحيانا ما يؤثر على استقلالية المنظمات الأهلية ، وأحيانا أخرى ما تأخذ العلاقة بين الطرفين أشكالا تنافسية وليس تكاملية ، مما يثير توترا فى مناخ العمل . كما أن هناك ضرورة لتعديل التشريعات التى تتعلق بنشاط وتأسيس وفعاليات هذه المنظمات ، وهو ما يرتبط فى المقام الأول بإرادة الحكومة وإدراكها للمشكلات والأولويات ولمدى ضرورة التغيير . وهناك تحد آخر يرتبط بطبيعة العلاقة بين القطاع والحكومة ويتمثل فى تحقيق مشاركة هذه المنظمات فى عملية صنع السياسة بهدف الاستفادة من الجمعيات الأهلية وعملها فى الميدان . وفى ضوء ما سبق يعتبر تحقيق الاستقلال الذاتى لهذه المنظمات أحد التحديات التى تواجهها ، خاصة وأنه يصعب تعميم طبيعة العلاقة بين المنظمات والحكومة ، فهى تبدو فى إطار نفس الظروف مختلفة ومتفاوتة . ويمكن أن نعبر عن ذلك بمتصل يقع فى طرفيه الأول مجموعة من المنظمات الأهلية التى تفقد استقلالها الى حد كبير ، ويدمج البعض منها وظيفيا مع الدولة . أما الطرف الآخر من " المتصل " فقع عليه مجموعة أخرى من المنظمات التى تتمتع باستقلالها الذاتى . وبين الطرفين تتوزع باقى المنظمات لتقترب من الاستقلال الذاتى أو الاندماج . وتشغل هذه القضية حيزا رئيسيا من اهتمام الرأى العام والمتخصصين .

٣ - مشكلات وتحديات ترتبط بالمنظمات الأهلية : تتعدد هنا هذه المشكلات والتحديات ، ومن الممكن إيجازها فيما يلى :

- تحقيق التنسيق بين المنظمات ودعم التعاون فيما بينها ، خاصة تلك التى تنشط فى مجال واحد وبحيث يكون ذلك خطوة نحو استخدام الموارد المتاحة (المادية والبشرية) بأكبر كفاءة ممكنة . وقد يتطلب ذلك فى بعض الأقطار (مثل لبنان وأقطار الخليج العربى وتونس) تأسيس هيئات تنسيقية تضطلع بتنفيذ ذلك . أو قد يتطلب الأمر فى

أقطار عربية أخرى تتوافر بها هذه الهيئات بالفعل (مصر والاردن) إعادة النظر في هيئات التنسيق الجغرافية والنوعية القائمة بالفعل ، وتطويرها وتوفير الامكانيات والسلطات لها حتى تتمكن من العمل بفعالية . وهناك مستوى آخر من التنسيق وهو الاقليمي العربي ، برزت الحاجة إليه في السنوات الأخيرة ، في إطار نظام عالمي يشهد تكتلات حكومية وغير حكومية . ولأن قضية التنسيق على المستوى العربي من خلال اتحادات أو هيئات أو ما يعرف باسم " المظلة " ، تواجه حماسيات وتحفظات من جانب بعض المنظمات العربية غير الحكومية ، فإن هناك آليات أخرى تتبناها بعض المنظمات التي تعمل على المستوى العربي من ذلك لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية . ويستند عملها على عدة محاور ، أولها تبني مشروع للتطوير الإداري والبناء المؤسسي لتدريب العاملين والمتطوعين بالجمعيات في الأقطار العربية . وثانيها خلق جماعة علمية أكاديمية عربية توفر البحوث والدراسات الأساسية لهذا القطاع ، وثالثها تطوير شبكة إقليمية عربية من المنظمات غير الحكومية ، للمشاركة الايجابية في المحافل العربية والدولية.

٢. مشكلة تعبئة المتطوعين وتبدير الموارد: تمثل مشكلة تبدير الموارد البشرية والمادية تحدياً آخر يواجه الجمعيات الأهلية في أغلب الأقطار العربية ، وذلك بدرجات متفاوتة . ففي الأقطار التي لا تشهد مشكلة تبدير الموارد المادية (مثال منطقة الخليج العربي) ، هناك مشكلة في حفز المواطنين على المشاركة والتطوع . بينما في أقطار أخرى قد تكون مشكلة تبدير الموارد لها الأولوية (حالة مصر) ، دون إغفال مشكلة المتطوعين ... وهكذا هناك درجات مختلفة في حدة مشكلة تبدير الموارد البشرية والمادية من قطر إلى آخر ، وأيضاً من منظمات إلى أخرى داخل نفس القطر . ومن المؤكد أن المواجهة الفعالة لهذا التحدي تستلزم أولاً تطوير البناء الإداري والمؤسسي للمنظمات وتستلزم ثانياً توعية للمواطنين من خلال أجهزة الاعلام ومؤسسات التنشئة الاجتماعية ، وتستلزم ثالثاً العمل على تطوير مهارات تبدير الموارد لمواجهة أزمة التمويل سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الاقليمي والعالمي.

- مشكلة الإدارة الذاتية الديمقراطية للمنظمات الأهلية : تبرز مشكلة الممارسة الديمقراطية داخل المنظمات من عدة زوايا ، أولاها وجود قيادات تاريخية لهذه المنظمات تستمر لفترات طويلة دون توفير الفرصة لقيادات شابة جديدة ، وهو ما يؤثر سلبا على عملية التواصل بين الأجيال ويخلق الشعور بالاحباط لدى الشباب . وثانيها عملية صنع القرار داخل هذه المنظمات ، والتي تتم فى أحوال كثيرة بشكل فردى وليس جماعيا . وبالتالي هناك قصور فى مؤسسية صنع القرارات التى تتعلق بإدارة برامج ونشاطات هذه المنظمات ، على الرغم أن القوانين العربية تحدد ضمانات لعقد الجمعيات العمومية والعلاقة بينها وبين مجالس الإدارة. ومع ذلك هناك فجوة بين الواقع وبين القوانين هذه .

- احترام ميثاق الشرف الاخلاقى للمنظمات الأهلية: هناك أبعاد قيمية وأخلاقية تكمل الأبعاد الإدارية والمؤسسية ، وهى تتعلق بالقيم الأساسية التى ينبغى احترامها فى إطار العمل الاجتماعى ونشاط القطاع الثالث على وجه العموم . إن هذه القيم تحدد علاقة المنظمات بعضها البعض الآخر ، وعلاقتها بالمجتمع ، ثم أسلوب إدارة العلاقات داخل نفس المنظمة وبين قياداتها ، وكذلك بين المتطوعين والعاملين بأجر . هناك ضرورة للإتفاق الجماعى حول ميثاق أخلاقى Ethical Code ، يؤكد على القيم الأساسية التى يمكن أن تفقد حركة المنظمات غير الحكومية ، خاصة فى مرحلة تتسع فيها نشاطات هذه المنظمات وتشهد تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية من شأنها التأثير على القيم .

- مشكلة التوازن بين الريف والحضر: فتوزيع المنظمات الأهلية يشهد عدم توازن جغرافى بين الحضر والريف لصالح الحضر ، هذا على الرغم من احتياج الريف الى خدمات هذه المنظمات . فنسبة السكان تحت الفقر فى بعض الاقطار العربية (مصر، الاردن ، الصومال، السودان ، اليمن) أعلى فى الريف عنها فى الحضر . كما أن نسبة الأمية والحصول على الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية هى أقل فى الريف العربى عن الحضر . وبالتالي ينبغى أن تحدث مواجهة لقضية عدم التوازن ، فى فعاليات المنظمات الأهلية ، بين



### الحضر والريف .

٤ - تحديات ومشكلات مصدرها المجتمع: من أبرزها قضية إنحسار أو تراجع المتطوعين ، وهي الاخرى قضية ذات بعد عالمي ، ظهرت تحت ضغط الحياة اليومية وتعقدها من جانب وبسبب نظم وشروط التطوع من جانب آخر . يرتبط بذلك ضعف المشاركة الاجتماعية والسياسية وهي في جانب منها محصلة للثقافة السياسية والاجتماعية ، ولادراك دور الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي . وأخيرا فإن هناك مشكلة ذات طبيعة خاصة تبرز في بعض مجتمعات الخليج العربي (مثل حالة قطر) حيث كان للتمايز الاجتماعي وطبيعة التكوين الاجتماعي والثقافي آثاره على ضعف المنظمات الأهلية ومحدوديتها . وفي لبنان حيث تطرح مخاوف عن تراجع هذا القطاع بعد انتهاء فترة المحنة الطويلة ، بسبب انكماش الموارد التي كانت تدعمه ويحصل عليها من الداخل والخارج .

هذه التحديات والمشكلات جميعا ، تتوقف عملية مواجهتها على كل من المنظمات الأهلية والدولة معا ، كما تتوقف على إمكانية استقطاب شرائح عديدة في المجتمع للعمل في مجالات وميادين نشاط القطاع الثالث ومن أهم هذه الشرائح النساء والشباب . تتوقف مواجهة هذه التحديات أيضا على أحداث تغيير قيمي وثقافي في المجتمعات العربية ، يؤكد على قيمة المشاركة من خلال هذا القطاع ، وقدراته على الاسهام في التنمية .

### ثالثا: العناصر الايجابية التي توفر انطلاق القطاع الأهلي

انتمس القطاع الأهلي في الخمس سنوات الأخيرة - على وجه الخصوص - بمرونة أكبر في الاستجابة لمشكلات واحتياجات السكان في بعض الأقطار العربية عامة ، وهو ما يمثل أحد الأبعاد الايجابية في صياغة رؤيتنا للمستقبل القريب لهذا القطاع . وقد برز ذلك على وجه الخصوص في الأقطار التي تشهد ما يعرف باسم " سياسات الإصلاح الهيكلي " للاقتصاد القومي ، حيث أدى التغيير في توجهات السياسة الاقتصادية واتباع إجراءات صارمة من جانب الحكومات لضغط الانفاق العام ، إلى تقدم القطاع الأهلي لسد الثغرات في أداء السياسات العامة ، كما أدى إلى اهتمام منظمات هذا

القطاع بالفقراء والفئات الأقل حظا في المجتمع . ومن ناحية أخرى فإن الأقطار العربية التي شهدت ، أو لاتزال تشهد ، ظروفًا استثنائية مثل الحروب والكوارث الطبيعية ، فقد أبرز القطاع الأهلي فيها درجة عالية من المرونة في الاستجابة للمشكلات والاحتياجات المتغيرة ومن ثم فقد ظهرت في منطقتنا العربية المثات من الجمعيات الأهلية التي تسعى نحو التعامل مع ضغوط المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . كما أن جمعيات أخرى - كانت قائمة من قبل - قد اتجهت هي الأخرى نحو الاستجابة للمتغيرات الجديدة والتعامل معها .

ومن ناحية أخرى فإنه لاشك أن استناد القطاع الأهلي على تقاليد راسخة تعود إلى القرن التاسع عشر ، تشجع على التضامن والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ، وذلك انطلاقًا من مبادئ الدين ، يوفره الآخر بعدا إيجابيا في رؤيتنا لمسار القطاع الأهلي في المستقبل القريب .

ولا يمكن إغفال ملامح التغير في سياسات بعض الحكومات العربية إزاء القطاع الأهلي ، والمنظمات الأهلية التي يضمها . ففي إطار تشجيع مشاركة المواطن في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتخفيف من الأعباء الضخمة على هذه الحكومات ، برز خطاب سياسي (في مصر ، الأردن ، تونس ، لبنان...) يشجع ويدعم دور القطاع الأهلي . وفي بعض الأقطار (تونس على سبيل المثال) حدث تغيير في قانون الجمعيات الأهلية ، وفي أقطار أخرى (مصر والأردن) يطرح على الساحة ويقوة ضرورة تغيير الإطار القانوني ، وهناك من الدلائل ما يشير إلى تحقيق التغيير . كذلك فقد برزت أخيرا ملامح تعاون وتنسيق - أقوى من ذي قبل - بين بعض الحكومات العربية والجمعيات الأهلية ، انعكس على الموارد المخصصة لدعم الجمعيات من جانب الحكومات والتوسع في الموافقة على إشهار وتسجيل الجمعيات ، والتصديق على اتفاقيات بين هذه الحكومات ودول ومنظمات دولية أجنبية للدعم المالي والفني للجمعيات الأهلية .

وفي بعض الأقطار العربية نلمس ، بذورا جدينية، لحركة المنظمات غير الحكومية ، سواء في تكوين شبكة اتصالية تنسيقية بينها (مصر ، ولبنان ، وتونس...) أو في التعاون والمشاركة في تنفيذ مشروعات طموحة ، أو في ميلها نحو الاسهام بفعالية في المحافل والمؤتمرات العالمية . وأخيرا فإن قضايا

الجمعيات الأهلية قد أصبحت في كثير من المجتمعات العربية محورا لإهتمام الرأي العام ، وذلك بشكل لم يكن قائما من قبل ، وفي مجتمعات عربية أخرى دخلت قضايا الجمعيات ساحة البرلمان لأول مرة (حالة مصر) وأصبحت محلا للضغط على الحكومة نحو التغيير .

إن محصلة هذه العوامل معا ، تؤكد أن هناك عناصر إيجابية تتوافر للقطاع الأهلي ، وتسمح لنا بالقول أن تغييرا ملحوظا وفعالا سوف يشهده المستقبل القريب .

### رابعاً: تفاعل القطاع مع التغيرات المجتمعية

يمكن القول بصفة عامة ، أن هذا القطاع قد حقق درجة عالية من التفاعل مع المتغيرات التي لحقت بالمجتمعات العربية ، سواء تلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو السياسية . ويتضح ذلك من مراجعة التطور في حجمه وفي أنماط نشاطاته ، فهي تعكس ادراكا من جانبه ، للآطار المجتمعي الذي تعيش فيه وتتفاعل معه . وهذا القطاع على وجه العموم - في تجاوبه مع التغيرات المجتمعية - قد اتسم بالمرونة في استجاباته ، وأحيانا ما كانت مرونته إزاء بعض القضايا والمتغيرات ، أسرع من استجابة الحكومات ، وأكثر فاعلية في الوصول الى الفئات المحرومة . ويمكن أن نستند على بعض الأمثلة المميزة ، والتي تلخص اقتراب الجمعيات الأهلية من المجتمع ومن قضاياها ، وقد سبق الإشارة لبعضها مدعما بالبيانات في متن هذه الدراسة ، من أبرزها:

١ - نسبة عالية من هذه المنظمات تتوجه الى الطبقات الفقيرة اما من خلال منظمات خيرية (مساعدات نقدية وعينية) ، أو من خلال منظمات تنمية (توفير فرص التأهيل والتعليم والتدريب وفرص العمل) . ويعكس ذلك إدراك من جانب هذه المنظمات لتفاقم مشكلة الفقر في بعض الأقطار العربية التي تعاني من ضغوط وتحولات في سياساتها الاقتصادية .

٢ - توجه قطاع كبير من المنظمات نحو تقديم خدمات في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية ، واتجاه هذا القطاع نحو النمو في الحجم والنشاط ، هو مؤشر آخر لإدراك هذه المنظمات للتغيرات في المجتمع وفي السياسات العامة . فالمجالات سابقة الذكر تصم الاحتياجات الأساسية

Basic Needs من جانب ، كما ان سياسات الحكومة -بفعل متغيرات اقتصادية واجتماعية - قد اتجهت نحو خفض انفاقها مما أثر بالسلب على اشباع هذه الاحتياجات .

٣ - استجاب القطاع للتغيرات القيمية فى المجتمعات العربية ، فاتجهت بعض المنظمات الأهلية نحو الاهتمام ببعض القضايا التى تشكل فيها الثقافة أبعادا أساسية . من ذلك الاهتمام بالدفاع عن حقوق المرأة ومشاركتها ، والاهتمام بالمسنين ، وبالمعاقين .

٤ - ان استجابة القطاع للظروف الاستثنائية التى تمر بها بعض الأقطار العربية سواء حروب أو كوارث طبيعية (لبنان ، فلسطين ، السودان) ، هو مؤشر آخر لتفاعل القطاع الثالث مع التغيرات المجتمعية . فالمنظمات العاملة فى الضفة الغربية وغزة تتوجه فى الفترة الحالية نحو الاستعداد لبناء الاساس للدولة الفلسطينية .

٥ - توافر عشرات من المنظمات الأهلية التى تدافع عن حقوق الانسان ، وذلك فى مصر ولبنان وتونس والاردن والمغرب واليمن وغيرها ، يكشف ايضا عن إدراك ووعى من جانب القطاع الثالث ككل للتعامل مع القضايا السياسية أيضا .

٦ - الاهتمام من جانب المنظمات الأهلية بالبيئة وقضايا السكان ، يعكس هو الآخر إدراكا واعيا من جانبها لدورها من ناحية ، ولطبيعة التغيرات المجتمعية التى تتعامل معها من ناحية أخرى .

٧ - ظهرت مبادرات من جانب بعض المثقفين والمهنيين العرب ، لتأسيس منظمات هدفها " التنوير الثقافى " للمجتمع ، والدفاع عن الحريات ، وقد كان ذلك رد فعل للحركة الاسلامية الأصولية فى بعض الأقطار العربية ، من أمثلتها جمعية النداء الجديد ، وجمعية التنوير وجمعية المرأة الجديدة فى مصر كذلك تزايد ميل البعض لتأسيس منظمات لا تهدف الى الربح ، تتبنى أهدافا ثقافية وعلمية وتنويرية ، استنادا على قانون الشركات المدنية .

إن هذا الإدراك والتجاوب للتغيرات الاجتماعية ، هو بمثابة إضافة للأبعاد الايجابية المبشرة ، التى توفر مقومات نجاح القطاع الثالث فى الغد القريب ، فى المنطقة العربية .

## خاتمة

تمر الجمعيات الأهلية، في العالم العربي، بمرحلة انتقالية حاسمة بفعل عدد من المتغيرات الإقليمية والعالمية . فعلى المستوى الإقليمي، تدرك أغلب الأقطار العربية أهمية هذه المنظمات وقدراتها كقناة تدعم مشاركة المواطنين ، وتوجه إلى احتياجات المجتمع ، وتسد الفجوات في أداء السياسات العامة . وقد أسهم في ذلك الإدراك المتنامي - لدى الحكومات ولدى المجتمعات - للتحديات السياسية والاقتصادية التي تشهدها أغلب الأقطار العربية، سواء الغذائية أو الفقيرة . فسياسات الإصلاح الاقتصادي وضغط الإنفاق العام ، قد أدت إلى تهميش بعض فئات المجتمع وإلى الحرمان من بعض الخدمات الأساسية التي اعتادت الحكومات العربية تقديمها للمواطن . وفي إطار تشجيع القطاع الخاص - الهادف للربح وغير الهادف للربح - طرحت أهمية القطاع الثالث ( إلى جانب الدولة والقطاع الخاص ) ، باعتباره أحد الحلول لمواجهة الأزمة الاقتصادية . وبالتالي أصبح المناخ مهيئاً أكثر لتشجيع ودعم القطاع الثالث، وهو ما أكد عليه الخطاب السياسي الرسمي في بعض الأقطار العربية (مصر، تونس، المغرب ، الأردن، لبنان) .

وقد كان أيضاً للتوجهات الديمقراطية التي تبنتها بعض الأقطار العربية ، أثر على تهئية المناخ السياسي والاجتماعي ، لصالح دور أكبر للمنظمات الأهلية . وفي الأقطار الأخرى التي لم تشهد تحولات ديمقراطية

أساسية ، بدت هذه المنظمات كقناة لتعبير بعض القوى الاجتماعية والاقتصادية عن توجهاتها ، وكقناة لمشاركتها في السلطة حتى لو كان من خلال العمل الاجتماعي (أقطار الخليج العربي) .

وبالإضافة إلى هذه المتغيرات الإقليمية - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - فإنه لا يمكن إغفال دور المتغيرات العالمية ، التي لعبت دوراً ضاعطاً غير مباشر لتهيئة المناخ لدعم المنظمات الأهلية على وجه العموم . ففى إطار اتصال عالمي مفتوح ، أتاحت للمنظمات العربية فرصة تبادل الخبرات وفرص التعاون المباشر مع المنظمات العالمية الحكومية التي تقدم لها الدعم (برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة) ، ومع المنظمات الدولية غير الحكومية . وقد تم هذا التعاون أو الدعم من خلال المؤتمرات ، والمشروعات المشتركة ، والتمويل ، والدعم الفني .. وغير ذلك .

وفى إطار كل هذه المتغيرات ، برزت مؤسسات عربية تدعو إلى التنسيق على المستوى العربي ، بين المنظمات غير الحكومية ، وتدعم المشاركة العربية من جانب هذه المنظمات في المحافل الدولية . وبرزت مؤسسات أخرى لتقديم العون المادى والفنى لمشروعات التنمية ، التي تقوم بها بعض المنظمات العربية ، واتسع نطاق تمويل بعض المؤسسات المالية والتجارية لدعم مشروعات هذه المنظمات ... وكلها مؤشرات تسمح بالتنبؤ بأن المستقبل سوف يشهد دوراً أكثر فاعلية للقطاع الثالث ، وأن هناك أنماطاً جديدة من المنظمات سوف تتبلور إسهاماتها بشكل أقوى في المستقبل ، منها على سبيل المثال: المنظمات العاملة في مجال التنمية والبيئة وحقوق الإنسان ، والمنظمات التنويرية الثقافية التي تدعم الحقوق والحريات الليبرالية .

يمكن أيضاً التنبؤ بأن المستقبل سوف يشهد قدراً أكبر من المؤسسية لهذه المنظمات ، وقدراً أكبر من التنسيق والتحالف فيما بينها على المستوى القطرى وعلى المستوى الإقليمى . وفى الأجل الطويل ، سوف تؤثر عملية التحول الديمقراطي على أداء المنظمات ، كما ستؤثر هذه المنظمات فى عملية التحول ذاتها ... هناك عملية تفاعل بين المتغيرات التي ترتبط بالتحول الديمقراطي وبين هذه المنظمات التي تشكل أحد أركان المجتمع المدنى ... وانعكاسات هذا التفاعل لن تتوقف عند حدود كل قطر ، وإنما ستمتد إلى المنطقة ككل ، وهو أحد الدروس التاريخية المستفادة من دراسة

تطور هذا القطاع .

ومن المؤكد أن هذه الاتجاهات العامة التي تحكم رؤيتنا للمستقبل ، سوف تختلف في اتساعها وتأثيرها من قطر إلى آخر ، وفقا لخصوصيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ولكن يبقى ما هو مشترك فيما بينها ، والذي يسمح لنا بطرح رؤية مستقبلية للمنطقة ككل .

لقد كشفت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج الهامة ، بعضها يعكس الاتجاهات العامة المشتركة بين الجمعيات الأهلية في العالم العربي ، وبعضها الآخر يعكس خصوصية بعض المناطق أو بعض الأقطار . وقبل أن نقوم بتلخيص هذه النتائج ، من المهم الإشارة إلى بعض الملاحظات ، والتي تذكرنا بطبيعة هذا العمل والصعوبات الأساسية التي تواجه دراسة هذا الميدان .

١ - إن هذه الدراسة هي جزء من عمل أكبر له صفة عالمية ، إذ أن هناك دراسات - تنشر في نفس الدوفيت تقريبا - عن القطاع الثالث في كل منطقة من مناطق العالم ( آسيا ، أفريقيا ، أمريكا اللاتينية ، أوروبا ، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا .. ) ، وبالتالي فإن دراسة الجمعيات الأهلية في العالم العربي هي جزء من مشروع عالمي ، قامت به " منظمة التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطن " والمعروفة باسم CIVICUS . كما يصاحب نشر الدراسات الإقليمية ، مؤلف ضخم - ينشر باللغتين العربية والانجليزية - حول القطاع الثالث في كل مناطق العالم .

٢ - من المهم أن نأخذ في اعتبارنا طبيعة الفارئ أو المتلقي لهذا العمل ، لأن ذلك قد انعكس على أسلوب الدراسة التي بين ايدينا ومنهجية تناول الموضوع . نتوجه هذه الدراسة إلى الجماعة الأكاديمية من جانب وإلى الممارسين والعاملين والمهتمين بالقطاع الأهلي من جانب آخر . ولذا لم يكن مطلوبنا الاستغراق في بعض التفاصيل خاصة التي ترتبط بتقييم الأدبيات والنظريات أو التي ترتبط بقضية المفاهيم . وقد اعتمدت الدراسة على المفهوم المتداول واقعيا وقانونيا ، وهو " الجمعيات الأهلية " ، كما استخدمت تعبير القطاع الثالث أحيانا ليعبر عن القطاع الأهلي العربي ، الذي يعكس مبادرات أهلية تطوعية منظمة غير هادفة إلى الربح .

٣ - اعتمدت منهجية الدراسة على مسح الأدبيات المتوفرة التي تضم بحثا ودراسات حول الجمعيات الأهلية العربية وتقارير بعض هذه المنظمات

والتقارير الرسمية الصادرة عن نشاط هذا القطاع . كما اعتمدت على أسلوب المقابلات الشخصية مع رموز القيادات العربية النشطة فى هذا المجال ، وذلك فى بعض الأقطار (مصر ، لبنان ، الأردن ، تونس ، المغرب) . وقد مكنت هذه المنهجية من توفير بيانات أساسية حول ملامح القطاع الأهلى العربى ، واستكمال الشغرات من خلال الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية . ومع ذلك تبقى هناك صعوبات أساسية تعترض العمل فى هذا المجال ، من أهمها نقص الاحصاءات والبيانات ، وتناقضها وضعف مصداقيتها أحيانا ، وكذلك غياب المعلومات عن بعض الأبعاد الهامة لتطوير مثل هذه الدراسات . مثال ذلك عدم توفر بيانات ومعلومات حول اسهام هذا القطاع فى الاقتصاد السياسى فى أغلب الأقطار العربية ، وعدم توفر بيانات حول إسهام القطاع الأهلى العربى فى توفير فرص عمل ، وفى بعض الاقطار لا تتوفر بيانات عن حجم المستفيدين أو عدد المتطوعين أو حجم العاملين فى هذا القطاع .

### وفيما يلى نعرض للنتائج الأساسية للدراسة ، والتي تتمثل فيما يلى:

- ١ - نتائج تتعلق بقضية المفاهيم والتصنيف .
- ٢ - نتائج ترتبط بالعلاقة التفاعلية بين البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل مجتمع وبين ملامح الجمعيات .
- ٣ - نتائج تلقى الضوء على العلاقة بين الجمعيات - كمؤسسات للمجتمع المدنى - والدولة .
- ٤ - نتائج تمس محور العلاقة بين الجمعيات والمجتمع .
- ٥ - ملامح الاستمرار والانقطاع .

### قضية المفاهيم والتصنيف

إذا كانت الأقطار العربية تستخدم مفهوم الجمعيات الأهلية ، على المستويين القانونى والفعلى (فى الممارسات اليومية) ، فإن مشكلة المفاهيم والتصنيف تبدأ فى الظهور والتصاعد ، حين نراجع مكونات أو مضامين هذه الجمعيات من ناحية ، وحين نتعامل مع البيانات والإحصاءات الرسمية من



ناحية أخرى . فالجمعيات والمؤسسات الخاصة (وأحيانا ما تسمى جمعيات النفع العام أو جمعيات الصفة العامة)، تختلف مضامينها في بعض الأقطار . فالجمعيات التعاونية قد تشكل أحد الأركان الأساسية للمفهوم في بعض الأقطار (حالة اليمن على سبيل المثال)، بينما هي خارج دائرة هذا المفهوم تماما في حالات أخرى (مصر ولبنان والأردن) كما أن الجماعات المهنية قد تكون أحد أنماط الجمعيات الأهلية في بعض الأقطار العربية في (منطقة الخليج العربي)، وينطبق عليها قانون الجمعيات ، بينما هي خارج هذه الدائرة ولها قوانينها المستقلة في أقطار ومناطق أخرى مثل مصر والسودان والشرق العربي عامة .. وهكذا نلاحظ اختلافات في مكونات أو وحدات قطاع الجمعيات الأهلية ، ينعكس على البيانات والاحصاءات وعلى مجال تطبيق قوانين الجمعيات . من هنا أيضا تبرز مشكلة تصنيف مكونات القطاع الأهلي، والاتفاق على " تيبولوجية" للتعرف على الأنماط المختلفة التي يضمها هذا القطاع .

ومن ناحية أخرى فإن القوانين العربية تتعامل مع الجمعيات والمؤسسات الخاصة " كحزمة واحدة " ، بحيث لا توجد مكانة قانونية مستقلة تميز بعض أنماط النشاط الأهلي ، من ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية الخاصة ومؤسسات وصناديق التمويل القطرية التي تدعم هذا النشاط الأهلي يضاف الى ذلك ظهور جمعيات أهلية غير مسجلة وفقا لقانون الجمعيات ، وانما وفقا لقانون الشركات المدنية (حالة مصر مثلا) وذلك لتجنب الإجراءات القانونية المعقدة التي تسمح بتسجيل الجمعية وفقا للقانون .

بهذا الصدد تنشأ صعوبات أمام الباحث لكي يتمكن من التفرقة بين الأنماط المختلفة سابقة الذكر، ولكي ينجح في صياغة معايير محددة لكل نمط وتطبيقها في الواقع ، كما تبرز صعوبات عملية في المقارنة بين أوضاع الجمعيات الأهلية في الأقطار العربية .

### التفاعل بين البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبين ملامح الجمعيات

كشفت الدراسة عن أن هناك مجموعة من المتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، يؤدي تفاعلها معا إلى صياغة ملامح

محددة للجمعيات الأهلية سواء من حيث الحجم أو طبيعة الدور أو الفاعلية أو أنماط التنظيمات السائدة . وبالتالي فإن حديثنا عن ملامح عامة لهذا القطاع، ينبغي ألا يحجب رؤية الاختلافات بين الجمعيات الأهلية من قطر إلى آخر أو من منطقة إلى أخرى .

هناك اختلاف في المتغيرات الاقتصادية مثل متوسط دخل الفرد ، وحجم الناتج القومي ، ودور الدولة ودور القطاع الخاص ، تؤثر على صياغة ملامح الجمعيات . فالمشكلات والتحديات الاقتصادية التي ترتبط بمجموعة من الأقطار العربية مثل مصر والأردن ولبنان وتونس والمغرب، والتي دفعت إلى تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي وتوقيع إتفاقية مع صندوق النقد الدولي، قد انعكست على قطاع من الجمعيات يسعى إلى التعامل مع الفقراء والمهمشين اجتماعيا واقتصاديا ، كما أدت هذه المتغيرات إلى بروز أنماط جديدة من الجمعيات لم تكن قائمة من قبل ، من ذلك جمعيات تهدف إلى توفير التدريب والتأهيل وخلق فرص عمل ، أو جمعيات للمشروعات الصغيرة . ومن ناحية أخرى فإن دور دولة الرعاية في أقطار الخليج العربي ، والتي توفر الخدمات الصحية والتأمينات الصحية والاجتماعية لمواطنيها ، قد أدى إلى شبه غياب للجمعيات التي تهتم بتقديم الخدمات الصحية . بينما هذا النمط الأخير من الجمعيات له أهمية كبيرة في حالة أقطار أخرى مثل مصر ولبنان والأردن والمغرب .

كشفت الدراسة أيضا عن أن المتغيرات السياسية وطبيعة النظام السياسي ، تلعب هي الأخرى دورا محوريا في تشكيل ملامح القطاع الأهلي . ففي الأقطار التي تشهد تحولا ديموقراطيا ، يعيل حجم الجمعيات نحو النمو المضطرد ، كما تتنوع أنماط نشاط الجمعيات فيها لتمتد إلى قضايا سياسية (الديموقراطية وحقوق الانسان) .. بينما في الأقطار ذات النظم السياسية المحافظة فإن اتجاه نمو الجمعيات فيها غير ملموس ، وحجم هذا القطاع فيها محدود إلى درجة كبيرة (مثال أقطار الخليج العربي ) .. وبسبب القيود القانونية والفعلية ، فإنه تغيب بعض مجالات نشاط المنظمات الأهلية مثل منظمات حقوق الإنسان والتنظيمات الدفاعية في مجال المرأة. ومن ناحية أخرى فقد تبين من الدراسة أن طبيعة القوى السياسية السائدة تنعكس على الجمعيات ، وأهم نموذج لها هو انعكاس تنامي القوى الإسلامية على الجمعيات الأهلية ذات السمة الدينية ، وكذلك طبيعة النخبة القائدة للقطاع

## الأهلى عامة .

وأخيراً فإن هناك تفاعلاً بين المتغيرات الثقافية والاجتماعية التي تميز طبيعة المجتمعات العربية ، وبين ملامح الجمعيات الأهلية . فهناك انعكاسات لاختلاف الدين ثم اختلاف الطوائف الدينية على أنشطة وأنماط عمل الجمعيات ، حيث يبرز حرص كل الأطراف على تأسيس جمعيات أهلية لخدمة مصالحهم وخدمة الدعوة الدينية . كما يبرز في بعض الأقطار ( خاصة في منطقة الخليج العربي ) تأثير الأقليات على بنیان القطاع الأهلى ، فالمهاجرين من دول جنوب شرق آسيا مثلاً لديهم تنظيماتهم الخاصة لتقوية العلاقات فيما بينهم . وأحياناً ما يؤثر هذا العامل - الخاص بالأقليات - سلباً على قيمة العمل التطوعي وإمكانات المشاركة ( حالة قطر ) .

يدخل في هذا الإطار أيضاً مشاركة المرأة في ميدان العمل الأهلى وقيم المشاركة السياسية السائدة سواء بالنسبة للمرأة أو الرجل ... وكلها متغيرات تتفاعل معاً لتصوغ في النهاية ملامح القطاع الأهلى .

## نتائج تتصل بطبيعة العلاقة بين الجمعيات والدولة

إن طبيعة هذه العلاقة - ومنذ القرن التاسع عشر - تتعدد ما بين التعاون والصراع الخفى أحياناً والواضح فى أحيان أخرى ، هى علاقة ما بين المجتمع المدني والدولة يشوبها عدم الثقة وينعكس ذلك على طبيعة القوانين المنظمة لتأسيس ولتنشيط الجمعيات الأهلية فى أغلب الأقطار العربية . فالقانون هو أداة أساسية لتحقيق رقابة الدولة على الجمعيات ، وأحياناً للهيمنة على نشاطها . وأغلب القوانين العربية الخاصة بالجمعيات تفرض رقابة على تأسيس الجمعيات ، ثم رقابة على نشاطها ، وتمتع الدولة بحق حل الجمعيات أو دمجها دون أن يكون ذلك من سلطة القضاء ، بل من سلطة الجهة الإدارية المختصة .

وفى السنوات الخمس الأخيرة بدت عدة دلائل تشير إلى تغيير سياسات الحكومة إزاء الجمعيات الأهلية ، فقد أصبحت هذه التنظيمات آلية لإدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي ظهرت قدراتها فى التخفيف من بعض أعباء الحكومات . لقد حدث تغير جزئى فى الخطاب السياسى الرسمى لبعض الحكومات العربية فيما تعلق بالجمعيات ، وحدثت تعديلات جزئية فى بعض القوانين ، وبرز اهتمام غير مسبوق من جانب

الرأى العام العربى فى بعض الأقطار ومن جانب البرلمانات بموضوع الجمعيات الأهلية .

### العلاقة بين الجمعيات والمجتمع

تستمر جمعيات المساعدات الاجتماعية ، أو الجمعيات الخيرية فى دورها لدعم الفقراء ، لكى تمثل اتجاهها عاما تاريخيا فى كل الأقطار العربية إلا أنه قد حدث تغير من الشكل التقليدى لمساعدة الفقراء ماديا وعينيا ، إلى الشكل غير التقليدى الذى يعتمد على منهجية التدريب وتوفير فرص عمل منتج . كذلك فإن جمعيات الرعاية الاجتماعية للفئات المهمشة اجتماعيا ، تمثل هى الأخرى قنوات اتصال أساسية بين مؤسسات المجتمع المدنى هذه وبين المجتمع ، ومن ثم فإن وزن هذه الجمعيات يرتفع ضمن التشكيلة العامة لهذه التنظيمات .

وفى بعض الأقطار العربية حدث تصاعد ملموس فى وزن - حجم ودائرة نشاط - الجمعيات التى تقدم خدمات صحية للأطفال والأمهات ، ولمن يطلب الخدمة الصحية عامة . وقد لمسنا فى متن الدراسة تزايد عدد المنتهجين بهذه الدوعية من الخدمة فى فلسطين ولبنان والأردن ومصر ، وبرزت عدة أسباب لتفسير ذلك من أهمها الظروف الاستثنائية فى فلسطين وغياب دور الدولة لفترة طويلة فى لبنان ، والتحول إلى سياسة القطاع الخاص فى مصر والأردن وبالتالي ارتفاع قيمة الخدمات الصحية .

وعلى الجانب الآخر هناك أزمة فى جمعيات التنمية ، وذلك بالرغم من زيادة نسبة هذه الجمعيات فى بعض الأقطار العربية (٢٥ ٪ فى حالة مصر) . لا يزال مفهوم التنمية غير واضح فى نشاط هذه الجمعيات ، ولا تزال هناك صعوبات فى احتواء مشاركة المواطن . وبالتالي من المهم إبراز قيمة المنظمات القاعدية أو المنظمات ذات الجذور الشعبى Grass Roots Organization ، وتوجيه الدعم لها لكى تضمن بين نشاطاتها ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

### ملاحح الاستمرار والانقطاع فى عمل الجمعيات الأهلية

لقد أوضحت هذه الدراسة - خاصة فى بعدها التاريخى - الدور الحافز للدين منذ القرن التاسع عشر حتى هذه اللحظة .. وقد انعكس ذلك

على حركة تأسيس الجمعيات ونموها. وعلى تعبئة التمويل لهذا النمط من الجمعيات ، من خلال أموال الزكاة والصدقة . كما أن الأوقاف أو الأحياس كانت ولا زالت مصدرا لدعم القطاع الأهلي وإثراء نشاطه . ويلاحظ أن هذه الجمعيات الدينية المنتشرة في كل الأقطار العربية تستند على مفهوم شامل للنشاط يتم فيه إدماج الوظائف الدينية مع العلماني [ دعوة دينية ، تحفيظ قرآن ، توزيع الصدقات على الفقراء ، خدمات صحية واجتماعية ... ]

أوضحت أيضا هذه الدراسة أن أحد ملامح الاستمرار هو دور أو وزن المتغير الخارجى فى صياغة جانب من معالم القطاع الأهلى . ففى المرحلة الأولى لميلاد الجمعيات الأهلية كان التهديد الخارجى من الاستعمار والأقليات الأجنبية والبعثات التبشيرية ، عوامل ضاغطة ودافعة لحفز تطور الجمعيات وتصديها للتحديات الخارجية . وفى مراحل تالية فى القرن العشرين كان للبحث عن الهوية القومية وحمايتها من مصادر التهديد الخارجى ، انعكاساته على تطور القطاع الأهلى . وفى الوقت الحالى لا يزال للقوى الخارجية - بشكل أو بآخر - تأثيراتها على صياغة ملامح جانب من القطاع الأهلى ، سواء من خلال تدفق الدعم الخارجى للجمعيات أو من خلال الانخراط فى شبكات دولية وإقليمية ، وعلى النحو الذى أشرنا إليه فى متن الدراسة .

من ملامح الاستمرار أيضا دور الجمعيات كنظام غير رسمى للضمان الاجتماعى ، فالجمعيات كانت ولا تزال نظاما للتكافل الاجتماعى يسير بشكل موازٍ لدور الدولة الرسمى . ويؤكد ذلك مراجعة وزن جمعيات المساعدات الاجتماعية فى النسيج الإجمالى لمنظومة الجمعيات.

إن إستجابة الجمعيات للظروف الاستثنائية والمتغيرة ، هو ملمح آخر من ملامح الاستمرار ، فهذه التنظيمات تتسم بدرجة عالية من المرونة الاستجابية فى مواجهة احتياجات ومشكلات متغيرة ، أو فى مواجهة الظروف الاستثنائية (كوارث بيئية وطبيعية ، حروب.. الخ) .

وإذا كان ما سبق يمثل أبرز ملامح الاستمرار فى نشاط الجمعيات الأهلية العربية ، فإنه يقابل ذلك بعض ملامح الانقطاع التى يهمنى الإشارة إليها . لعبت الجمعيات الأهلية العربية - تاريخيا- دورا فى إقراز النخب السياسية وبالتالي فقد كانت تعد من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية فى العالم العربى . هذا الدور قد تعرض للضعف إلى حد كبير فى

الفترة الحالية ، نتيجة عوامل تاريخية واجتماعية وسياسية .  
 كذلك فإن التطور كقيمة وممارسة يتعرض الآن لمشكلات كثيرة ،  
 خاصة لدى جيل الشباب ، وهو ما يمثل ملمحا آخر من ملامح الانقطاع في  
 الخبرة التاريخية للجمعيات .  
 يضاف إلى ذلك تضائل الدور الحالي للأوقاف أو الأحياس باعتبارها  
 ممارسة إسلامية تشجع على عمل الخير وتوفر موارد ذاتية للجمعيات  
 الأهلية .  
 يمثل ما سبق أبرز النتائج التي كشفت عنها دراسة الجمعيات الأهلية  
 في العالم العربي ، وهي تمثل خطوة أولى على طريق دراسة المجتمع  
 المدني، ولعلها تكون فاتحة لتطوير اهتمام الباحثين بهذا الموضوع الهام .

## المراجع

- 
- ١ - اعتمدت البيانات في هذا الجزء على:
    - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (صندوق النقد العربي، الكويت: ١٩٩٢)، ص ١١ - ٣٩ ن ص ٥٥.
    - التقرير الاحصائي السنوي عن واقع الطفل العربي، (المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة: ١٩٩٢)، ص ١١ - ٦٤.
  - ٢ - وفاء البابا، تقرير عن الجمعيات الأهلية في لبنان (تقرير غير منشور، بيروت: ١٩٩٣)، ص ١٨.
  - ٣ - Soliman Ali Bold and others, Local Non Governmental Sector in Sudan, A Critical Survey Unpublished Report: (Khartoum: 1992), p 88.
  - ٤ - مؤشرات الرعاية الاجتماعية في مصر، (وزارة الشؤون الاجتماعية، القاهرة: ١٩٩٣)، ص ١٧٠.
  - ٥ - د. رؤوفة حسين، تقرير عن الجمعيات الأهلية في اليمن، (تقرير غير منشور، صنعاء: ١٩٩٣)، ص ٧.

- ٦ - Soliman Ali Bold, op.cit, 21.
- ٧ - د. المنصف وناس، «تاريخ العمل الأهلي في المغرب العربي»، في: بحوث ودراسات مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، (القاهرة: ١٩٨٩)، ص ٢٥١.
- ٨ - د. محمد عفيفي، الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩١)، ص ص ١٥ - ٢٠.
- ٩ - محمد عبد الرشيد، الطرق الصوفية والتنمية، رسالة دكتوراة غير منشورة، (جمهورية مصر العربية: جامعة المنيا، ١٩٨٨).
- ١٠ - Amani Kandil, The Role of Islamic Non Profit Organizations in Egypt and Promoting the Caring Society, Spring Research Forum Working Papers, On Transmitting The Traditions of a Caring Society, The Independent Sector, (Texas: 1993), p.371.
- ١١ - د. نور فرحات، «المكانة القانونية للجمعيات الأهلية في القوانين العربية»، في: دراسات وبحوث مؤتمر للتنظيمات الأهلية العربية، م. س. ذ، ص ٤٢٢.
- ١٢ - نفس المرجع، ص ص ٤١٩ - ٤٣٠.
- ١٣ - د. أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر، كتاب غير منشور، (القاهرة: ١٩٩٣).
- ١٤ - مقابلة شخصية مع أ. محمد بركات، مدير مؤسسات الرعاية الاجتماعية (بيروت: ٤ يوليو ١٩٩٣).
- ١٥ - د. رؤوفة حسين، م. س. ذ، ص ٧.
- ١٦ - د. سارة بن نفيس، حالة الجمعيات الأهلية في تونس، (تقرير غير منشور، تونس: ١٩٩٣)، ص ٩.



- ١٧ - د. باقر النجار، «الجمعيات الأهلية في الخليج العربي»، في: بحوث ودراسات ...، م.س. ذ، ص ص ٢٠٨ - ٢١٢.
- ١٨ - د. رؤوفة حسين، م.س. ذ، ص ٨.
- ١٩ - وفاء البابا، م.س. ذ، ص ٦.
- ٢٠ - Amani Kandil, Defining the Non Profit Sector in Egypt, - The John Hopkins University, Institute for Policy Studies, Working Paper 10 (Baltimore: 1993), pp.2-3.
- ٢١ - سري ناصر، «تاريخ العمل الخيري في دول المشرق»، في: بحوث ودراسات ..، م.س. ذ، ص ص (٢٦٠ - ٢٦١).
- ٢٢ - د. باقر النجار، م.س. ذ، ص ص ٢٠٨ - ٢٠٩.
- ٢٣ - تعتمد هذه البيانات التجميعية على التقارير القطرية الرسمية عن الدول العربية، وتقديرات بعض الدراسات، وكذلك المقابلات الشخصية.
- ٢٤ - سري ناصر، م.س. ذ، ص ١٦٢.
- ٢٥ - د. أميمة الدهان، تقرير عن الجمعيات الأهلية في الأردن (غير منشور، عمان: ١٩٩٣) ص ٥.
- ٢٦ - سارة بن نفيس، م.س. ذ، ص ٤.
- ٢٧ - مؤشرات الرعاية الاجتماعية في مصر، م.س. ذ، ص ١٧١.
- ٢٨ - تصريح رسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية، (القاهرة: جريدة الأهرام، ٢ أبريل ١٩٩٣).
- ٢٩ - د. أمانى قنديل، المجتمع المدني ..، م.س. ذ.
- ٣٠ - وفاء البابا، م.س. ذ، ص ١٥.

- ٣١ - محمد بركات، م. س. ذ.
- ٣٢ - غسان صياح مدير جمعية الشبان المسيحية، مقابلة شخصية، (بيروت: ٥ يوليو ١٩٩٣).
- ٣٣ - د. أميمة الدهان، م. س. ذ، ص ١٣.
- ٣٤ - د. عبد الله الخطيب، رئيس اتحاد الجمعيات الخيرية في الأردن، مقابلة شخصية، (عمان: يوليو ١٩٩٣).
- ٣٥ - د. رؤوفة حسين، م. س. ذ، ص ٨.
- ٣٦ - Soliman Ali Bold, op. cit, p.22
- ٣٧ - رشيدة عبد المطلب، «الإطار النظري وخطة عمل دراسة العمل الأهلي التطوعي في السودان، في: بحوث ودراسات...، م. س. ذ، ص ١٣٥.
- ٣٨ - د. باقر النجار، العمل التطوعي في أقطار الخليج العربي، مكتب المتابعة، (مجلس وزراء الشئون الاجتماعية لدول الخليج العربي، البحرين: ١٩٨٨)، ص ١٧.
- ٣٩ - د. أميمة الدهان، م. س. ذ، ص ٩.
- ٤٠ - دراسة اقتصاديات العمل الاجتماعي في الأردن، (مركز البحوث الاجتماعية، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، عمان: ١٩٨٨)، ص ١٣ - ١٤.
- ٤١ - د. أميمة الدهان، م. س. ذ، ص ١٤.
- ٤٢ - وفاء البابا، م. س. ذ، ص ١٣ - ١٤.
- ٤٣ - باقر النجار، م. س. ذ، ص ٢١٤.
- ٤٤ - نفس المرجع، ص ٢١٩.

٤٥ - مؤشرات الرعاية الاجتماعية....، م. س. ذ، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

Status Report, United States Economic Assistance to Egypt, - ٤٦  
(Cairo: 1991), pp.36-37.

٤٧ - مؤشرات الرعاية الاجتماعية، م. س. ذ، ص ١٧٦ .

Amani Kandil, The Role of Islamic Associations..., - ٤٨  
op.cit.,pp. 2-13.

٤٩ - د. أماني فنديل، الجماعات المهنية والتحول الديمقراطي في مصر،  
مؤتمر الديمقراطية في العالم العربي، (القاهرة: ١٩٩٢)، ص ٧٥.

Soliman Alu Bold, op.cit., pp 14-16.. ٥٠

٥١ - أماني فنديل، دليل الجمعيات الأهلية في مصر، غير منشور، (القاهرة:  
١٩٩٢).

٥٢ - وفاة البابا، م. س. ذ، ص ١٨ .

٥٣ - د. باقر النجار، العمل الاجتماعي التطوعي....، م. س. ذ، ص ١٧-١٦ .

٥٤ - دليل الجمعيات الخيرية في فلسطين، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية،  
(غزة: ١٩٩٢).

٥٥ - تصريح وزيرة الشؤون الاجتماعية، جريدة الأهرام، (القاهرة: ١ أبريل  
١٩٩٣).

٥٦ - د. أميمة الدهان، م. س. ذ، ص ١٧ .

٥٧ - د. رؤوفة حسين، م. س. ذ، ص ١٦ - ١٨ .

٥٨ - وفاة البابا، م. س. ذ، ص ١٧ .

٥٩ - كامل مهنا، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الاجتماعية، تجربة واقعية، (مؤتمر التنسيق بين المنظمات غير الحكومية، بيروت: ١٩٩٢)، ص ١٠ - ١٣.

٦٠ - Soliman Alu Bold, op.cit., pp 30-33

٦١ - د. أماني قنديل، المجتمع المدني... م. س. ذ.

٦٢ - د. أميمة الدهان، م. س. ذ، ص ١٣.

٦٣ - د. سري ناصر، م. س. ذ، ص ١٦٣.

٦٤ - غسان صياح، م. س. ذ، ص ١٠.

٦٥ - د. أميمة الدهان، م. س. ذ، ص ١٠.

٦٦ - وفاء البابا، م. س. ذ، ص ١٨.

٦٧ - اعتمدت البيانات على عدة مصادر تجميعية.

٦٨ - د. باقر النجار، العمل الاجتماعي التطوعي... م. س. ذ، ص ١٧.

٦٩ - مقابلة شخصية مع مديرة جمعية صاحبات الأعمال، (عمان: يوليو ١٩٩٣).

٧٠ - د. باقر النجار، م. س. ذ، ص ١٦ - ١٧.

٧١ - دليل الجمعيات الأهلية لدول الخليج العربي، ١٩٩٣.

٧٢ - Amani Kandil, The Role of Islamic Associations., op. cit., p.371.

٧٣ - وفاء البابا، م. س. ذ، ص ٢٣.

٧٤ - تقرير من ملثقي المنظمات غير الحكومية بتونس، (يونيه ١٩٩١).

٧٥ - رؤوفة حصين مديرة مركز دراسات المرأة في اليمن، مقابلة شخصية، (القاهرة: سبتمبر ١٩٩٣).

٧٦ - رشيدة عبد المطلب، م. س. ذ، ص ١٢٩.

٧٧ - رؤوفة حسين، الجمعيات الأهلية في اليمن، م. س. ذ، ص ٢١٨.

٧٨ - د. باقر النجار، «الجمعيات الأهلية في الخليج العربي»، ...، م. س. ذ، ص ٢١٨.

٧٩ - وفاء البابا، م. س. ذ، ص ٢٥.

٨٠ - د. محمد الرميحي، «الجمعيات وقضايا العمل الأهلي»، في: بحوث ودراسات ...، م. س. ذ، ص ٤٥٠.

٨١ - Amani Kandil, Defining the N.P.S in Egypt, op. cit., p.6.

٨٢ - د. سارة بن نفيس، م. س. ذ، ص ١٣.

٨٣ - برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، التقرير السنوي، (الرياض: ١٩٩٠)، ص ٢٩ - ٣٠.

٨٤ - Revision of the Objectives of the United States Aid to Egypt, in: Status Report, op. cit., pp. 36-37.

٨٥ - د. عبد الله الخطيب، آليات العمل الإجتماعي، الاتحاد انعام للجمعيات الخيرية في الأردن، (عمان: ١٩٩٢)، ص ١٢.



## ملحق احصائی





جدول (١) يوضح توزيع السكان في المنطقة العربية  
ومعدلات النمو السكاني  
(عام ١٩٩١)

معدل النمو	التوزيع السكاني	الدولة
٣,٥	١٩٠٩,٠	الإمارات
٢,٠	٥١٠,٢	البحرين
٣,٠	١٥٣٠٨,١	السعودية
٣,٥	٢٠٧٠,٠	عمان
٤,٢	٥٠٤,٢	قطر
٤,٦	١١٠٠,٠	الكويت
٣	٢٥٧٥١,٣	الجزائر
٣,٥	١٩٥٨٢,٤	العراق
٣,٧	٤٧٠٦,٨	ليبيا
٣,٤	٨٤٥٩,٢	تونس
٣,٤	١٢٥٣٦,٠	سوريا
٢,٧	٥٤٦٠٩,٠	مصر
٦,٩	٤٢٨٨,٠	الأردن
٦,٩	٤٣٠,٠	جيبوتي
٣,٤	٢٦٥١,٠	السودان
٣,١	٧٧٧٢,٧	الصومال
—	١٦٨,٠	فلسطين (الضفة الغربية)
١,١	٢٧٣٠,٠	لبنان
٢,٦	٢٦٦٨٤,٠	المغرب
٣,١	١٣٦٩٥,٤	اليمن

جدول (٢) يوضح العمالة العربية  
عام ١٩٩٠

النسبة المئوية	البيان
٣٠,٤	القوة العاملة (إلى السكان)
١٧,٤	نسبة النساء في القوة العاملة
٦٣,٠	القوة العاملة في الزراعة (إلى القوة العاملة) ١٩٦٥
٣٨,٠	القوة العاملة في الزراعة (إلى القوة العاملة) ١٩٨٦ - ١٩٨٩
١٣,٩	القوة العاملة في الصناعة (إلى القوة العاملة) ١٩٦٥
١٤,٢	القوة العاملة في الصناعة (إلى القوة العاملة) ١٩٨٦ - ١٩٨٩
٢٣,١	القوة العاملة في الخدمات (إلى القوة العاملة) ١٩٦٥
٤٧,٨	القوة العاملة في الخدمات (إلى القوة العاملة) ١٩٨٦ - ١٩٨٩

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

جدول (٣) يوضح بعض مؤشرات التنمية البشرية

الترتيب الدولي وفقاً لمستوى التنمية البشرية	العمر المتوقع عدد الولادة (سنوات) ١٩٩٠	معدل القراءة والكتابة بين الكبار / ١٩٩٠	متوسط عدد سنوات الدراسة ١٩٩٠	الرقم القياسي التنمية البشرية (١)	نسبة السكان الذين يتمتعون على خدمات صحية ١٩٨٩ - ٨٧	نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية والثانوية ١٩٨٩ - ٨٨
<u>تنمية بشرية عالية -</u>						
٤٥ الكويت	٧٣,٤	٧٣,٠	٥,٤	٠,٨١٥	١٠٠,٠	٩٤,٠
٤٧ قطر	٦٩,٧	٨٢,٠	٥,٦	٠,٨٠٢	١٠٠,٠	٩٩,٠
<u>تنمية بشرية متوسطة :</u>						
٥٠ البحرين	٧١,٠	٧٧,٤	٣,٩	٠,٧٩٠	١٠٠,٠	٩٨,٠
٥٧ الإمارات	٧٠,٥	٥٥,٠	٥,١	٠,٧٤٠	٩٠,٠	٩١,٠
٦٧ السعودية	٦٤,٥	٦٢,٤	٣,٧	٠,٦٨٧	٩٧,٠	٦٣,٠
٧٢ سوريا	٦٦,١	٧٦,٠	٤,٢	٠,٦٦٥	٧٦,٠	٨٥,٠
٧٤ ليبيا	٦١,٨	٦٣,٨	٣,٤	٠,٦٥٩	١٠٠,٠	٠,٠
٨٢ عمان	٦٥,٢	٣٥,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٨٥ العراق	٦٥,٠	٥٩,٧	٤,٨	٠,٥٨٩	٨٩,٠	٧٥,٠
٨٦ الأردن	٦٦,٩	٨٠,١	٥,٠	٠,٥٨٦	٩٧,٠	٠,٠
٨٧ تونس	٦٦,٧	٦٥,٣	٢,١	٠,٥٨٢	٩١,٠	٧٩,٠
٨٩ لبنان	٦٦,١	٨٠,١	٤,٤	٠,٦٥١	٩٥,٤	٩٢,٠
٩٥ الجزائر	٦٥,١	٥٧,٤	٢,٦	٠,٥٢٣	٩٠,٠	٧٩,٠
<u>تنمية بشرية منخفضة .</u>						
١٠٦ المغرب	٦٢,٠	٤٩,٥	٢,٨	٠,٤٢٩	٧٤,٠	٥٠,٠
١١٠ مصر	٦٠,٣	٤٨,٤	٢,٨	٠,٣٨٥	٩٥,٣	٨٩,٠
١٢٠ اليمن	٤٦,٣	٣٨,٦	٠,٨	٠,٢٢٢	٣٥,٠	٥٨,٠
١٤٥ السودان	٥٠,٨	٣٧,١	٠,٨	٠,١٥٧	٥١,٠	٣٦,٠
١٥١ الصومال	٤٦,١	٢٤,١	٠,٢	٠,٠٨٨	٢٨,٠	١٤,٠
الدول العربية	٦٢,١	٥٨,٠			٧٦,٠	٧٣,٠

١ - رقم قبلي تنموي عن التنمية البشرية ، مركب من عدة مؤشرات من بينها ما يتعلق بالاحصاءات الصحية والنواحي الصحية والتعليمية والمعيشية ، والسياسية  
المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنساني ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ، نيويورك ، ١٩٩٢ .

جدول (٤) يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار  
في دول الوطن العربي خلال الفترة ٨٥ - ١٩٩٠

الدولة	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار		
	سنة الأساس	القيمة	سنة المقارنة
المجموعة الأولى			
الكويت	١٩٨٥	١٢٨٠٩	١٩٨٧
ليبيا	١٩٨٥	* ٧٢٢٤	١٩٨٨
البحرين	١٩٨٥	٨٨٨٢	١٩٩٠
قطر	١٩٨٥	* ١٦٢٧٠	١٩٨٧
السعودية	١٩٨٥	٧٤٥٦	١٩٨٩
الإمارات	١٩٨٥	* ١٧٢٦٨	١٩٨٩
عمان	١٩٨٥	* ٤٢٠٨	١٩٩٠
المجموعة الثانية			
العراق	١٩٨٧	٣٠١٤	١٩٨٨
الجزائر	١٩٨٥	* ٢٥٨٣	١٩٨٨
المجموعة الثالثة			
مصر	١٩٨٤	٧٧٣	١٩٨٩
سوريا	١٩٨٥	* ١٩٨٨	١٩٨٧
الأردن	١٩٨٥	* ١٦٦٩	١٩٩٠
لبنان	١٩٨٥	* ٩٢٣	١٩٨٨
فلسطين	١٩٨٣	١١٩٥	١٩٨٧
المغرب	١٩٨٥	٥٢٩	١٩٨٨
تونس	* ١٩٨٥	** ١١٤٠	١٩٨٨
المجموعة الرابعة			
الصومال	١٩٨٥	* ٢٤٢	١٩٨٨
السودان	١٩٨٥	٣٤٣	١٩٨٨
جيبوتي	١٩٨٣	٤٢٥	١٩٨٦
اليمن العربية	١٩٨٥	٥٧٨	١٩٨٧
اليمن الديمقراطية	١٩٨٥	* ٤٨٥	١٩٨٧
موريتانيا	١٩٨٥	* ٣٥٧	١٩٨٩
			* ٥٩٥

\* اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ESCWA وجامعة الدول العربية ، المجموعة الإحصائية العربية المرحمة ، ١٩٩٠ ،

١٩٩١

\*\* تقرير البنك الدولي للتنمية ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١

جدول (٥) نسبة السكان تحت خط الفقر في بعض الدول العربية  
خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٩ \*

الدولة	السنة	نسبة السكان تحت خط الفقر	
		حضر	ريف
الجزائر	٨٠ - ١٩٨٩	٢٠	—
مصر	١٩٨٤	٢١	٢٥
تونس	٨٠ - ١٩٨٩	٢٠	١٥
الأردن	٨٠ - ١٩٨٩	١٤	١٧
لبنان	٨٠ - ١٩٨٩	٢٠	١٥
المغرب	٨٠ - ١٩٨٩	٤٨	٤٥
الصومال	٨٠ - ١٩٨٩	٤٠	٧٠
السودان	٨٠ - ١٩٨٩	—	٨٥
اليمن	٨٠ - ١٩٨٤	—	١٥

المصدر

\* منظمة الأمم المتحدة للأطفال ، اليونيسيف ١٩٩٢ ، ١٩٩١

بالنسبة لمصر : كريمة كريم «أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على الأسر محدودة الدخل والأطفال بمصر» ، دراسة جمعت لمنتدى العالم الثالث واليونيسيف ، ١٩٨٨ .

## جدول (٦) الفجوة بين الذكور والإناث

النسبة المئوية الى مؤشر الذكور	البيان
١٠٥	العمر المتوقع
٩٧	عدد السكان
	معدل القراءة والكتابة
٣٦	١٩٧٠
٦٣	١٩٩٠
٤٣	متوسط سنوات الدراسة
	المقيمين بالمدارس الابتدائية
٥٧	١٩٦٠
٨٣	٨٨ - ١٩٨٩
٧١	المقيمين بالمدارس الثانوية
٦٠	المقيمين بالتعليم العالي
٢٣	القوى العاملة

المصدر : التقرير السنوى للمجلس المربى للطفولة والتنمية

## جدول (٧) يوضح الملامح الأساسية للحالة الصحية ١٩٩٠

٧٦	الحصول على خدمات صحية
٧٤	الحصول على مياه مأمونة
٣٢٠	معدل وفيات الأمهات
٣٧٢٠	عدد السكان مقابل كل طبيب
٩٦٠	عدد السكان مقابل كل ممرضة
٤,٢	عدد الممرضات مقابل كل طبيب
٥٣	حالات الولادة تحت إشراف صحي
٨	الأطفال الذين يولدون ناقصي الوزن
٧١	معدل وفيات الأطفال الرضع
٤٨	معدل استخدام معالجة الجفاف عن طريق الفم
	تحصين الأطفال الرضع
٤٠	١٩٨١
٧٩	١٩٩٠ - ١٩٨٨
٦١	الرضاعة الطبيعية حتى نهاية السنة الأولى
١٠١	معدل الوفيات دون سن الخامسة

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد

جدول (٨) يوضح اتجاهات التنمية البشرية ومقارنتها  
بالدول الصناعية

النسبة إلى المؤشر المقابل في الدول الصناعية /	المؤشر في الدول العربية	البيان
		العمر المتوقع
٦٨	٤٦,٧	١٩٦٠
٨٣	٦٢,١	١٩٩٠
		معدل الوفيات دون الخامسة
٧٦	٢٧١	١٩٦٠
٩٢	١٠١	١٩٩٠
		الحصول على مياه مأمونة
	٧٤	١٩٩٠ - ٨٨
		إمدادات السرعات الحرارية
٧٤	٩٢	١٩٦٥
٨٧	١١٦	١٩٨٨
		معدل القراءة والكتابة بين الكبار
٣٦	٣٤	١٩٧٠
٥٩	٥٨	١٩٩٠
		المقيمون بالمدارس الابتدائية والثانوية
٥٧	٥٠	١٩٧٠
٧٦	٧٣	١٩٨٨ - ١٩٨٩
٨	٣٢٠	معدل وفيات الأمهات
١٢	٣٧٢٠	عدد السكان مقابل كل طبيب
٤٧	٤٦	معدل القراءة والكتابة بين الإناث
٣٤	٣٦	نسبة المقيدين بالتعليم العالي
١٧	١٣,٧	نسبة العلميين والفنيين
٢٣	٢٣٧	أجهزة الاستقبال الإذاعي
١٣	٤٤	توزيع الصحف اليومية
١٢	٥٦	أجهزة الهاتف



المحتويات	صفحة
تقديم - بقلم د. فريدة العلاقي	٧
مقدمة - الإطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي	٩
<b>الفصل الأول - ملامح القطاع الأهلي</b>	٢٣
أولاً : المفاهيم السائدة ومجالات النشاط	٢٣
ثانياً : المصادر الدينية والأخلاقية والفلسفية	٢٧
المحفزة للقطاع	٢٧
ثالثاً : المكانة القانونية للجمعيات الأهلية والقضايا المثارة	٣٠
رابعاً : الخلفية التاريخية .	٣٦
خامساً : حجم القطاع وأنماط المنظمات التي يضمها	٤٠
<b>الفصل الثاني - القطاع الأهلي</b>	
ميادين عمل الجمعيات	٥٥
أولاً : القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي	٥٥
ثانياً : أهداف الجمعيات ، والجماعات المستهدفة	٥٨
ثالثاً : التمايز بين الأقطار العربية وفقاً للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية	٦٨
<b>الفصل الثالث - تفاعلات القطاع الأهلي</b>	٧٧
أولاً : التفاعل بين الجمعيات	٧٧
ثانياً : التفاعل بين الجمعيات الأهلية والحكومة	٨٠
ثالثاً : التفاعل بين الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص	٨٣
رابعاً : التفاعل مع الجماعة الأكاديمية	٨٥
خامساً : التفاعل مع وسائل الاعلام	٨٧

٨٩	الفصل الرابع - مدى ارتباط القطاع الأهلى
٨٩	بالشبكات العالمية والإقليمية
٩٤	أولا : الشبكة الدولية والإقليمية النشطة فى العالم العربى
٩٤	ثانيا : نظام التصنيف الدولى فى الأمم المتحدة
٩٤	ثالثا : مشاركة الجمعيات الأهلية فى الحملات الدولية والإقليمية
٩٧	الفصل الخامس - رؤى المستقبل
٩٧	أولا : التغيرات العالمية ورؤية القطاع الأهلى لها
٩٩	سكانيا : التحديات والعقبات التى تواجه الجمعيات الأهلية
١٠٣	ثالثا : العناصر الإيجابية التى تتوافر للجمعيات
١٠٤	رابعا : تفاعل القطاع الأهلى مع التغيرات المجتمعية
١٠٧	الخاتمة
١١٧	المراجع
١٢٥	ملحق أحصائى
١٣٥	المحتويات



المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية: يكشف هذا العمل عن ملامح الجمعيات الأهلية العربية، والتي تمتد في التاريخ العربي إلى القرن التاسع عشر، وقبل ذلك بكثير كان العمل الأهلي يمارس من خلال الوقف ومن خلال دور العبادة والزكاة والصدقات. يصف هذا الكتاب واقع الجمعيات الأهلية، من حيث حجمها وتوزيعها على الأقطار العربية، وأنماط نشاطها والمستفيدين منها. كما يتعامل مع إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وينتقل من الإطار الإقليمي إلى الإطار العالمي ليصف تفاعلات القطاع الأهلي مع العالم الخارجى. ويصل أخيرا إلى رؤى المستقبل والرصيد الإيجابى الذى يتوافر للجمعيات.

**civicus**: هي منظمة التحالف العالمى لمشاركة المواطن، تهدف إلى تقوية مشاركة المنظمات والأفراد فى العمل التطوعى وخدمة المجتمع. وتسعى المنظمة إلى أن تكون محفلا عالميا لتبادل الخبرات والمعرفة بين المنظمات المحلية والإقليمية والعالمية.

د. أماني فنديل: باحثة فى مجال العلوم السياسية، وخبيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية بالقاهرة، ومستشار المنظمات غير الحكومية بـ لجنة متابعة التنظيمات الأهلية العربية. تتضمن أعمالها مجموعة متنوعة من الكتا عن المجتمع المدني فى مصر والـ العربى، وجماعات المصالح، والسب العامة، والجمعيات الأهلية.

